هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط والسياسة اللغوية

السنة الثالثة – العدد السادس (رجب، ١٤٣٩)، (إبريل، ٢٠١٨)

التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري

التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا

تدبير الوضع اللُّغوي بالمغرب من خلال الرؤية الإستراتيجية للإصلاح ٢٠١٥-٢٠٣٠: دراسة وتحليل

جَدل المسألة اللغوية في المغرب:
بحثٌ في اختيارات وتداعيات القانون - الإطار ٥١,١٧

مراجعة كتاب: (موت اللُّغة Language Death)

تعريف بمجمع اللُّغة العربية السوداني

تعريف بجمعية: «بالعربيّة للّغة والتحديث»

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

تتصاعد أعمال التخطيط اللُّغوي في مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية، وذلك ضمن سلسلة من الخطط والبرامج التي تتكامل فيما بينها لتصنع مسارًا خاصًّا، يأخذ بعضُهُ برقاب بعض.

وهنا أشير إلى بعض النماذج المتنوعة التي تكشف عن طبيعة الحركة في هذا السياق.

فقد سعد المركز بأن كان وراء فكرة جَمْع المؤسسات العربية التي لها إسهامٌ في مجال (اختبارات اللُّغة العربية) تحت قبّة جامعة الدول العربية ضمن برامج إدارة الثقافة، حيث قدَّم المركز اقتراحه هذا، وقام بالتنسيق في الجانب السعوديّ، مؤمنًا بأن هذا المنهج في الأداء، وتحريك القضايا المتوقفة، وتحفيز العمل في البرامج الكبرى- يتفق ورؤاه في التخطيط اللُّغوي.

وتأسيسًا على جهود المركز في التعاون مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تعريب مصطلحات (قطار الرياض)، فقد بدأ بتحريك فكرة أن تتوحَّد مصطلحات القطار المتنوعة في جميع النماذج السعودية، إضافة إلى عمله مع وزارة الصحة السعودية لتمكين اللُّغة العربية في بعض التطبيقات الطبية، خاصة فيما يتصل بجانب المريض والمستفيد المباشر، مؤملين أن تثمرَ نتائج إيجابية تصل ثمارُها إلى الجميع.

أمَّا الجانب العلمي، فنماذجُه متنوعة، وخاصة ما يتصل بمشروع اللُّغة العربية في العالم، كما أشير هنا إلى مشروع (نظام الكتابة العربية) الذي انتهت مرحلته الأولى، بفريق بحثي متنوع ومميز، درس قضايا الكتابة في مجالات مختلفة، وصدرت نتيجة ذلك في ثلاثة كتب.

وهنا يأتي العدد السادس من مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية استكمالًا لمسيرة المركز في الجانب العلمي الأكاديمي، وفي الجانب العملي؛ فالتخطيط اللُّغوي ليس عملًا علميًّا منعزلًا عن الواقع، وإنما يتأسس فعلُه العلمي على الارتباط الوثيق بالواقع وقضاياه.

وفَّق الله الجميع، وسدَّد الخطى.

الأمين العام للمركز
المُشرِف العام على المجلة
د.عبد الله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

المشرف العام
د.عبدالله بن صالح الوشمي
رئيس التحرير
أ.د.محمود إسماعيل صالح
مدير التحرير
د.محمود بن عبدالله المحمود

هيئة التحرير:
أ.د. إبراهيم بن عبد العزيز أبوحيمد
أ.د. جمعان بن عبد الكريم الغامدي
د. أمل عبد الله الراشد

منسق المجلة
أ.محمد مفلح الشهراني

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مجلة التخطيط والسياسة اللغوية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

السنة الثالثة- العدد السادس (رجب, ١٤٣٩)،
(إبريل,٢٠١٨)
(ردمد) : ١٦٥٨-٧٤١٣

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم نسعد بتواصلكم من خلال:
البريد الإلكتروني لمجلة التخطيط والسياسة اللغوية
mtsl@kaica.org.sa
ولمزيد من التواصل:
هاتف : ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٩
ناسوخ: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٦٩
ص.ب. ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
المملكة العربية السعودية
www.kaica.org.sa

الهيئة الاستشارية

أ.د. إبراهيم بن سليمان الشمسان
أ.د. سعد بن عبد الرحمن البازعي
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد
أ.د. صالح بلعيد
أ.د. عبد السلام بن عبد السلام المسدي
أ.د. عز الدين بن محمد مجدوب
أ.د. محمد خضر عريف
أ.د. محمد خطابي

صفة المجلة:

هي مجلة علمية دورية محكمة تصدر من مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

من أهداف المجلة:

- إثراء المحتوى العلمي العربي في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية.
- تنمية الثقافة والممارسة البحثية في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية وتشجيع المهتمين والمتخصصين للبحث والاهتمام بهذا المجال.
- التوعية بمستجدات تخصص التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتعريف بالإنتاج الأكاديمي المميز باللغات الأخرى.
- التعريف بالمبادرات والمراكز ذات العلاقة بالتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي خصوصا، ودول العالم المختلفة بوجه عام.

المجالات البحثية للمجلة:

ينطلق اهتمام المجلة بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.

قواعد النشر بالمجلة:

تخضع جميع المواد المقدّمة إلى المجلة للتحكيم العلمي المتخصص، وتقبل البحوث والدراسات للنشر بالمجلة وفقا لقواعد النشر التالية:

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة.
- أن يكون البحث أو الدراسة في أحد مجالات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط البنية اللغوية، وتخطيط المكانة اللغوية، ودراسات التعريب، والتنوع والازدواج اللغوي، وتمكين اللغة وتنميتها ونشرها.
- أن يعتمد الباحث الأسس العلمية في كافة خطواته وأن يتبع قواعد التوثيق العلمي المستخدمة بالمجلة وهي طريقة جمعية علم النفس الأمريكية *APA*.
- أن يكون عدد كلمت البحث ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ كلمة.
- ألا يكون قد سبق نشر البحث في أي وعاء علمي.
- أن يعد الباحث ملخصا لبحثه في حدود ٢٠٠ كلمة باللغة العربية.
- تحتفظ المجلة بحقوق النشر، ويمكن للباحث إعادة نشر بحثه في وعاء أكاديمي آخر، بشرط مضي سنة على نشر البحث في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية والإشارة إليه.
- يمنح كل مشارك في المجلة مكافأة رمزية
- ترسل للباحث خمس نسخ ورقية من العدد الذي نشر فيه البحث، ومستلة إلكترونية من البحث.

كما ترحب المجلة بالاستعراض العلمي للكتب ذات العلاقة باهتمامات المجلة وفق الضوابط المتاحة في صفحة المجلة في موقع مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية:

www.kaica.org.sa

البحوث المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة ودقة المعلومات والاستنتاجات.

محتويات العدد ٦

٨

التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري

د.محمود بن عبد الله المحمود

٤٩

التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا

أيمن الطيب بن ناجي

٧٢

تدبير الوضع اللُّغوي بالمغرب من خلال الرؤية الإستراتيجية للإصلاح ٢٠١٥-٢٠٣٠: دراسة وتحليل

يحيى شوطى

٩٩

جَدل المسألة اللغوية في المغرب: بحثٌ في اختيارات وتداعيات القانون - الإطار ٥١,١٧

عدنان بن صالح

١٢٣

مراجعة كتاب:

(موت اللُّغة Language Death)

د . سحر سويلم راضي

١٣٣

تعريف بمجمع اللُّغة العربية السوداني

أ.د. بكري محمد الحاج

١٤٢

تعريف بجمعية: «بالعربيّة للّغة والتحديث»

د.سارة ضاهر

١٤٧

نبذة عن إصدارات المركز للعدد السادس

هذه الطبعة

إهداء من المركز

ولايسمح بنشرها ورقيا

أو تداولها تجاريا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

كلمة التحرير

يعتبر التخطيط والسياسة اللغويان بصورتيهما النظرية مجالًا جديدًا نسبيا على مستوى العالم ككل. وفي العالم العربي نجد أن الإلمام بهما أقل بسبب هذه الحداثة من جهة ولقلة اهتمام المؤسسات التعليمية بهما من جهة أخرى. من ثم جاء اهتمام مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية بإصدار هذه المجلة . يقول أحد المتخصصين العرب القلائل في هذا الموضوع – تدريبًا أكاديميا وبحثًا عمليًّا ونظريّا – في ورقته «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري»: «ولا تزال أدبيات التخصص في طور البناء والتكوين ولم تتسم بالاستقرار بعد؛ ولعل ذلك أدى إلى وجود مخرجات بحثية – وخصوصًا في البيئات العربية – تتناول التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية دون تأصيل نظري ومنهجي محكم...» (محمود المحمود، في هذا العدد).

ونحن في هيئة تحرير المجلة نحس بذلك في كثير من الدراسات المقدمة للنشر فيها. ومن شواهد ذلك أيضًا بدء بعض الباحثين أعمالهم بتعريفات مختلفة للتخطيط اللغوي والسياسة اللغوية ، ربما لإحساسهم بضرورة ذلك تمهيدًا لأعمالهم البحثية.

من هنا يأتي إسهام مدير تحرير المجلة في صياغة التأطير النظري لمجالي التخطيط والسياسة اللغويين، حيث يقول: «يبدأ البحث بنقاش مفهوم التخطيط اللغوي ، وأنواعه التي استقرت في الأدبيات، وأهدافه التي يسعى لها، والعمليات الإجرائية التي يسير وفقا لها، لينتقل الحديث بعد ذلك إلى مفهوم السياسة اللغوية وعلاقته بالتخطيط اللغوي، ومنطلقات السياسة اللغوية، وركائز بنائها

وتحليلها، ومراحل بنائها، وأنواعها، وأبرز المؤثرات فيها...» كذلك يستعرض الباحث أهم الجوانب التاريخية لتطور هذا العلم.

ولعل الدراسات المدرجة في هذا العدد تمثل بصورة عملية تطبيق هذه المبادئ والأسس النظرية. فمن ناحية نجد المناقشة التحليلية والناقدة للوضع اللغوي في المملكة المغربية، ومن جانب آخر نجد عرضًا تاريخيًا للسياسة اللغوية في ليبيا.

فحول الإشكالات اللغوية في المغرب نقرأ «جدل المسألة اللغوية في المغرب: بحث في اختيارات وتداعيات القانون – الإطار 51.17» للباحث عدنان بن صالح الذي يقول: «ننطلق من استقراء نتائج أو خلاصات الواقع المعاش للمسألة اللغوية في التعليم المغربي التي تفيد أن السياسات اللغوية المتّبعة منذ سنوات... تعاني من غياب صناعة القرار اللغوي ، وذلك بالتأرجح بين إرضاء هذا الطّرف وذاك ...» ويناقش بالتفصيل هذه القضية من أبعادها المختلفة ، مثل التشريعات و«الإجراءات أو التدابير التي نصّت عليها المدة (29) من القانون باعتبارها مخططات عمل وتنفيذ...». وينتهي بتقديم اقتراحات لمعالجة الأوضاع الحالية من وجهة نظره.

ونقرأ دراسة أخرى من المغرب بعنوان: «تدبير الوضع اللغوي بالمغرب من خلال الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030: دراسة وتحليل» للباحث يحيى شوطى. ويلخص لنا الباحث الهدف من دراسته بقوله: «تروم هذه الدراسة بسط أسس تدبير الوضع اللغوي والمتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للإصلاح 2015 - 2030، والتي تشكل فلسفة إصلاح التعليم خلال العشرية القادمة». وبعد استعراض جوانب القضية المختلفة الإيجابية والسلبية منها يقدم الباحث مقترحات للحلول ، تحت عنوان «أهداف الهندسة اللغوية الجديدة».

أما في البحث الذي يقدمه الباحث أيمن الطيب بن ناجي « التخطيط والسياسة اللغوية في ليبيا قراءة في القوانين والتشريعات الصادرة» فنجد عرضًا تاريخيًا «للتخطيط والسياسة اللغوية في ليبيا على امتداد ثلاث فترات من الحكم في ليبيا» تبدأ بالعهد الملكي ثم فترة حكم القذافي وانتهاءً بفترة «ما بعد ثورة 17 فبراير». ويذكر الباحث أنه اعتمد في ذلك على القوانين والتشريعات الصادرة في هذه الفترات الثلاث، «لعرض توجهاتها وسياساتها

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وكيفة تعاملها مع قضايا التعدد والازدواجية اللغوية، والتنوع الثقافي والأقليات ولغة التعليم والإعلام والصحافة...».

هذا ويحدونا الأمل في مجلة التخطيط والسياسة اللغوية أن تثيرهذه القضايا قريحة باحثين آخرين في معالجة قضايا التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في العالم العربي من زوايا أخرى مختلفة لنثري هذا الميدان الحيوي من ميادين اللسانيات الاجتماعية.

رئيس التحرير

أ.د.محمود إسماعيل صالح

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري

د.محمود بن عبد الله المحمود [1]

ملخص:

يُنظر للتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بوصفه ميدانًا حديثًا منبثقًا عن اللُّغويات الاجتماعية، متسمًا بالدراسة البينية. ولا تزال أدبيات التخصص في طور البناء والتكوين، ولم تتسم بالاستقرار بعد؛ ولعل ذلك أدَّى إلى وجود مخرجات بحثية -وخصوصًا في البيئات العربية- تتناول التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية دون تأصيل نظري ومنهجي محكم. ويأتي هذا البحث محاولة لتقديم تأصيل نظري وتأطير علمي للقضايا الرئيسة في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية. ويبدأ البحث بنقاش مفهوم التخطيط اللُّغوي، وأنواعه التي استقرت في الأدبيات، وأهدافه التي يسعى لها، والعمليات الإجرائية التي يسير وفقًا لها، لينتقل الحديث بعد ذلك إلى مفهوم السياسة اللُّغوية وعلاقتها بالتخطيط اللُّغوي، ومنطلقات السياسة اللُّغوية، وركائز بنائها وتحليلها، ومراحل بنائها، وأنواعها، وأبرز المؤثرات فيها. كما يتناول البحث تأصيلًا تاريخيًّا لمسيرة التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، يرصد أبرز المراحل والتحوُّلات التي مر بها مذ كان ممارسة عملية غير منهجية، مرورًا بحقبة الاستعمار وما بعدها والمتمثلة في بناء الدول الوطنية، حتى العصر الحاضر، من خلال الإفادة من المنهجيات البحثية المبتكرة. وفي ختام الورقة البحثية استعراض لواقع الدراسات العربية في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، والتي تشهد بداية حراك إيجابي من خلال ترجمة بعض الكتب الرئيسة في الميدان، إلا أن الحاجة ماسّة إلى دراسات اختبارية مبنية على بينات بحثية من البيئات العربية.

1 – أستاذ اللُّغويات التطبيقية المشارك، معهد اللُّغويات العربية، جامعة الملك سعود، ومدير التحرير.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

1- تمهيد:

تعدُّ الطبيعة البينية interdisciplinary سمة بارزة للغويات التطبيقية بصورة عامة. وكانت ولا تزال مصدر إثراء من خلال مساهمتها في بلورة العديد من التخصصات الفرعية. وإشارة إلى اهتمام الباحث بالتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وإدارته لتحرير مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية؛ برزت لديه الحاجة المسة إلى طرح موضوع تأصيلي، يبين أبرز المفاهيم والرؤى المتعلقة بالتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، والذي أدى غيابها في كثير من الأحيان إلى الخلط في طرح مواضيع التخطيط والسياسة اللُّغوية، وإدخال بعض القضايا غير ذات الصلة في الموضوع، وإغفال بعض جوانبه الرئيسة. كما أن عدم إدراك التأصيل النظري للميدان جعل بعض الباحثين يحجمون عن الإسهام فيه رغم الحاجة الملحة لدراسات علمية رصينة؛ ومن جانب آخر أدَّى إلى وجود مساهمات بحثية تورد مصطلح التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وهي بعيدة عن حدوده الموضوعية والمعرفية.

في الورقة البحثية الحالية يحاول الباحث بصورة موجزة جَمْع أبرز المرتكزات التأصيلية النظرية في سياق التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، من حيث التعريف بمفهوم التخطيط اللُّغوي، واستعراض أنواعه، ومناقشة أهدافه التي يسعى لها، وإبراز العمليات الإجرائية التي يسير وفقًا لها. كما يستعرض البحث مفهومًا لصيقًا بالتخطيط اللُّغوي، وهو السياسة اللُّغوية، ليناقش علاقته بالتخطيط اللُّغوي، والركائز التي تنطلق منها السياسة اللُّغوية، وآلية بنائها وتحليلها، واستعراض أنواعها، ومناقشة أبرز المؤثرات فيها. وبعد التأصيل النظري يستعرض البحث المسيرة التاريخية للتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ويناقش أبرز المراحل والتحوُّلات التي مر بها من خلال الأدبيات. وفي ختام الورقة البحثية يتناول الباحث واقع الدراسات العربية في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، مع إلقاء بعض الأضواء على آفاق المستقبل.

2- التخطيط اللُّغوي:

2 - 1 - هل يمكن تخطيط اللُّغة ؟!

طُرح ذلك التساؤل كجزء من عنوان لكتاب: (هل يمكن تخطيط اللُّغة؟ النظرية الاجتماعية اللُّغوية وممارسة الدول النامية)، (Can language be planned?

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations) حرره جون روبين Joan Rubin وبجورن جرنود Björn Jernudd، وصدر في العام 1971 من جامعة هاواي، وتناول الكتاب من خلال فصوله المختلفة الدوافع والأيديولوجيات خلف أنشطة التخطيط اللُّغوي، مؤكدًا على أن اللُّغة ليست عصية على التخطيط. ولا يزال ذلك الكتاب بصفته تأطيرًا نظريًّا لتساؤل رئيس في التخطيط اللُّغوي يحمل قيمة علمية، ويمثِّل مرحلة في مسيرة التخطيط اللُّغوي. ويأتي ذلك الكتاب امتدادًا لمؤتمر مهم أُقيم قبله ببضع سنوات حول مشاكل اللُّغة في الدول النامية، وأُقيم في فرجينيا بالولايات المتحدة من قبل لجنة اللُّغويات الاجتماعية التابعة لجمعية البحث في العلوم الاجتماعية في العام 1966، وشارك فيه الأعلام الأوائل للتخطيط اللُّغوي، مثل: جوشوا فيشمان Joshua Fishman ، وجون روبين Joan Rubin، وجيوترينداا داس جوبتا Jyotirindra Das Gupta ، وبيورن يورند Björn Jernudd ، وتشارلز فيرغسون Charles Ferguson، وغيرهم.

وقبل ذلك المؤتمر ببضع سنوات كان الظهور الأول لمصطلح "التخطيط اللُّغوي" في أدبيات اللُّغويات التطبيقية، حيث استخدمه إينار هوجن Einar Haugen في بحث له يناقش فيه الإشكالات اللُّغوية في النرويج، والجهود المبذولة في التقييس اللُّغوي، وذلك في العام 1959م (Karam, 1974)، ثم أعقبه بمقالات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التخطيط اللُّغوي لم يكن هو أول مصطلح لهذا العلم، بل سبقه مصطلح آخر هو الهندسة اللُّغوية لوصف بعض أنشطة التخطيط اللُّغوي وتطبيقاته (Cooper, 1989). إنَّ التخطيط اللُّغوي يُنظر له بوصفه مجالًا حديثًا ضمن مجالات علم اللُّغة الاجتماعي. وتلك الحداثة مرتبطة بظهوره كمفهوم مستقل مرتبط باللُّغويات التطبيقية، وذلك في الخمسينيات الميلادية من القرن العشرين (Al-Haq & Al-Masaeid, 2009).

إن السرد التاريخي السابق يظهر حداثة التخطيط اللُّغوي كمفهوم علمي مؤطر، له منطلقاته في اللُّغويات الاجتماعية، وتلك الحداثة انعكست على الميدان من حيث عدم استقرار رؤاه النظرية ومنطلقاته الفكرية بعد. وتجدر الإشارة إلى أن ظهور المفهوم في وقت متأخر لا يعني بطبيعة الحال عدم وجود بعض التطبيقات والأنشطة التي يُنظر لها بوصفها تخطيطًا لغويًّا قبل ذلك التاريخ. فهنالك العديد من الممارسات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التاريخية ذات الصلة باللُّغة، وهي من صميم التخطيط اللُّغوي. وقد شهدت العربية تاريخيًّا بعض تلك الممارسات، مثل: إنشاء ديوان الجند في عهد عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– واقتباس فكرته من الفرس، وتعريبه، وإنشاء دواوين الخراج في مختلف الأصقاع واعتماد لغة معينة فيها؛ حيث كان ديوان الشام باليونانية، وديوان العراق بالفارسية، وما أعقب ذلك من تعريب تلك الدواوين في عهد عبد الملك ابن مروان، كما أن نظام الكتابة العربية وما شهده من خطوات تطويرية؛ كالنقط، والحركات، بالإضافة إلى وضع النحو، والصناعة المعجمية؛ أمثلة تطبيقية على أنشطة ضمن ما يُنظر له بوصفه تخطيطًا لغويًّا.

إنَّ السرد التاريخي السابق حول ملابسات ظهور التخطيط اللُّغوي في العصر الحديث يظهر الطبيعة البينية للتخصص، حيث يستقي رؤاه ونظرياته من علوم مختلفة، ولو استعرضنا الخلفية التخصصية لبعض الرواد في التخطيط اللُّغوي فسنجد ذلك جليًّا؛ فمثلا كان جوشوا فيشمان متخصصًا في علم الاجتماع، وأسهم في إيجاد علم الاجتماع اللُّغوي، أما جون روبين فكانت متخصصة في التاريخ، بينما جيوتريندا جوبتا كان متخصصًا في العلوم السياسية، أما بيورن يورند فهو متخصص في إدارة الأعمال بالإضافة إلى اللُّغويات، في حين أن تشارلز فيرغسون من مؤسسي اللُّغويات الاجتماعية.

2-2 - ما مفهوم التخطيط اللُّغوي؟

كتب المتخصصون في التخطيط اللُّغوي تعريفات عدة، تصف هذا الميدان، وتبين حدوده وأنشطته وأهدافه. ومنذ ظهور مصطلح التخطيط اللُّغوي وحتى نهاية السبعينيات الميلادية لم يكن هنالك اتفاق واضح على طبيعة التخطيط اللُّغوي وأنشطته المختلفة (Jernudd & Das Gupta, 1977). ونتيجة للعمل الأكاديمي التراكمي بدأت تظهر ملامح التخطيط اللُّغوي بصورة علمية، وتتبين حدوده المعرفية، حيث لا يختلف المتخصصون حاليًّا في أنه متعلق بالجهود الواعية الموجهة للتأثير في بنية اللُّغة ووظيفتها واكتسابها ووضعها، كما أشار إلى ذلك مجموعة من الباحثين (Al-Haq & Al-Masaeid, 2009; Almahmoud, 2014; Tollefson, 1991; Tulloch, 2004). ورغم ذلك يظل هنالك قدر من الصعوبة في إيجاد تعريف دقيق وشامل للتخطيط اللُّغوي؛ نظرًا لطبيعته البينية، وتعدُّد تطبيقاته وأنشطته التي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

يستقيها من حقول علمية مختلفة (Kaplan & Baldauf, 1997; Kennedy, 1982; Tulloch, 2004).

من الباحثين الذي ناقشوا تعريف مصطلح التخطيط اللُّغوي بشكل عميق و دقيق؛ متخصص الاجتماع روبرت كوبر (Cooper, 1989) في كتابه: (التخطيط اللُّغوي والتغير الاجتماعي Language Planning and Social Change[1])، وهو من الكتب الرائدة في التخطيط اللُّغوي، ونشرته مطبعة جامعة كامبردج في العام 1989. قبل أن يتناول كوبر تعريف التخطيط اللُّغوي ناقش الموضوع بصورة تنازلية، حيث استعرض في أول فصوله أربع حالات متنوعة في التخطيط اللُّغوي، وهي: تأسيس الأكاديمية اللُّغوية الفرنسية، وإحياء اللُّغة العبرية، والحركة النسوية في الولايات المتحدة، ومحو الأمية في أثيوبيا. وفي الفصل التالي ناقش كوبر مفهوم التخطيط اللُّغوي من خلال تحليل اثني عشر تعريفًا، طرحها المتخصصون من العام 1969م وحتى العام 1986م. وللوصول إلى تعريف علمي لمفهوم التخطيط اللُّغوي، طرح كوبر إطارًا نظريًّا ينطلق من الأركان الأربعة التالية: (مَنْ الذي يخطِّط؟ وماذا يخطِّط؟ ولمن يُخطّط؟ وكيف يخطِّط؟). ومن خلال مناقشة التعريفات وتحليل مفهوم التخطيط اللُّغوي لدى مختلف الباحثين؛ خلص كوبر في الإجابة عن التساؤل الأول: من الذي يخطط؟ إلى أن التخطيط مناط عادة بالجهات الحكومية، والهيئات الرسمية، غير أن هنالك مستوى آخر من التخطيط يجب عدم إغفاله، وهو المستوى الفردي. ذلك أن التخطيط اللُّغوي قد يكون من أفراد، كما يكون من مؤسسات وهيئات رسمية وشبه رسمية، حيث تظهر التجارب العالمية عدة نجاحات في التخطيط اللُّغوي، بدأت بأفكار ومبادرات فردية، ومنها على سبيل المثال: ما قامت به الحركة النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية من محاولات لتحجيم ما يرونه تحيزًا لغويًّا في الأسماء المركبة (مثل: رجل الإطفاء fireman واستبدالها بـمكافح الحرائق firefight). وللإجابة عن التساؤل الثاني: ماذا يخطِّط؟ يشير كوبر إلى أن التخطيط اللُّغوي عادة ينحصر في ثلاثة مجالات، هي: تخطيط المتن اللُّغوي، وتخطيط الوضع اللُّغوي، وتخطيط الاكتساب اللُّغوي، وستتم الإشارة لها لاحقًا. أما السؤال

1 –تُرجم الكتاب إلى العربية بعنوان: التخطيط اللُّغوي والتغير الاجتماعي، وترجمه: خليفة أبو بكر الأسود، ونُشر من قبل مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الثالث: لَمن يُخطّط؟ فقد لاحظ كوبر أن جُلَّ التعريفات تشير إلى أن التخطيط اللُّغوي يكون للمجتمع أو للجماعات اللُّغوية الكبيرة داخل المجتمعات، غير أن التخطيط اللُّغوي يشمل الجماعات الكبيرة والصغيرة داخل المجتمع؛ كالمجموعات العرقية، أو الدينية، أو المهنية على سبيل المثال. أما السؤال الثالث: كيف يكون التخطيط؟ فقد لخَّص كوبر وجهتي نظر مختلفة في هذا الصدد؛ فالأولى تنطلق من أن التخطيط اللُّغوي مبنيٌّ على نظرية يتم تطبيقها على الواقع؛ في حين أن الثانية مبنية على دراسة الواقع اللُّغوي ابتداءً. وبغض النظر عن وجهتي النظر تلكما، فإن التخطيط اللُّغوي ليس نشاطًا لغويًّا صِرفًا؛ بل تتداخل فيه عوامل مختلفة سياسية واقتصادية وإدارية، كلها تصبُّ في حل الإشكالات اللُّغوية في المجتمعات (Jernudd & Das Gupta, 1977)، بل لا نبالغ إذا قررنا ما يشير له العديد من باحثي التخطيط اللُّغوي من أن المقاصد غير اللُّغوية تأخذ حيزًا كبيرًا في توجيه التخطيط اللُّغوي. وبناء على تعريف كوبر ومناقشته لمفهوم التخطيط اللُّغوي، يمكن لنا القول: إن التخطيط اللُّغوي يشير إلى: "الجهود الموجهة من قِبل الحكومات أو الهيئات الرسميّة وشبهها، أو الأفراد؛ للتأثير على السلوك اللُّغوي للمجموعات اللُّغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللُّغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما".

وبناء على ما سبق، فإن التخطيط اللُّغوي يختلف عن التغيير اللُّغوي؛ فكل تخطيط لغوي يعدُّ تغييرًا لغويًّا؛ غير أن التغيير اللُّغوي ليس بالضرورة تخطيطًا لغويًّا. ويؤصل شيفمان (Schiffman, 1998) ذلك بتحديد سمات أربع تؤطر الفرق بين التخطيط اللُّغوي والتغيير اللُّغوي. فالتخطيط اللُّغوي قصديٌّ؛ أي ليس عفويًّا أو اعتباطيًّا، بل ينطلق من أهداف محددة، كما أن التخطيط اللُّغوي يحمل رؤية مستقبلية، وينطلق من المصالح العامة والخاصة، من خلال عمل مؤسّسي.

3-2 - أنواع التخطيط اللُّغوي:

سبقت الإشارة إلى أن كوبر (Cooper, 1989) فرّق بين ثلاثة أنواع من التخطيط اللُّغوي، هي: تخطيط الوضع اللُّغوي status planning، وتخطيط المتن اللُّغوي corpus planning، وتخطيط الاكتساب اللُّغوي acquisition planning. وقد تمت الإشارة في أدبيات التخطيط اللُّغوي منذ العام 1959م إلى تخطيط الوضع اللُّغوي، وتخطيط المتن اللُّغوي (Hornberger, 1989; Nyati-Ramahobo, 1998)، وذلك

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مرتبط بالأنشطة التي استهدفها التخطيط اللُّغوي في تلك المراحل المبكرة. أما تخطيط الاكتساب اللُّغوي فلم يظهر كمصطلح في أدبيات التخطيط اللُّغوي إلا في العام 1998م في كتاب كوبر حول التخطيط اللُّغوي. وبالإضافة إلى الأنواع الثلاثة السابقة يشير الباحثون حديثًا إلى أنواع أخرى من التخطيط اللُّغوي لم تنل حظها بعدُ من التناول والنقاش في أدبيات التخطيط اللُّغوي، ومن أبرزها: تخطيط المكانة اللُّغوية prestige planning، وتخطيط الخطاب(discourse planning ; Lo Bianco, 2005 Kamwangamalu, 2016)، وفيما يلي إيجاز حول مفهوم كل نوع من الأنواع الخمسة السابقة.

النوع الأول: تخطيط الوضع اللُّغوي، وينطلق من دراسة واقع اللُّغة أو اللُّغات في المجتمع، والتنبؤ بمستقبلها بناء على معطيات الواقع ومتغيراته، ومحاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يُراد. وتعدُّ دراسة واقع اللُّغة وفهم العوامل المؤثرة فيها كافة وفي علاقتها مع المجتمع، والمواقف تجاهها؛ من أبرز أنشطة تخطيط الوضع اللُّغوي، رغم عدم التفات كثير من الباحثين إليها (Djite, 1994). وبصورة تقليدية يحيل مفهوم تخطيط الوضع اللُّغوي من حيث العموم إلى جهود السلطات الرسمية نحو إقرار لغة/ أو لغات ما في المجتمع، وجميع ما يترتب على ذلك الإقرار من مقتضيات (Coperahewa, 2009; Richards & Schmidt, 2002). وهنالك الكثير من الأنشطة التي تدخل ضمن تخطيط الوضع اللُّغوي، وخصوصًا في البيئات متعددة اللُّغات، ومن ذلك: اختيار اللُّغة أو اللُّغات الرسمية، وآلية ذلك وحدوده (هل هي لغة رسمية لعموم الدولة أم لولاية معينة؟ وما معنى رسمية لغة ما، وحدود استخداماتها؟ ...إلخ)، واختيار اللُّغة أو اللُّغات الثانية وحدود استخدامها، والقرارات المرتبطة بالتحوّل اللُّغوي، بالإضافة إلى وَضْع الأنظمة والتشريعات التي تنظِّم إدارة الشأن اللُّغوي (Cooper, 1989; Coperahewa, 2009; Gadelii, 1999). فعلى سبيل المثال: أقرت سويسرا سياسة لغوية في العام 2010؛ وذلك لتخطيط الوضع اللُّغوي، وتحديد اللُّغات الرسمية، وآلية التعامل من خلالها. وتضمن ذلك الإقرار بأن لسويسرا أربع لغات رسمية؛ هي: الفرنسية، والألمنية، والإيطالية، والرومانشية، على أن تكون المستندات الرسمية مُحرَّرة باللُّغات الثلاث الأول: (الفرنسية، والإيطالية، والألمنية). أما اللُّغة الرومانشية فتستخدم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رسميًّا فقط عند التعامل مع الأقاليم التي تستخدمها (Grin, 2010).

أما النوع الثاني؛ تخطيط المتن اللُّغوي، فيتعلق بالتغييرات داخل بنية اللُّغة ومتنها (Cooper, 1989)، وهو قائم في المقام الأول على جهود اللُّغويين المتخصصين، بخلاف تخطيط الوضع اللُّغوي الذي يُبنى عادة على جهود المؤسّسات الرسمية وشبه الرسمية، والأفراد المهتمين بالتخطيط اللُّغوي (Djite, 1994; Hornberger, 1989). ومن أمثلة تخطيط المتن اللُّغوي: تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه، وإثراء ذخيرة اللُّغة من المفردات، والتغييرات في البنية التركيبية للغة، وتقييس النظام الكتابي، وتخطيط المصطلحات وضبطها، والتطوير الصرفي للغة بإحداث صيغ جديدة أو تعديل بعض الصيغ القائمة بما يسد الحاجات اللُّغوية (Coperahewa, 2009; Gadelii, 1999; Richards & Schmidt, 2002). ومن الأمثلة المعاصرة على تخطيط المتن اللُّغوي ما حدث للغة التركية في العام 1928، حينما أقرَّ مجلس الأمة التركي استخدام الأبجدية اللاتينية بدل العربية لكتابة اللُّغة التركية بدوافع أيديولوجية، وفي غضون بضعة أشهر أصبح ذلك التحوُّل حقيقة على أرض الواقع في الصحف، والتعليم، والحياة العامة؛ بل وفُرضت الغرامات لمَن يخالف ذلك (المحمود والبغدادي، 2015).

أما النوع الثالث وهو تخطيط الاكتساب اللُّغوي فهو معنيٌّ بالجهود المنظمة لنَشْر اللُّغة من خلال النظام التعليمي، كما يشير إلى ذلك كوبر (Cooper, 1989). فتخطيط الاكتساب اللُّغوي يُعنى بوضع اللُّغة أو اللُّغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم، وآلية تعليم اللُّغة، والقرارات التي يتم اتخاذها لتعليم لغات أخرى في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك. فعلى سبيل المثال: تنصُّ السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية على أن العربية هي لغة التعليم الأساسية، وخلال السنوات العشر المضية كان هنالك عدة قرارات تتعلق بتعليم اللُّغة الإنجليزية، حيث كانت تُدرس في المدارس العامة بدءًا من الصف الأول المتوسط، ثم أصبحت في الصف السادس الابتدائي، ثم أُقرِّ تدريسها في الصف الرابع الابتدائي. ويُفترض أن كل تلك القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب اللُّغوي صادرة من خلال رؤية إستراتيجية مبنية على تخطيط للاكتساب اللُّغوي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما النوع الرابع فهو تخطيط المكانة اللُّغوية، وبشكل مجمل يستهدف هذا النوع من التخطيط اللُّغوي الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراستها والتأثير فيها بما يخدم واقع اللُّغة ومستقبلها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التخطيط لم يلق الاهتمام الذي يستحقه من الباحثين (Ager, 2005). وعادة ما تكون الصورة النمطية، والمواقف والاتجاهات نحو اللُّغة مؤثرة بشكل كبير في واقع اللُّغة، ويمكن من خلالها قراءة مستقبلها (Ting, 2003). ومن أمثلة تخطيط المكانة اللُّغوية: تعزيز صورة معينة حيال اللُّغة في الإعلام، وفي التعليم. وعلى سبيل المثال: حظيت اللُّغة العبرية بتخطيط كبير لمكانتها اللُّغوية، أثمر وجود صورة نمطية إيجابية لدى الناطقين بها، وعن قدرتها على مواكبة العصر، واستخدامها في كل الأغراض، والالتفاف حولها كمكون وطني ورمز ثقافي لليهود (Mesthrie, 2009).

أما النوع الأخير فهو تخطيط الخطاب. ويشير تخطيط الخطاب إلى توجيه الخطاب للتأثير في الحالة الذهنية والسلوكية والمعتقدات لأفراد مجتمع ما (Lo Bianco, 2005). ويكون توجيه الخطاب للتأثير في القضايا اللُّغوية وغير اللُّغوية. فعلى سبيل المثال: قام أحد الباحثين بتحليل برامج التلفاز السويدي، وعلاقتها بالسياسة اللُّغوية، وأظهرت دراسته المساهمة الفاعلة للتلفاز من خلال تخطيط الخطاب؛ لترسيخ السياسة اللُّغوية الجديدة، وتمثيل اللُّغات المختلفة، وترجمة السياسة إلى واقع إعلامي (Hult, 2010).

تجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين الأنواع السابقة للتخطيط اللُّغوي: (تخطيط الوضع، وتخطيط المتن، وتخطيط الاكتساب، وتخطيط المكانة، وتخطيط الخطاب) ليس قطعيًّا؛ وإنما هنالك نوع من التداخل الجزئي بين تلك الأنواع بصورة أو بأخرى، وذلك نابع من طبيعة التخطيط اللُّغوي وعملياته المختلفة. والهدف الرئيس من تحديد تلك المسارات الرئيسة في التخطيط اللُّغوي؛ هو تنظيم الممارسة الفعلية والبحثية في ميدان التخطيط اللُّغوي. ومن جانب آخر لابد من التأكيد على أن العلاقة بين الأنواع السابقة تبادلية، إذ لا يمكن العمل في نوع من أنواع التخطيط اللُّغوي دون أن يتأثر بالأنواع الأخرى، ويؤثر فيها؛ فعلى سبيل المثال: نجحت التجربة التركية في تخطيط المتن اللُّغوي من خلال استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، مدعومة بعمل كبير في سياق تخطيط الاكتساب اللُّغوي، وتخطيط الوضع

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللُّغوي، وتخطيط المكانة اللُّغوية، وتخطيط الخطاب، وكل ذلك لإنجاح التغييرات التي تمت في سياق تخطيط المتن اللُّغوي (المحمود والبغدادي، 2015).

4-2 - أهداف التخطيط اللُّغوي:

تتنوع أنشطة وتطبيقات التخطيط اللُّغوي تبعًا لطبيعة التخطيط اللُّغوي المنشود. وقد حاول تولفسن Tollefson اختزال أهدف التخطيط اللُّغوي في هدف عام؛ هو إصلاح الإشكالات اللُّغوية في المجتمع (Tollefson, 1991). ويمكن اعتبار ذلك هدفًا رئيسًا شاملًا لجميع أنشطة وتطبيقات التخطيط اللُّغوي. أما جادلي Gadelii فيرى أن الهدف الرئيس للتخطيط اللُّغوي هو تيسير عملية التواصل في المجتمع من خلال العمل في مستويات ثلاثة، هي: المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي أو الوطني، والمستوى الدولي (Gadelii, 1999). فعلى سبيل المثال؛ يتم تيسير التواصل في المستوى المحلي من خلال تفعيل استخدام اللُّغة الأم في مناحي الحياة كافة، خصوصًا في الدول التي سبق لها أن تعرضت لاستعمار بقي أثره، من خلال ترسيخ استخدام لغة المستعمر في جوانب عدة، من أبرزها التعليم، بالرغم من أنها لا تُستخدم على المستوى المحلي. أما المستوى الوطني فيتجلى مثال التخطيط اللُّغوي في تطبيق استخدام اللُّغة التي تُستخدم على مدى واسع لتكون لغة رسمية للتواصل. أما المستوى الدولي، فيمكن التمثيل عليه بالاهتمام باللُّغات الأخرى التي لها دور مهم في العالم. ورغم أهمية تيسير التواصل كهدف رئيس للتخطيط اللُّغوي إلا أنه لا يمكن اعتباره الهدف الرئيس الوحيد للتخطيط اللُّغوي. ذلك أن هنالك بعض أنشطة التخطيط اللُّغوي التي لا تندرج تحت تيسير التواصل اللُّغوي؛ كالتنقية اللُّغوية على سبيل المثال.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أهداف مجملة للتخطيط اللُّغوي، حاول بعض الباحثين رصد أهداف تفصيلية للتخطيط اللُّغوي، تنطلق من أنشطته الفعلية. حيث قدم ناهير(Nahir, 2003) في بحثه حول تصنيف أهداف التخطيط اللُّغوي رصدًا مبنيًّا على ما قام به أو ما يمكن أن يقوم به المتخصصون في التخطيط اللُّغوي، واستخلص أحد عشر هدفًا، وهي كالتالي:

التنقية اللُّغوية language purification: وتهدف إلى الحفاظ على اللُّغة من الشوائب والدخيل والانحراف. ويفرق ناهير بين نوعين من التنقية اللُّغوية، هما:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التنقية الخارجية، والتنقية الداخلية. وتهدف التنقية الخارجية إلى حماية الصفاء والنقاء اللُّغوي من تأثيرات اللُّغات الأخرى. أما التنقية الداخلية فيقصد بها الحفاظ على البنية اللُّغوية من الانحراف. ومن أمثلة ذلك: وجود مراكز تقدِّم خدمة الاستشارات اللُّغوية لعامة الناس، وتبين الأخطاء اللُّغوية وتصححها، كما هو موجود في السويد. أو إلزام دور النشر والجهات الإعلامية بعدم تقديم أي مادة إعلامية مالم يتم تدقيقها لغويًّا، مثل ما هو معمول به في عدد من الدول؛ كاليابان، وبولندا.

الإحياء اللُّغوي language revival: ويكون ذلك بإحياء اللُّغات الميتة، أو اللُّغات التي تستخدم على نطاق ضيق وبين عدد محدود جدًّا من المتحدثين، ونشرها وجعلها لغة للتواصل في المجتمع. وينطلق الإحياء اللُّغوي عادة بحافز الحفاظ على الهوية والتراث والقومية. وخير مثال على ذلك: إحياء اللُّغة العبرية بعد أن كانت لغة ميتة لعدة قرون، لا تُستخدم إلا في نطاق ضيق في بعض طقوس العبادة، وتمكينها في كل مناحي الحياة، وجعلها لغة رسمية للدولة. كما أن الاهتمام باللُّغة الأيرلندية التي لا يتحدثها سوى عدد محدود، ونشرها واعتبارها لغة رسمية في إيرلندا؛ يعد مثالًا آخر على الإحياء اللُّغوي.

الإصلاح اللُّغوي language reform: ويُعنى به تعديل بعض الجوانب في اللُّغة لتيسير استخدامها. ومثال ذلك: التعديلات في النظام الكتابي للغة، وفي تهجئتها، أو تعديل بعض القواعد اللُّغوية. ويكون هذا النوع من التخطيط اللُّغوي في بعض الحالات نتيجة لدوافع سياسية أو أيديولوجية أو دينية أو تعليمية. ومن أمثلة ذلك: ماقامت به الأكاديمية اللُّغوية الفرنسية في العام 2016 من تعديلات في نظام التهجئة، انعكس على تعديل كتابة (2400 كلمة)؛ بهدف التبسيط.

التقييس اللُّغوي language standardization: ويعني اختيار لغة أو لهجة ما لتكون هي اللُّغة الرسمية لبلد أو مقاطعة معينة. ويعتبر التقييس اللُّغوي من أبرز الأنشطة التي قام بها المخططون اللُّغويون في البلدان التي تمَّ استعمارها، وغالبًا ما يعتري ذلك صراع مصالح وقوى مختلفة، وفي أغلب الحالات يكون الاختيار مدفوعًا بجوانب غير لغوية تحكمها السلطة والقوة. ومن أمثلة التقييس اللُّغوي: ما حدث في 1969 حينما اعتُبرت اللُّغة الفرنسية لغة رسمية في كندا مساوية للغة الإنجليزية، بموجوب قانون اللُّغات الرسمية (Conrick & Regan, 2007).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

نشر اللُّغة language spread: ويُعنى به تلك الجهود المبذولة لنشر لغة ما، وزيادة عدد المتحدثين بها. وفي كثير من الأحيان يكون نَشْر لغة ما على حساب لغة أو لغات أخرى. ويعتبر التحوُّل اللُّغوي language shift –وهو تحويل لغة مجتمع ما إلى لغة أخرى–نتيجة لنشر اللُّغة. وتتنافس الدول فيما بينها لنَشْر لغاتها ودعمها في العالم من خلال العديد من الهيئات والمؤسّسات، ومثال ذلك الجهود المبذولة من بعض المؤسّسات الدولية المهتمة بنَشْر اللُّغة والثقافة، مثل: معاهد كونفيشوس الصينية، ومعاهد جوتة الألمنية، ومعاهد معهد ثيربانتس الإسبانية، بالإضافة إلى المجلس الثقافي البريطاني، والذي يشير تقريره الأخير الصادر في العام 2017 إلى أن عدد المستفيدين من خدماته بلغ 731 مليون مستفيد! (British Council , 2017).

تحديث المفردات lexical modernization: وهي عملية استحداث المفردات أو تكييفها لتناسب البنية اللُّغوية للمفاهيم والأفكار المقترضة من اللُّغات الأخرى. وهنالك جهود دولية كثيرة في هذا الجانب؛ رغبة في حفظ اللُّغة ونقائها من الدخيل، وإتاحة تحديث المفردات وفق ضوابط وأسس علمية تحفظ للغة كيانها، وتحقق مواكبتها لم يُستجد. وتبذل المجامع اللُّغوية العربية جهودًا كبيرة في ذلك السياق، غير أن تلك الجهود يُعاب عليها بُعدها عن الجانب التطبيقي والممارسة العملية في الحياة اليومية، إذ غالبًا ما تكون قرارات المجامع ليس لها أي أثر على أرض الواقع (المقالح، 2008).

توحيد المصطلحات terminology unification: ويشير إلى الجهود المبذولة لتوحيد المصطلحات العلمية وتوضيحها وتعريفها. ويكون توحيد المصطلحات في الغالب في المجلات العلمية والتقنية لحل إشكالات التواصل الناتجة عن استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم معين نتيجة للترجمة. وهنالك جهود كبيرة تُبذل في دول مختلفة للضبط المصطلحي، فعلى سبيل المثال: قامت الحكومة السويدية بوَضْع لجنة متخصصة لجمع المصطلحات الطبية وتعريفها وتوحيدها، كما قام المركز السويدي للمصطلحات التقنية بعمل مشابه في مصطلحات التقنية. وفي السياق العربي تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة في مركز تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذي أنتج ما يقرب من 60 معجمًا تخصصيًّا للمصطلحات، ومنها على سبيل المثال: المعجم الموحَّد لمصطلحات اللسانيات، المعجم الموحَّد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لمصطلحات الفيزياء العامة والنووية، المعجم الموحَّد لمصطلحات الرياضيات والفلك، المعجم الموحَّد لمصطلحات الكيمياء، المعجم الموحَّد لمصطلحات علم الصحة وجسم الإنسان، المعجم الموحَّد لمصطلحات الآثار والتاريخ، المعجم الموحَّد لمصطلحات علم الأحياء المعجم الموحَّد لمصطلحات التجارة والمحاسبة ..إلخ. وهنالك مبادرات وطنية سعودية مميزة في هذا السياق، مثل: موسوعة الملك عبد الله ابن عبد العزيز العربية للمحتوى الصحي[1]، والبنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية[2]. غير أن الإفادة من تلك الجهود وترجمتها على أرض الواقع في الممارسات اللُّغوية بحاجة إلى تخطيط لغوي فاعل.

التبسيط الأسلوبي :stylistic simplification ويشير إلى الجهود المبذولة لتوضيح وتيسير الاستخدام المعجمي والتركيبي والأسلوبي للغة في مجال مهني معين؛ وذلك لتيسير فهم اللُّغة التخصصية لغير المتخصصين. فلغة كل مجال تخصصي معين تحمل سمات تركيبية وأسلوبية ومعجمية وخطابية تحول دون الإدراك الكامل والفهم التام لها من قبل غير المتخصصين. فعلى سبيل المثال: نجد أن اللُّغة المستخدمة في القانون ليست واضحة تماما لغير المتخصصين، وكذا اللُّغة المستخدمة في الطب وغيرهما. ونتيجة لذلك، ومن منطلق الحقوق والواجبات للمواطنين شرعت بعض الدول لوضع أنظمة للتبسيط الأسلوبي؛ رغبة في إتاحة اللُّغة التخصصية لغير المتخصص في السياقات العامة. على سبيل المثال: أصدرت أنظمة في كُلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك لكتابة العقود البنكية بلغة مفهومة وسهلة، لا تستخدم المصطلحات التخصصية التي تخفى على غير المختص. وامتدادًا للاهتمام بالتبسيط الأسلوبي ظهر مفهوم الإنجليزية البسيطة plain English، والذي يشير إلى تبسيط الأسلوب، والمفردات، والتراكيب، واستخدام جمل قصيرة تخلو من التعقيد (Liddicoat, 2005).

الاتصال عبر اللُّغات interlingual communication: ويُعنى به تلك الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين من خلال توظيف لغة ثالثة تكون لغة مشتركة. ويحكم اختيار لغة ما لتكون لغة مشتركة للتواصل معايير عدة.

1 – للاطلاع على الموسوعة، انظر الموقع: https://www.kaahe.org/ar/

2 – للاطلاع على البنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية، انظر الموقع: http://basm.kacst.edu.sa/

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ومن أمثلة الاتصال عبر اللُّغات: استخدام الإنجليزية لغة مشتركة للمتحدثين بلغات مختلفة في بعض البيئات.

صيانة اللُّغة language maintenance: وهو مفهوم واسع يشير إلى الجهود المبذولة للحفاظ على اللُّغة من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطرًا عليها، وقد تتسبب في انحسارها. وتهدف صيانة اللُّغة إلى العمل على إبقائها لغة مؤثرة في المجتمع، حاملة لثقافته، ورمزا لهويته الوطنية، من خلال التعامل الفاعل مع العوامل المؤثرة على وضع اللُّغة. وتتنوع العوامل المؤثرة على اللُّغة بصورة واسعة؛ إذ قد تكون سياسيةً، أو اقتصاديةً، أو اجتماعيةً، أو دينيةً، أو خليطًا من ذلك. ولا يقتصر مفهوم الصيانة اللُّغوية على لغات الأقليات، بل يشمل اللُّغات واسعة الانتشار أيضًا. ومن أمثلة صيانة اللُّغة؛ ما قامت به أستراليا للحفاظ على لغات السكان الأصليين من خلال برامج ومشاريع منوعة، تضمنت الإقرار في السياسة اللُّغوية الأسترالية بأن تلك اللُّغات ضمن النسيج الوطني والثقافي والحضاري لأستراليا، بالإضافة إلى إدخالها جزئيًّا في التعليم في بعض المناطق (McKay, 2011).

تقييس المصطلحات المساعدة auxiliary-code standardization: ويشير إلى الجهود المبذولة لوَضْع معايير وضوابط لصياغة أو تكييف الرموز والمصطلحات اللُّغوية المساعدة، مثل: كيفية كتابة أسماء الأماكن، وآلية كتابة اللوحات الإرشادية، وضبط لغة الإشارة للصم، وضوابط ترجمة الأسماء، وغير ذلك. وتقييس المصطلحات المساعدة يكون لحل إشكالات قائمة، أو لتلبية احتياجات لغوية معينة تفرضها مستجدات مختلفة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها. ومن أمثلة ذلك: ما قامت به سنغافورا من وَضْع لجنة لغوية لحصر أسماء الأماكن والأشخاص، وتقديم تهجئة لاتينية معتمدة لها، حيث تتداخل ثقافات مختلفة في أسماء الأماكن والأشخاص. وتجدر الإشارة إلى الحاجة المسة في السياق العربي للعمل في تقييس المصطلحات المساعدة، وخصوصًا لغة الإشارة، والتي تتعدد في البلد الواحد.

وتجدر الإشارة إلى تعذُّر الفصل التام بين الأهداف السابقة، إذ تتداخل فيما بينها؛ وذلك نابع من طبيعة اللُّغة والتعامل مع الشأن اللُّغوي؛ غير أن الأهداف السابقة تعطي تصوُّرًا لما يقوم به المخططون اللُّغويون، والهدف ليس الحصر التام؛ وإنما إعطاء نبذة واسعة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

5-2 - العمليات الإجرائية للتخطيط اللُّغوي:

يتسم التخطيط اللُّغوي بأنه عمليات منظمة تستهدف حل مشكلة لغوية معينة. ويتفق العديد من الباحثين على ثلاث عمليات رئيسة في أي عمليةٍ للتخطيط اللُّغوي. وتتضمن تلك العمليات: أولًا: تحديد أهداف التخطيط اللُّغوي. وثانيًا: السعي نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال إستراتيجيات معينة وواضحة. وثالثًا: تقييم الأهداف وطريقة تحقيقها (Al-Haq & Al-Masaeid, 2009; Gadelii, 1999; Hornberger, 1989; Nyati-Ramahobo, 1998). ويمكن الإفادة من الإطار السابق وما تناوله باحثون آخرون (Karam, 1974; Rubin, 1977) لاستخلاص الخطوات الإجرائية في أربع مراحل وفق التالي:

المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية، وترتكز على جَمْع بيانات وحقائق حول الوضع اللُّغوي، وتحديد المشكلة بدقة، واستعراض أبرز الإستراتيجيات المناسبة للتعامل معها.

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط اللُّغوي، وتتمثل في دراسة الإستراتيجيات المقترحة والمفاضلة بينها، وآلية تنفيذها، واختيار الملائم منها بناء على المعرفة الدقيقة للواقع، والتي كانت في المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة: تطبيق التخطيط اللُّغوي المقترح في المرحلة الثالثة بصورة عملية.

المرحلة الرابعة: تقييم تجربة التخطيط اللُّغوي، والسعي للكشف عن جوانب النجاح والإخفاق لإحداث أي تغييرات مطلوبة لدعم جوانب القوة، والتعامل الأمثل مع جوانب الضعف. ولعل الشكل التالي يلخِّص العمليات الإجرائية المختلفة للتخطيط اللُّغوي:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيًا
أو تداولها تجاريا

وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الإجرائية للتخطيط اللُّغوي لا تكون بمعزل عن عدة عوامل مؤثرة يجب أن تؤخذ في حسبان القائم على التخطيط اللُّغوي، مثل: الوضع الاقتصادي، والوضع السياسي، والثقافة السائدة، بالإضافة إلى اعتبار جميع الأطراف ذات العلاقة في المجتمع. ذلك أن عمليات التخطيط اللُّغوي يكتنفها تعقيد ناتج من تداخل عوامل عدة فيها؛ لذلك يُفترض أن يتسم التخطيط اللُّغوي بشيء من المرونة مراعاة للعوامل المؤثرة المختلفة (Djite, 1994). إن العمليات الإجرائية السابقة تكون محكومة عادة بالسياسة اللُّغوية، سواء أكانت تلك السياسة مباشرة وعلنية أم غير مباشرة وضمنية.

3 - السياسة اللُّغوية:

3-1 - مفهوم السياسة اللُّغوية وعلاقته بالتخطيط اللُّغوي:

يتلازم مع مصطلح التخطيط اللُّغوي عادة مصطلح آخر هو السياسة اللُّغوية language policy. ومن خلال استقراء عدد من الدراسات المتخصصة في السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي يتبين وجود تداخل مفاهيمي كبير بين مصطلحي السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي. فكثير من الباحثين يستخدمونهما بشكل تبادلي، كما لاحظ ذلك جيت (Djite, 1994)، بل وينصُّ بعض الباحثين على أنهما مترادفان لمعنى واحد، كما ترى ذلك دومرت (Deumert, 2009). ويحيل كالفي (2009) الاختلاف المصطلحي بين التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية إلى أطر مفاهيمية لدى الباحثين؛ حيث يشيع لدى الباحثين الأمريكيين استخدام مصطلح التخطيط اللُّغوي، وهو ما يظهر ميلهم للجوانب التطبيقية العملية في موضوع التخطيط اللُّغوي، مع عدم التركيز على جانب السلطة والسياسة اللُّغوية. بينما يشيع لدى الباحثين الأوربيين استخدام مصطلح السياسة اللُّغوية، وهو ما يبرز اهتمامهم بموضوع السلطة في قضايا التغيير اللُّغوي، كما يقرر ذلك كالفي (2009).

ويمكن تأكيد ما ذكره كالفي من خلال الاطلاع على بعض التعاريف التي ذكرها الباحثون لمصطلحي السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي. حيث يرى جيت (Djite,

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

1994) أن مفهوم السياسة اللُّغوية يشير إلى الاختيار المدروس من قِبل الحكومة –أو أيّ سلطة– فيما يخصُّ العلاقة بين اللُّغة والحياة الاجتماعية. ففي السياق المجتمعي –كما يرى جيت– تتضمن السياسة اللُّغوية كشف الإشكالات اللُّغوية، ووضع المعايير واتخاذ القرارات الملائمة، وفي سياق اللُّغة نفسها تقدم السياسة اللُّغوية معايير نموذجية صريحة ومكتوبة –غالبا–. ويظهر اتساع مفهوم السياسة اللُّغوية لدى جيت، ويشاركه في ذلك لو بيانكو (Lo Bianco, 2001)، حيث يرى أن مفهوم السياسة اللُّغوية لا يقتصر على السياسات والأنظمة واللوائح الرسمية المتعلقة باللُّغة؛ بل يضمُّ كذلك الأهداف والمقاصد والأفعال المتعلقة بالسياسة اللُّغوية والجانب التطبيقي، وانعكاسات السياسات على أرض الواقع. وفي تعريف آخر يرى مكجروارتي (McGroarty, 1997) أن السياسة اللُّغوية هي: "القرارات الرسمية المتعلقة باللُّغة، بالإضافة إلى الممارسة الفعلية المتعلقة باللُّغة في المجتمع". ومن هنا، فمفهوم السياسة اللُّغوية لا ينحصر في الأنظمة والترتيبات القانونية للقضايا اللُّغوية كما يوحي بذلك المصطلح ابتداءً، وكما يعتقد بعض الباحثين، مثل كوبر (Cooper, 1989)؛ بل هو أعمُّ وأشملُ.

إن تعريفات المتخصصين السابقة تظهر التداخل الكبير بين المفهومين، ويمكن القول: إن المصطلحين قريبان جدًّا من بعضهما، وقد تحكمهما علاقة البعض بالكل؛ حيث ينظر بعض الباحثين إلى أن التخطيط اللُّغوي جزءٌ من السياسة اللُّغوية، بينما ينظر بعض الباحثين إلى أن السياسة اللُّغوية جزءٌ من التخطيط اللُّغوي؛ فالمفهوم متقارب، والخلاف في استعمال المصطلح الذي يعبر عن أيديولوجية الباحث. ويمكن القول على وجه الإجمال: إن مصطلح السياسة اللُّغوية أكثر ارتباطًا بقضايا الأطر العامة، والموجهات الرئيسة، والمنطلقات الإستراتيجية، بالإضافة إلى قضايا الأنظمة واللوائح والقوانين الرسمية المتعلقة باللُّغة وعلاقتها مع المجتمع؛ بينما التخطيط اللُّغوي أكثر ارتباطًا بالجانب العملي لترجمة السياسة اللُّغوية على أرض الواقع، مع التأكيد على أنه لا تخطيط لغوي دون وجود سياسة لغوية؛ كما أن السياسة اللُّغوية لوحدها لن تكون فاعلة دون وجود تخطيط لغوي منهجي يترجمها على أرض الواقع.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويرى لوبيانكو (Lo Bianco, 2010) أن ظهور مصطلح السياسة اللُّغوية كمفهوم في علم اللُّغة الاجتماعي كان بتأثير تطوُّر العلوم السياسية في الغرب. ففي بداية الستينيات الميلادية أضحت قضايا العلوم السياسية أكثر أكاديميةً وارتباطًا بالواقع السياسي؛ حيث عمد مختصو السياسة إلى محاولة إضفاء الطابع الاحترافي على الحكومات الديموقراطية في الغرب ومن ذلك ربط العلوم الاقتصادية مع السياسية؛ مما أنتج أفقًا جديدًا لتحليل السياسات. هذه النقلة النوعية في العلوم السياسية جعلت بعض باحثي التخطيط اللُّغوي يقبلون على دراسة قضايا السياسة اللُّغوية مع الابتعاد عن النهج اللُّغوي الاجتماعي الصارم في التعامل مع القضايا اللُّغوية، متأثرين بالمنهجية المستخدمة في رَبْط قضايا السياسة بالاقتصاد، ومن ذلك دراسة التكلفة، والنظر للعوائد، والبحث عن البدائل في اتخاذ القرارات (Lo Bianco, 2010).

2-3 - منطلقات السياسة اللُّغوية وجوانبها:

يمكن النظر لمنطلقات محددة بوصفها مرتكزات رئيسة تنبثق عنها ومنها السياسة اللُّغوية. ويحيل كثير من باحثي السياسة اللُّغوية (Ager 2003; May 2013; Johnson 2013) في التأصيل النظري إلى ما ذكره ريتشرد رويز (Ruiz, 1984) في بحثه التأصيلي في قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية من أن السياسة اللُّغوية تنطلق من أحد منطلقات ثلاثة، وهي: المشاكل اللُّغوية، والحقوق اللُّغوية، والنظر للغة بوصفها ثروة. حين تتبُّع واقع السياسة اللُّغوية في بيئات مختلفة نجد أنها في الغالب لا تخرج عن تلك المنطلقات الثلاثة.

فالإشكالات اللُّغوية يمكن أن تكون مُحرِّكا رئيسًا للسياسة اللُّغوية. فعلى سبيل المثال: تُظهِر الحالة السويدية أن أحد أهم أسباب وَضْع سياسة لغوية للسويد؛ هو الانضمام للاتحاد الأوربي في العام 1995، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة المتمثلة في هيمنة الإنجليزية، والتي بدورها تُعدُّ إشكالات لغوية معتبرة (Boyd, 2011). حيث شهد الواقع اللُّغوي السويدي إقصاءَ اللُّغة السويدية التي كانت مسيطرة في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإعلام والتعليم والحياة العامة وأماكن العمل حتى منتصف التسعينيات الميلادية، وكان ذلك الإقصاء لصالح اللُّغة الإنجليزية التي أضحت شائعة ومستخدمة في الحياة العامة، وأصبحت هي لغة العمل في كثير من الأماكن؛ مما جعل مجلس اللُّغة السويدية يتبنى إيجاد سياسة لغوية تحفظ للسويدية مكانتها، وخرجت بواكير تلك السياسة في العام 1998م (Boyd, 2011).

كما يمكن أن يُنظر للحقوق اللُّغوية كمحرك رئيس للسياسة اللُّغوية. ففي الثمانينيات الميلادية بدأت الدعوات إلى تبني مفهوم الحقوق اللُّغوية كجزء من حقوق الإنسان. وكانت من أبرز المبادرات السبَّاقة في ذلك وثيقة السياسة اللُّغوية الأسترالية، التي تُعدُّ أول وثيقة سياسة لغوية مبنية على مبدأ الحقوق اللُّغوية من بلد ناطق بالإنجليزية (Moore, 1996). وتضمنت السياسة اللُّغوية الأسترالية تعزيز اللُّغة الإنجليزية وإتاحتها للجميع، والتأكيد على مكانتها أداة رسمية للتواصل ولغة وطنية، كما تضمنت السياسة ضرورة الاهتمام بلغات المواطنين الأخرى غير الإنجليزية؛ من حيث الصيانة، والتطوير، والتعليم، وإتاحتها في الخدمات العامة كافة، مع تعزيز تعلُّم اللُّغات الثانية (المحمود، 1436/ 2015).

أما النظر إلى اللُّغة بوصفها ثروةً فيعدُّ منطلقًا رئيسًا في بعض السياسات اللُّغوية، إذ يُنظر إلى العائد الاقتصادي من تبني سياسة لغوية معينة. وتشهد اقتصاديات اللُّغة أمثلة عدة، فعلى سبيل المثال: في السياق الكندي، حيث تشهد تعددية لغوية تهيمن فيها الإنجليزية، ويُعترف فيها بالفرنسية كلغة ثانية في عموم البلد. يشير تقرير صادر عن وزارة الصناعة الكندية يتناول تقييم الصناعة اللُّغوية في كندا إلى أن السياسة اللُّغوية جعلت الصناعة اللُّغوية في كندا في ثلاثة مجالات، هي: الترجمة، والتدريب اللُّغوي، والتقنيات اللُّغوية. وتسهم الصناعة اللُّغوية في الاقتصاد الكندي بحوالي 2.7 مليار دولار كندي، كما تسهم في توفير 51700 وظيفة في مختلف أرجاء كندا، أغلبها في القطاع التجاري (CBoC, 2007).

أما الجوانب التي تتناولها السياسة اللُّغوية فهي مختلفة من سياق لآخر، ويحكم ذلك منطلقات السياسة اللُّغوية وأهدافها، والبيئة الاجتماعية التي وُضعت لها، غير

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أنها في الغالب لا تخرج عن تناول الجوانب التي أشارت لها ديوميرت (Deumert, 2009)؛ من حيث تناول اللُّغة أو اللُّغات الرسمية لبلد بشكل عام أو لإقليم معين، ولغة التواصل في السياقات الدولية والعلاقات الدبلوماسية، ولغة التعليم، واللُّغات التي يتم تعليمها، ولغة الإعلام، ولغة بيئات العمل.

3-3 - ركائز أساسية لبناء وتحليل السياسة اللُّغوية:

ثمة جوانبٌ رئيسةٌ تمثل ركائز أساسية يجدر بالباحث ومختص السياسة اللُّغوية دراستها، واستيعابها سواء لبناء سياسة لغوية جديدة أو لدراسة وتحليل سياسة لغوية قائمة. ومن خلال استعراض بعض الأدبيات التأصيلية للسياسة اللُّغوية وبعض الدراسات التحليلية (مثل: Ager 2003، Schiffman 1996، May 2013، Lo Bianco 2010، Johnson 2007، Johnson 2013) يمكن استخلاص الركائز الرئيسة التالية:

أولًا: مصدر السياسة، فجهة إصدار السياسة اللُّغوية تعدُّ مؤشرًا على قوة السياسة اللُّغوية، وطبيعتها، وصفتها الاعتبارية في كيان وطني معين. فالسياسة اللُّغوية التي تصدر عن إدارة للتعليم في مدينة معينة، تختلف عن تلك التي تصدرها إدارة التعليم لمقاطعة أو ولاية، كما أن التشريعات والسياسات على المستوى الوطني- والتي تصدر عن رأس الهرم في السلطة- تختلف عن تلك التشريعات والسياسات التي تصدر عن إدارات محددة. فمصدر السياسة اللُّغوية يُعدُّ جانبًا مهمًا لإدراك قوتها، والجهة التي تقف خلفها.

ثانيًا: المستهدفون، فكل سياسة لغوية تستهدف شريحة معينة، أو وضعًا لغويًّا في سياق معين، ومعرفة الشريحة المستهدفة وخصائصها يسهم في بناء سياسة فاعلة، كما يساعد في فهم السياسة القائمة.

ثالثًا: أهداف السياسة، تنطلق السياسة اللُّغوية من أهداف يُراد تحقيقُها، ومن ثَمَّ لابد من وضوح الرؤية لتحديد أهداف دقيقة للسياسة اللُّغوية. كما أن إدراك أهداف السياسة اللُّغوية القائمة يسهم في تقييمها وتحليلها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رابعًا: العمليات، تتسم السياسة اللُّغوية بأنها تبني موجهات، وتضع أطرًا رئيسة تنطلق منها عمليات وممارسات ومبادرات (تخطيط لغوي)؛ وذلك لترجمة السياسة اللُّغوية على أرض الواقع. ومن الجوانب المهمة في بناء السياسة اللُّغوية وتقييمها دراسة التخطيط اللُّغوي المصاحب للسياسة اللُّغوية، والذي يستهدف تحويل السياسة اللُّغوية إلى ممارسات عملية.

خامسًا: المعتقدات، كل سياسة لغوية تُبنى على معتقدات وأيديولوجيات، ومن الجوانب الرئيسة إدراك تلك المعتقدات التي توجّه السياسة اللُّغوية. كما أن الوعي بالمعتقدات والأيديولوجيات الكامنة خلف السياسة اللُّغوية القائمة يسهم في فهمها بشكل أعمق، وبصورة أدق. وبالإضافة إلى الوعي بالمعتقدات المتعلقة بمعدّي السياسة اللُّغوية، فإن الوعي بمعتقدات الفئة المستهدفة من السياسة أمر بالغ الأهمية، إذ يسهم إيجابًا وسلبًا في تطبيق السياسة اللُّغوية.

سادسًا: السياق المجتمعي والتاريخي، فكل سياسة لغوية تستهدف مجتمعًا معينًا، وبيئةً لغويةً محددةً؛ ومن الركائز الأساسية لبناء سياسة لغوية أو تحليل سياسة قائمة الاستيعاب التام للسياق المجتمعي، والقوى التي تحكم المجتمع وعلاقتها بالسياسة اللُّغوية، بالإضافة إلى الوعي بالسياق التاريخي للمجتمع، ومعرفة تاريخه وحاضره وعلاقتها ببعض، وعلاقة السياسة اللُّغوية بهما.

4-3 - مراحل بناء السياسة اللُّغوية:

لابد من التأكيد أن عملية بناء السياسات عمومًا- والسياسات اللُّغوية خصوصًا- عملية معقدة، وتتداخل فيها كثير من العوامل، ولا تسير بشكل منهجي منتظم في كثير من الحالات. ووفقًا للرؤية الكلاسيكية في دورة بناء السياسات، والتي تشير إليها أغلب الأدبيات (Anderson 2010; Howlett & Geist 2013)؛ يمكن النظر لمراحل بناء السياسات اللُّغوية على أنها تسير وفق الآتي:

المرحلة الأولى: تحديد المشكلة التي تتطلب وضع سياسة لغوية، واستيعابها، وجمع ما يمكن من معلومات حيالها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المرحلة الثانية: جَمْع أجندة السياسة اللُّغوية، وفي هذه المرحلة يتم النظر في المشكلة التي تمَّ تحديدها، وحصر ما تم من أعمال ذات صلة بها، سواء كانت سياسات لغوية، أو مبادرات، أو أنظمة، وتكون الأجندة على المستويات كافة (الرسمية والشعبية).

المرحلة الثالثة: تحديد أهداف السياسة اللُّغوية، ويكون ذلك من خلال صياغة أهداف منهجية تسعى السياسة اللُّغوية إلى تحقيقها.

المرحلة الرابعة: بناء السياسة اللُّغوية، لتحقيق الأهداف التي تمَّ تحديدها.

المرحلة الخامسة: توعية المستهدفين بالسياسة اللُّغوية، وإطلاعهم عليها، وخلفيات بنائها، والأهداف المرجوة منها، واستطلاع مرئياتهم حيالها.

المرحلة السادسة: تطبيق السياسة اللُّغوية، وفي هذه المرحلة تنتقل السياسة اللُّغوية من مرحلة التنظير والتخطيط إلى التطبيق العملي على أرض الواقع، وتتطلب جهودًا كبيرة، ومبادرات مساندة، وخطوات عملية منهجية.

المرحلة السابعة: تقييم السياسة وتطويرها، وهي خطوة رئيسة لاستيعاب مدى فاعلية السياسة اللُّغوية، ومعرفة أثرها الفعلي على أرض الواقع، واستكشاف مواطن الخلل ومحاولة معالجتها، ومعرفة جوانب القوة وتعزيزها.

إن المراحل السابقة مفيدة لتبسيط فهم عملية بناء السياسات، واقتراح منهجية عمل لبناء سياسة لغوية. وفي الوقت ذاته يجدر بالباحث أن يدرك أن عملية صُنْع السياسات ليست منهجية دائمًا، بل هي عملية مستمرة، وتتسم بالفوضوية أحيانًا، ويصعب تحديد بداية ونهاية مراحلها بشكل دقيق، إذ هي في الواقع نتيجة لعمليات سياسية واجتماعية معقدة ومتغيرة (Juma and Clarke, 1995).

3-5 - بين السياسة اللُّغوية الصريحة والضمنية:

من خلال الاطلاع على أدبيات السياسة اللُّغوية (انظر على سبيل المثال: Schiffman 1996; Shohamy 2006; Johnson 2013; Regler 2003; McCarty 2011; Lo Bianco, 2007) يمكن التفريق بين نوعين رئيسين من السياسة اللُّغوية؛ الأول: السياسة اللُّغوية الصريحة أو المباشرة. والثاني: السياسة اللُّغوية الضمنية أو

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

غير المباشرة. وتختلف الدول في وجود سياسة لغوية صريحة أو ضمنية تبعًا لمؤثرات ثقافية واجتماعية وسياسية عدة.

ويشير مفهوم السياسة اللُّغوية الصريحة إلى وجود وثيقة محددة للسياسة اللُّغوية، تجمع الرؤية العامة للسياسة اللُّغوية لكيان سياسي معين، وكل مايتصل بها من أهداف، ومبادرات، وبرامج. كما أن الأنظمة القانونية الخاصة بتنظيم الوضع اللُّغوي يُنظر لها بوصفها سياسة لغوية صريحة. وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين وثيقة السياسة اللُّغوية والأنظمة القانونية اللُّغوية. فوثيقة السياسة اللُّغوية تمثل نظرة شمولية، ورؤية منهجية للوضع اللُّغوي في كيان سياسي معين، وماذا يستهدف في المستقبل المنظور وغير المنظور، مع قدر من المرونة تفرضه طبيعة السياسة، إذ هي بمثابة موجهات رئيسة. أما الأنظمة القانونية اللُّغوية فتمثل قوانين صارمة تفرضها السلطات، ويتعين تطبيقها حرفيًّا، ويترتب على مخالفتها عقوبة، ولا تتسم بالمرونة في كثير من الأحوال.

أما السياسة اللُّغوية الضمنية فتتضمن جانبين؛ الأول: الواقع اللُّغوي الفعلي، ويشير الواقع اللُّغوي الفعلي إلى الممارسات اللُّغوية السائدة في المجتمع، والتي تمثِّل عرفًا مجتمعيًا. ذلك أن عدم وجود سياسة لغوية صريحة وظاهرة في مجتمع ما لا يعني عدم وجود سياسة لغوية ضمنية. فكثير من الممارسات اللُّغوية تؤثر فيها السياسة اللُّغوية الضمنية من خلال الواقع اللُّغوي الفعلي. ويضرب شيفمان مثلًا لذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا توجد سياسة لغوية على المستوى الفيدرالي، ولا يوجد نظام ينصُّ على أن اللُّغة الإنجليزية هي اللُّغة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية (Schiffman, 1996)؛ رغم أن السياسة اللُّغوية الضمنية تشير إلى أن الإنجليزية هي اللُّغة الرسمية، حيث هي لغة الحكومة، والتعليم، والأعمال، والإعلام، ولا يمكن استخدام غيرها إلا فيما ندر. وتجدر الإشارة إلى وجود وثائق سياسة لغوية في الولايات المتحدة ولكنها على مستوى الولايات لأغلب الولايات الأمريكية.

أما الجانب الثاني من السياسة اللُّغوية الضمنية فهي السياسة اللُّغوية العرضية التي ترد ضمن سياسة معينة أخرى، حيث تُدرج القضايا اللُّغوية أو بعضها ضمن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

سياسة معينة. فعلى سبيل المثال، لبعض الدول سياسة صحية تتضمن المنطلقات الرئيسة لتوجيه الوضع الصحي في البلد، ويرد فيها عرضًا حديث عن الجوانب اللُّغوية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة اللُّغوية الضمنية عرضة للتغيير تبعًا للواقع، ومختلف الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خلافًا للسياسة اللُّغوية الصريحة، والتي تكون أكثر وضوحًا وانعكاسًا على أرض الواقع.

6-3 - أبرز المؤثرات في السياسة اللُّغوية:

سبقت الإشارة إلى مراحل بناء السياسة اللُّغوية، والتأكيد على أن تلك المراحل ليست منتظمة دائما، إذ إن عملية بناء السياسة اللُّغوية تتجاذبها أطراف عدة، ومؤثرات مختلفة، تتباين من سياق لغوي لآخر. وأشارت شوهامي (Shohamy, 2006) في كتابها حول السياسة اللُّغوية وأجندتها غير المباشرة إلى أن ثمة جوانب تؤثر في السياسة اللُّغوية وتتأثر بها، سواء أكانت تلك السياسة صريحة أم ضمنية؛ ومن أبرزها الآتي:

- الأنظمة واللوائح التنظيمية القائمة، حيث تمثِّل التشريعات والأنظمة القائمة محركات للسياسات اللُّغوية في المجتمع؛ وذلك نتيجة لم تحمله من ثقل تنظيمي ملزم، يترتب على مخالفته عقوبة أو ردع. فعلى سبيل المثال: في مقاطعة كوبيك الكندية التي تتجاذبها الثنائية اللُّغوية بين الإنجليزية والفرنسية، كان لوضع سلسلة من الأنظمة دور بارز في تعزيز مكانة الفرنسية، وتمكينها في الحياة العامة. غير أن إيجاد التشريعات والأنظمة لوحدها ليس كافيًا لتغيير السلوك اللُّغوي للمجتمع. فعلى سبيل المثال: تعدُّ اللُّغة العربية لغة رسمية نظامًا في (الكيان الصهيوني)، غير أن ذلك ليس له معنى من الناحية العملية، كما تؤكد ذلك شوهامي (Shohamy, 2006)، إذ يندر وجود أي استخدام رسمي أو شعبي للعربية في الحياة العامة في سياقيها المكتوب أو المنطوق، بل يشهد الواقع إقصاءها وتنحيتها بشكل تدريجي ومدروس، ومن ذلك إقصاء الأسماء العربية للأماكن، وحذفها من اللافتات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العامة في الأحياء التي يقطنها اليهود، وإقصاؤها من النظام التعليمي العام، وعدم إتاحتها في التعليم العالي (عبد العظيم 1437).

- الوضع اللُّغوي في التعليم، إذ يمثِّل الواقع اللُّغوي في النظام التعليمي مؤثرًا كبيرًا على صانعي السياسة اللُّغوية، وفي الوقت ذاته تؤثر السياسة اللُّغوية على الواقع اللُّغوي في النظام التعليمي بصورة فاعلة. فالمؤسّسات التعليمية في الأصل تنطلق من سياسة لغوية توجّه لغة التعليم، واللُّغات الأخرى التي يتم تعليمها، ومستوياتها، والمراحل التي تُعلَّم فيها، مع اعتبار المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتؤكد شوهامي (Shohamy, 2006) أن السياسة اللُّغوية التعليمية غالبًا ما تتضمن أهدافًا خفية، وتضرب الباحثة مثلًا لذلك بجامعة وسط آسيا (UCA) في قرغيزستان، والمدعومة من قبل الولايات المتحدة، والتي تنصُّ سياستها اللُّغوية على أن الإنجليزية هي لغة التعليم في الجامعة، وترى الباحثة أن تلك السياسة اللُّغوية تستهدف تقديم الثقافة الغربية واللُّغة الإنجليزية، وتعزيزها في إحدى بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.
- الاختبارات اللُّغوية المعيارية؛ كاختبارات الكفاية اللُّغوية، والاختبارات التحصيلية ذات الطابع المركزي، ففي السنوات الأخيرة لم تعد النظرة للاختبارات اللُّغوية كأداة تعليمية فحسب؛ بل يُنظر لها بوصفها أداة اجتماعية، وسياسية لها تأثير كبير على مجريات مختلفة، ومن ذلك تأثيرها المباشر وغير المباشر على الواقع اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، والعملية التعليمية برمتها. كما أن الاختبارات المعيارية دائمًا ما تُستخدم لتحقيق سياسات لغوية معينة، ومن ذلك اشتراط تحقيق كفاية لغوية معينة للعمل في بعض الوظائف، أو الحصول على الجنسية، أو دراسة بعض التخصصات والدرجات العلمية.
- البيئة اللُّغوية language ecology، ويُقصد بها مظاهر استعمال اللُّغة في الحياة العامة في كافة صوره وأشكاله، مثل: أسماء الشوارع، واللوحات العامة، والاستعمال اللُّغوي في مراكز التسوق، والشركات، والمدارس والمستشفيات، والجهات الرسمية والتجارية،... إلخ. ويُنظر للبيئة اللُّغوية بوصفها مؤثرًا فاعلًا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في تطبيق السياسة اللُّغوية؛ إذ متى ما كانت داعمة وإيجابية لاتجاهات السياسة اللُّغوية فسيسهم ذلك في نجاحها، ومتى ما كانت سلبية فإنها تتطلب مزيدًا من الجهد لتطبيق السياسة اللُّغوية. كما يُنظر للمشهد اللُّغوي بوصفه صورةً واقعيةً للسياسة اللُّغوية، سواء أكانت سياسة صريحة أو ضمنية، بالإضافة إلى تمثيله للواقع اللُّغوي، وما يشهده المجتمع من صراع لغوي بين تنوعات لغوية مختلفة تبعًا لسياقات معينة.

- معتقدات المجتمع اللُّغوية، حيث تمثِّل المعتقدات اللُّغوية للمجتمع مؤثرًا مباشرًا في مجريات السياسة اللُّغوية، سواء كان التأثير إيجابيًّا أم سلبيًّا. حيث تسهم المعتقدات اللُّغوية المتسقة مع السياسة اللُّغوية في تيسير تحويلها إلى تخطيط لغوي فاعل؛ في حين أن المعتقدات اللُّغوية التي لا تتسق مع السياسة اللُّغوية تمثِّل صعوبة وعقبة في مسار التخطيط اللُّغوي، وذلك يحتاج إلى إيجاد عدة حلول فاعلة للتعامل معها.

4- المسيرة التاريخية للبحث العلمي في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية:

رغم حداثة التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية كمصطلح إلا أنه شهد تحوُّلات جذرية خلال مسيرته السابقة، من حيث المنطلقات والاستخدام، والنظرة العلمية والمنهجية من قبل الباحثين. وفي الأسطر التالية استعراض مقتضب لأبرز تلك التحوُّلات من خلال ما ورد في أدبيات التخصص، وخصوصًا أعمال توليفسن، وريشنتو، وسبولسكي، وهورنبرجر، وهولت وجونسون (Tollefson 1991; Ricento, 2000; Johnson 2013; Spolsky 2005; Hornberger, 2015; Hult & Johnson, 2015).

في خمسينيات القرن العشرين وما قبلها لم يظهر مفهوم التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بصورة بارزة، إلا أن غياب المفهوم لا يعني غياب ممارسات التخطيط اللُّغوي والسياسات اللُّغوية. في تلك الفترة المبكرة ارتبطت ممارسات التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بالقوى الاستعمارية، وفرض لغاتها على الدول

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المستعمرة، منطلقة من أن الاستعمارين اللُّغوي والثقافي هما مدخلان إلى الاستعمارين الاقتصادي والسياسي (Souaiaia, 1990)، ومن أبرز الأمثلة على ذلك؛ فَرْض اللُّغة الفرنسية في المغرب العربي إبان فترة الاستعمار، والتي تجاوزت مئة سنة في بعض المناطق، واستخدام تخطيط لغوي وسياسة لغوية استعمارية لمسح اللُّغة والهوية والثقافة وإحلال ثقافة المستعمر. فعلى سبيل المثال: أصدرت فرنسا عدة قوانين لفَرْض اللُّغة في الجزائر، ومنها مرسوم بإلزامية التعليم بالفرنسية في المدارس الأهلية في الجزائر في العام 1842، وما أعقب ذلك في العام 1848، حيث صدر قرار ينصُّ على أن الفرنسية هي اللُّغة الحاكمة، ويجب أن تُكتب بها جميع العقود والوثائق الرسمية، وإصدار العقوبات على مَنْ يقف أمام ذلك، وتبع ذلك قرار آخر صدر في العام 1904 يُحرّم على الجزائريين فتح المدارس العربية أو الكتّاب لتعليم القرآن، دون الحصول على إذن رسمي من المستعمر (دربال، 2015). وفي تلك الفترة الاستعمارية كان هنالك نشاط للاستعمار البريطاني في بعض دول المشرق العربي، صحبه تخطيط لغوي لترسيخ الإنجليزية، ومن أبرز ذلك: الاستعمار البريطاني على مصر، والذي أقرَّ في العام 1882 سياسة لغوية جديدة في التعليم، ترتكز على أن تكون اللُّغة الإنجليزية لغة التعليم في موادّ العلوم الطبيعية (حجازي، 2015).

أما الستينيات والسبعينيات الميلادية من القرن العشرين وما بعدها فشهدت بواكير التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، من حيث ظهور المصطلح في الأوساط الأكاديمية وبواكير تناوله بالدراسة. تتسمُّ تلك الدراسات المبكرة في السياسة اللُّغوية والتخطيط بأنها تتبنى التخطيط اللُّغوي الكلاسيكي classical language planning؛ وذلك للتعامل مع القضايا اللُّغوية الناشئة عن استقلال المستعمرات السابقة، وقيام العديد من الدول القومية الحديثة (Tollefson 2015). وينطلق التخطيط اللُّغوي الكلاسيكي من اعتقاد متفائل بأن السياسات اللُّغوية الحكومية للدول الحديثة وما تفرضه من سيطرة لغات معينة، توفِّر بيئة اجتماعية تسهم في الاندماج الثقافي والحضاري، والتنمية الاقتصادية (Fishman et al. 1968) كما شهدت تلك الفترة نزاعًا في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية حول مكانة اللُّغات الاستعمارية، وإقصائها أو

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ترسيخها في المجتمعات المستقلة حديثًا (Tollefson 2015).

ومن حيث الجانب المعرفي في ميدان التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، فقد شهدت تلك الفترة ظهور بعض الأطر النظرية لتأصيل التخطيط اللُّغوي، والتي لا يزال بعضها مستخدمًا حتى اليوم، مثل التفريق بين تخطيط الوضع اللُّغوي وتخطيط المتن اللُّغوي (Hult & Johnson, 2015). وامتدادًا للحراك العلمي والبحثي في ذلك الوقت، خرجت أول مجلة متخصصة في التخطيط اللُّغوي، وهي مجلة الإشكالات اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي Language Problems and Language Planning، وذلك في عام 1977.

أما الثمانينيات والتسعينيات الميلادية من القرن العشرين فقد شهدت تحوُّل مسار البحوث في التخطيط اللُّغوي إلى البحث التاريخي البنيوي historical-structural research أو النموذج الأيديولوجي، والذي يرتكز على دراسة وتحليل العمليات التاريخية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في التخطيط اللُّغوي والسياسات اللُّغوية (Hornberger, 2015)، وذلك كردة فعل على دراسات الستينيات والسبعينيات الميلادية المرتكزة على التخطيط اللُّغوي الكلاسيكي، والذي لم يُوفّق في تحقيق ما كان يتبناه من أن التخطيط اللُّغوي يسهم في الاندماج الثقافي والتنمية الاقتصادية بصورة عامة (Tollefson, 2015)، إذ تظهر العديد من ممارسات التخطيط اللُّغوي أثره البارز في ترسيخ هيمنة مجموعات معينة، وإقصاء مجموعات أخرى، بالإضافة إلى تعزيز الفوارق الاقتصادية والاجتماعية لدى فئات المجتمع. ومن أبرز الأعمال في تلك الفترة: كتاب جيمس تولفسون James Tollefson: التخطيط اللُّغوي: تخطيط للإجحاف Planning Language, Planning Inequality [1]، والذي يعكس عنوانه رؤيته النقدية من خلال تناوله لحالات مختلفة من التخطيط اللُّغوي وانعكاساتها على الواقع، بالإضافة إلى علاقة التخطيط اللُّغوي بالنظرية الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم السلطة، والدولة، والأيديولوجية، والهيمنة، والسيطرة، والاستغلال.

1 – تُرجم الكتاب إلى اللُّغة العربية بعنوان: السياسة اللُّغوية خلفياتها ومقاصدها، وترجمه محمد خطابي، ونُشر من قِبل مؤسسة الغني بالرباط، المغرب، في العام 2007م.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فالبحث التاريخي البنيوي يسعى لفهم كيفية إكراه الأفراد والمجتمعات على اكتساب لغة وفقدان أخرى، وتعزيز أنماط لغوية معينة من قبل قوى خارجية تسيطر على عمليات صُنع السياسات؛ ولذا كان تركيزه على قضايا السلطة، وما يتصل بها؛ خلافا للتخطيط اللُّغوي الكلاسيكي الذي ينظر إلى القرارات اللُّغوية من منطلق الكلفة والفوائد، دون النظر في السياقات التاريخية والبنيوية (Tollefson, 2015). وامتدادًا لذلك ظهرت في تلك الفترة البحوث التي تتبنى المنطلقات النقدية، ومن أبرز الأعمال: كتاب الهيمنة اللُّغوية [1] linguistic Imperialism لروبرت فيلبسون، والذي ارتكز على المفهوم النقدي للغويات التطبيقية، وناقش فيه ظاهرة انتشار اللُّغة الإنجليزية وسيطرتها، مع ربط ذلك بالسياقين التاريخي والسياسي، مستكشفًا أبرز طرق ذلك الانتشار وأساليبه. كما حاول فيلبسون في كتابه رَبْط عملية تعليم وتعلُّم اللُّغة الإنجليزية بالإطار الواسع للعلوم الاجتماعية، متناولًا بعض المفاهيم الرئيسة، مثل: السلطة، والهيمنة، والإمبريالية.

وخلال التسعينيات الميلادية وبداية الألفية الثانية شهد البحث في السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي ازدهار منهجيات بحثية مبتكرة مستقاة من الدراسات البينية. ومن أبرز ذلك؛ استثمار الإثنوغرافيا في دراسة السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي. كما شهد البحث في السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي الإفادة من تحليل الخطاب لتحليل نصوص السياسات اللُّغوية وارتباطها بالواقع اللُّغوي والممارسات اللُّغوية. وظهرت الدراسات البينية بصورة أكثر وضوحًا من خلال الإفادة من بعض العلوم ذات الصلة؛ كعلوم السياسة والاقتصاد (Hult & Johnson, 2015). وشهدت تلك الفترة خروج العديد من أوعية النشر الأكاديمية المتخصصة في قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية. فبعد ريادة مجلة الإشكالات اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي (Language Problems and Language Planning)، والتي صدرت عام 1977م، وحازت قصب السبق في النشر العلمي المتخصص في السياسة اللُّغوية

1 – ترجم الكتاب إلى العربية بعنوان: الهيمنة اللُّغوية، وترجمه سعد الحشاش، ونُشر من قِبل جامعة الملك سعود في العام 1428هـ/ 2007م.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والتخطيط؛ خرجت في الألفية الثانية مجلات علمية متخصصة عدة، من أبرزها: مجلة السياسة اللُّغوية (Language Policy)، ومجلة قضايا راهنة في التخطيط اللُّغوي (Current Issues in Language Planning)، والمجلة الأوروبية في السياسة اللُّغوية (European Journal of Language Policy). وقد أسهمت تلك المجلات في إضفاء حراك فكري رَحْب في ميدان السياسة اللُّغوية والتخطيط، وتأسيس قاعدة بحثية رصينة لقضايا السياسة اللُّغوية والتخطيط باللُّغة الإنجليزية. وفي السياق العربي أصدر مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية أول مجلة عربية متخصصة في المجال ذاته، وهي مجلة "التخطيط والسياسة اللُّغوية"، وقد صدر عددها الأول في العام 1437/ 2015م.

5 - الدراسات حول التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البيئات العربية وآفاق المستقبل:

حين النظر في الدراسات التي تناولت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البيئات العربية، يمكن التفريق بين الدراسات المكتوبة باللُّغة الإنجليزية، والدراسات المكتوبة باللُّغة العربية. إذ يشهد الميدان دراسات عديدة تناولت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البلاد العربية، كُتبت باللُّغة الإنجليزية من قبل باحثين عرب وغيرهم، منها عدد من الرسائل العلمية، بالإضافة إلى البحوث الأكاديمية المحكمة في مجلات رائدة في التخطيط اللُّغوي. وتناولت تلك البحوث واقع التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في عدد من البيئات العربية، ومنها- على سبيل المثال-: دراسة العبد الحق (Al-Haq 1985) حول التخطيط اللُّغوي في الأردن، ودراسة مارلي (Marley 2004) حول السياسة اللُّغوية في المغرب وتغييراتها، ودراسة بن رابح (Benrabah 2014) حول الواقع اللُّغوي والتخطيط اللُّغوي في الجزائر، ودارسة القحطاني (Al-Qahtani 2000) حول التعريب في السعودية من منظور التخطيط اللُّغوي، ودراسة باين والمنصور (Payne & Almansour 2014) حول التخطيط اللُّغوي في السعودية تجاه اللُّغات الأجنبية، ودراسة المحمود (Almahmoud 2014) حول التخطيط

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللُّغوي في السعودية والمواقف تجاه العربية والإنجليزية، ودراسة داود (Daoud 2001) حول الوضع اللُّغوي في تونس وواقع التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ودراسة عبد الحي (Abdelhay 2010) التي تناولت الوضع اللُّغوي في السودان وتأثيرات الاستعمار على التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ودراسة شعبان وغيث (Shaaban & Ghaith 1999) التي ناقشت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في لبنان وتأثيراتها على النظام التعليمي، ودراسة كلارك (Clarke 2007) حيال السياسة اللُّغوية وعلاقتها بإعداد معلمي اللُّغة في الإمارات، بالإضافة إلى دراسة الخفيفي (Elkhafaifi 2002) التي تناولت التخطيط اللُّغوي للعربية بشكل عام في الدول العربية في عصر العولمة، وأبرز التحديات التي تواجهها، والجهود المبذولة. وتجدر الإشارة إلى تنوُّع الدراسات المكتوبة باللُّغة الإنجليزية عن التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البلاد العربية، ووفرتها، وربما يكون مفيدًا جدًّا استقصاء تلك الأبحاث، ودراستها من خلال التركيز على بيئة معينة، واستخلاص نظرة شمولية لكل بلد. ولعلَّ اطلاع الباحثين على أدبيات التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية المكتوبة بالإنجليزية ساهم في نُضج تلك الأبحاث، وتأصيل منطلقاتها العلمية.

وإذا ما نظرنا إلى الدراسات المكتوبة باللُّغة العربية حيال التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، فيظهر أن الحراك في هذا المجال البحثي حديث نسبيًّا، كما أن هنالك محدودية في الدراسات التي تناولت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، بالإضافة إلى اتسام بعض الدراسات بالسردية دون البناء على بيانات بحثية وتحليلها، كما أن بعض الدراسات لم تفد من التأصيل النظري والإطار العلمي للتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية. ويمكن التفريق بين نوعين من الدراسات؛ الأول: دراسات تأصيلية تبحث في القضايا النظرية في مجال التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وهي قليلة ومحدودة؛ أما النوع الثاني فهي تلك الدراسات التطبيقية التي تحاول استقصاء قضية معينة في سياق إحدى البلدان العربية، وهي أكثر وفرة من النوع الأول، وهنالك عدد من الرسائل العلمية الجيدة ذات الصلة.

ومن أبرز الدراسات العربية شمولية وأكثرها عمقًا وتأصيلًا: دراسة الفهري

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

(2013) «السياسة اللُّغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة"، وهو كتاب علمي يناقش السياسة اللُّغوية في البلاد العربية وسماتها المنشودة في فصول ستة، تتناول أوضاع اللُّغة العربية وتحدياتها، والبيئة السياسية وصُنْع القرار اللُّغوي والديموقراطية، والعدالة اللُّغوية، والثقافة والحضارة واللُّغة، واقتصاديات اللُّغة، والتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية المنشودة. وتميز الكتاب باستقصائه للأدبيات الرئيسة في مجال السياسة اللُّغوية، وربطها بواقع العربية وقضاياها الملحة، بطرح علمي مؤصل. ومن الدراسات الشمولية: الكتاب المحرر» الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللُّغات الوطنية» (تحرير: المحمود 2016)، وهو مشروع علمي تناول التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية لعدة لغات، هي: الإنجليزية، والإسبانية، والفرنسية، والروسية، والصينية، واليابانية، والعبرية، وكيفية الإفادة من الإستراتيجات المتبعة في خدمة العربية.

كما صدر باللُّغة العربية عدة سجلات لمؤتمرات وندوات علمية تناولت قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ومنها: الندوة الدولية الأولى في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية: تجارب من الدول العربية (1437/ 2015)، والتي تناولت دراسات متنوعة حول السياسة اللُّغوية وعلاقتها بالتنمية البشرية في العالم العربي، والتخطيط اللُّغوي في السعودية، وسوريا، ولبنان، ومصر، والسودان، والمغرب، والجزائر، وتونس (القاسمي وآخرون 2015). كما تبرز في سياق الإنتاج العلمي في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية جهود مخبر الممارسات اللُّغوية في الجزائر، فبالإضافة إلى العديد من البحوث ذات الصلة في مجلة المخبر، فقد أقام الملتقى الوطني حول التخطيط اللُّغوي في العام 2012، وصدر سجل الملتقى، وفيه ما يزيد على عشرين دراسة تتناول جوانب مختلفة في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في الواقع المحلي الجزائري، وفي بيئات أخرى.

وعلى مستوى الرسائل العلمية العربية هنالك عدد محدود من الرسائل العلمية التي تيسر للباحث الوصول لها في سياق التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، منها: دراسة الراشد (2010) حول التخطيط اللُّغوي للعربية، من خلال دراسة وصفية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تحليلية لمتغيرات الواقع اللُّغوي للعربية وما شهدته من تخطيط لغوي خلال مسارها التاريخي، ودراسة دربال (2011) حول السياسة اللُّغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وما قامت به في السياق الجزائري في الصراع اللُّغوي، ودراسة الهادي (2011) حول التخطيط اللُّغوي في السودان ودوره في التعامل مع اللُّغات المحلية، ودراسة الصيفي (2015) لبحث العلاقة بين السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي في البلاد العربية، ودراسة إسماعيل (2016) حول التخطيط اللُّغوي في الإمارات.

أما على مستوى الأوراق البحثية، فبالرغم من محدوديتها، فهي أكثر وفرةً من الرسائل العلمية. وثمة بحوث تأصيلية تتسم بالعمق والإفادة من الأدبيات الرئيسة في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية (انظر على سبيل المثال: البريدي 2013، والعبد الحق 1996، وحجازي 2009) ولا يتسع المقام لرصد دقيق لهذه الأبحاث، ويمكن للباحثين الرجوع إلى مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية، والتي تمثل وعاءً مرجعيًّا يمكن الإفادة منه.

إن ثمة مستقبلًا واعدًا للدراسات العربية في مجال التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، خصوصًا مع حداثة الميدان النسبية، وقلة الدراسات العلمية باللُّغة العربية وحول البيئات العربية. وغنيٌّ عن القول التأكيد على أن الضبط المنهجي والعلمي والانطلاق من نظريات التخصص هو الخطوة الأولى لبحث علمي رصين. كما أن الحاجة ماسّة إلى دراسات اختبارية مبنية على جَمْع بيانات بحثية من الواقع اللُّغوي للبيئات العربية. إضافة إلى ذلك يتأكد توجيه الباحثين إلى الاهتمام بالدراسات البينية، والإفادة منها في بحث قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وذلك ما يشهده البحث العلمي في سياقه العالمي في التخطيط اللُّغوي والسياسية اللُّغوية. حيث لم تعد دراسة القضايا اللُّغوية معزولةً عن ربطها بواقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن أوجه التركيز التي يجدر بالباحثين النظر فيها رَبْط دراسة التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بالنظرية السياسية، والنظرية الاجتماعية، والتحليل التاريخي البنيوي، والتحليل التاريخي التفسيري، والاقتصاد والاستثمار، والقانون والأنظمة، والبيانات الحكومية الرسمية، مثل: الإحصاءات، والتقارير

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الدورية. كما يمكن تقديم بحوث مبتكرة من خلال رَبْط قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بالمدونات اللُّغوية، ودراسة الأيديولوجيات والمواقف اللُّغوية. كما ستفتح منهجيات البحث النوعية والمختلطة (نوعية- كمية) آفاقًا جديدةً لدراسة قضايا التخطيط اللُّغوي في البيئات العربية.

المراجع:

المراجع العربية:

- إسماعيل، ع. (2016). التخطيط اللُّغوي في دولة الإمارات: دراسة لسانية اجتماعية (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الدراسات الإسلامية والعربية: دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- البريدي، ع. (2013). التخطيط اللُّغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي. الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسّسات المعنية باللُّغة العربية، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية، 7–9 مايو 2013.
- حجازي، م. (2009). اتجاهات السياسة اللُّغوية. مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، ج 115، 259 – 291.
- حجازي، م. (2015). التخطيط اللُّغوي في مصر. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللُّغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية. 181-129.
- دربال، ب. (2011). السياسة اللُّغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.
- دربال، ب. (2015). السياسات اللُّغوية في البلاد المستعمرة: الاستعمار الفرنسي للجزائر أنموذجًا. مجلة الدراسات اللُّغوية والأدبية – الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، س6,ع1 ، 33 - 54.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- الراشد، أ. (2010). التخطيط اللُّغوي للعربية: دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الواقع اللُّغوي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود: الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الصيفي، ه. (2015). علاقة السياسة اللُّغوية بالتخطيط اللُّغوي: دراسة حالات من الوطن العربي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قطر: الدوحة، قطر.
- العبد الحق، ف. (1996). مرئيات التخطيط اللُّغوي: عرض ونقد. مجلة مجمع اللُّغة العربية الأردني، مج 20, ع 51 ، 105 - 142.
- عبد العظيم، ع. (1437). التخطيط اللُّغوي للعبرية في فلسطين. مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية، السنة 1، ع1، ص ص 64 - 99.
- الفهري، ع. (2013). السياسة اللُّغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة. الصنائع: الكتاب الجديد.
- كالفي، ل. ج. (2009). السياسات اللُّغوية (ترجمة: محمد يحياتن). بيروت: الدار العربية للعلوم.
- المحمود، م. (1436). التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في أستراليا: دراسة حالة. مجلة الدراسات اللُّغوية، المجلد 17، ع 1 ، 167 - 218.
- المحمود، م. و البغدادي، ز. (2015). تخطيط المتن اللُّغوي في اللُّغة التركية: استقراء تاريخي. حولية الحرف العربي. ع1، ص ص 230-177.
- المحمود، م (محرر). (2016) الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللُّغات الوطنية. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية.
- المقالح، ع. (2008). مجامع اللُّغة العربية: تحديات وعوائق. مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة – مصر، ج 113 ، 73 - 89.
- القاسمي، ع؛ المحمود، م؛ الطيان، م؛ حمزة، ح؛ حجازي، م؛ عبد الحي، أ؛ بوعلي، ف؛ داود، م؛ بن رابح، م. (2015). التخطيط والسياسة اللُّغوية: تجارب من الدول

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العربية. السجل العلمي للندوة الدولية، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية.

- الهادي، ب. (2011). التخطيط اللُّغوي في السودان ودوره في أوضاع اللُّغات السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: الخرطوم، السودان.

المراجع الإنجليزية:

- Abdelhay, A. 2010. "The Politics of Writing Tribal Identities in the Sudan: The Case of the Colonial Nuba Policy." Journal of Multilingual and Multicultural Development. 31 (2): 201–213.
- Ager, D. E. (2003). Motivation in language planning and language policy. Clevedon: Multilingual Matters.
- Ager, D. (2005). Prestige and Image Planning. In E. Hinkel (Ed.), Handbook of research in second language teaching and learning. London: Routledge.
- Al-Qahtani, S. H. (2000). Arabization in written discourse in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation, Ball State University, Muncie.
- Al-Haq, F. A.-A. (1985). A case study of language planning in Jordan. Unpublished doctoral dissertation, University of Wisconsin, Madison
- Al-Haq, F. A.-A., & Al-Masaeid, A. L. (2009). Islam and language planning in the Arab world: A case study in Jordan. Iranian Journal of Language Studies, 3(3), 267-302.
- Almahmoud, M. (2014). Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Deutschland.
- Anderson, J. (2010). Public policymaking: an introduction. Stamford, CT: Cengage Learning.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Benrabah, M. (2014). The Language Planning Situation in Algeria. Current Issues in Language Planning. 6. 379-502.

Boyd, S. (2011). Do National Languages Need Support and Protection in Legislation? In C. Norrby & J. Hajek (Eds.), Uniformity and Diversity in Language Policy: Global Perspective (pp. 22-36). Bristol: Multilingual Matters.

British Council. (2017). Annual Report and Accounts 2016–17. Manchester: British Council.

CBoC (The Conference Board of Canada). (2007). Economic Assessment of the Canadian Language Industry. Industry Canada.

Clarke, Matthew. "Language policy and language teacher education in the United Arab Emirates". TESOL quarterly 41.3 (2007): 583-591.

Cooper, R. L. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.

Conrick, M., & Regan, V. (2007). French in Canada: language issues. Oxford: Peter Lang.

Daoud, M. (2001) The language situation in Tunisia. Current Issues in Language Planning 2(1), 1–52.

Deumert, A. (2009). Language planning and policy. In R. Mesthrie, J. Swann & A. Deumert (Eds.), Introducing Sociolinguistics (pp. 384-418). Edinburgh: edinburgh university press.

Djite, P. (1994). From language policy to language planning: An overview of languages other than English in Australia. Deakin: National Languages and Literacy Institute of Australia.

Elkhafaifi, H. M. (2002). Arabic language planning in the age of globalization. Language Problems & Language Planning, 26(3), 253-269.

Fishman, J.A., Ferguson, C.A., and Das Gupta, J., eds. 1968. Language Problems of Developing Nations. New York: Wiley.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Grin, f. (2010). Language planning in Swaziland. Telescope. Vol 16, N 3, 55-74.

Hornberger, N. (2015). Selecting appropriate research methods in LPP research: methodological rich points. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. West Sussex: Wiley-Blackwell. 09-20.

Howlett, M. & Geist, S. (2013): The policy-making process. In: E. Araral, Jr., S. Fritzen, M. Howlett, M. Ramesh & X. Wu (eds.), Routledge Handbook of Public Policy. New York: Routledge, 17–28.

Hult, F., & Johnson, D. (2015). Introduction: The practice of language policy research. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. West Sussex: Wiley-Blackwell.01-05

Hult, F. (2010). Swedish Television as a mechanism for language planning and policy. Language Problems and Language Planning, 34(2), 158-181.

Jernudd, B. H., & Das Gupta, J. (1977). Towards a theory of language planning. In J. Rubin, B. H. Jernudd, J. Das Gupta, J. A. Fishman & C. A. Ferguson (Eds.), Language planning processes (pp. 195-215). The Hague: Mouton.

Johnson, D. (2013). Language Policy Research and Practice in Applied Linguistics. London: Palgrave Macmillan,

Johnson, D. (2007). Language policy within and without the school district of Philadelphia. University of Pennsylvania, Philadelphia.

Juma, C. and Clark, N. (1995) 'Policy research in sub-Saharan Africa: An Emploration'. Public Administration and Development, Vol 15, pp121–137.

Karam, F. (1974). Toward a definition of language planning. In J. A. Fishman (Ed.), Advances in language planning (Vol. 5, pp. 103-124). Mouton the University of Michigan.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Kamwangamalu, N. (2016). Language Policy and Economics: The Language Question in Africa. New York: Springer

Kennedy, C. (1982). Language Planning. Language Teaching, 15(4) 264-284.

Lo Bianco, J (2005). Including Discourse in Language Planning Theory. In P. Bruthiaux, D. Atkinson & W. G. Eggington (Eds.) Directions in Applied Linguistics (pp.255-263). Clevedon: Multilingual Matters.

Lo Bianco, J. (2001). From policy to anti-policy: How fear of language rights took policy-making out of community hans. In J. Lo Bianco & R. Wickert (Eds.), Australian Policy Activism in Language and Literacy (pp. 1-11). Melbourne CAE Press.

Lo Bianco, J. (2007). Bilingual and Multilingual Education in National Language Policy. Nontaburi: Royal Institute of Thailand.

Lo Bianco, J. (2010). Language Policy and Planning. In N. Hornberger & S. McKay (Eds.), Sociolinguistics and Language Education (pp. 134-176). Clevedon Hall: Multilingual Matters.

Lo Bianco, J., & Wickert, R. (2001). Introduction: Activists and policy politics. In J. Lo Bianco & R. Wickert (Eds.), Australian Policy Activism in Language and Literacy (pp. 1-11). Melbourne CAE Press.

Liddicoat, A. (2005). Corpus Planning: Syllabus and Materials Development. In E. Hinkel (Eds.), Handbook of Research in Second Language Teaching and Learning, London: Routledge, pp 993-1012.

Marley, D. (2004). Language attitudes in Morocco following recent changes in language policy. Language Policy, 3, 25-46.

May, S. (2013). Language and Minority Rights Ethnicity, Nationalism and the Politics of Language. Florence: Taylor and Francis.

Mesthrie, R. (2009). Introducing sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

McCarty, T. (2011). Ethnography and language policy. New York: Routledge.

McGroarty, M. (1997). Language policy in the USA. In W. Eggington & H. Wren (Eds.), Language policy (pp. 1-29). Amsterdam: Benjamins.

Moore, H. (1996). Language Policies as Virtual Reality: Two Australian Examples. TESOL Quarterly, 30(3), 473-498.

Nolan, J. S. (2011). Reassessing Gallo as a regional language in France: language emancipation vs. monolingual language ideology. International Journal of the Sociology of Language, 209, 91-112.

Payne M & Almansour M (2014) Foreign language planning in Saudi Arabia: beyond English. Current Issues in Language Planning. 15(3), 327-342.

Regler, M. (2003). Language Policy and Planning and the Sociohistorical Context. Munich: GRIN Verlag.

Ricento, T. (2000). Historical and theoretical perspectives in language policy and planning. Journal of Sociolinguistics 4(2): 196–213.

Rubin, J. and Jernudd, B.H. (1971). Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations. Honolulu: University of Hawaii Press

Ruiz, R. (1984). Orientations in Language Planning. The Journal for the National Association for Bilingual Education, 8(2), 15-34

Saad, Z. (1992). Language planning and policy attitudes: A case study of Arabization in Algeria. Unpublished doctoral dissertation, Columbia University, New York

Schiffman, H. (1996). Linguistic culture and language policy. London: Routledge.

Souaiaia, M. (1990). Language, education and politics in the Maghreb. Language, Culture and Curriculum, 3(2), 109 - 123.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Spolsky, B. (2005). Is language policy applied linguistics? In P. Bruthiaux, D. Atkinson, W.G. Eggington, W. Grabe, and V. Ramanathan, (Eds.), Directions in Applied Linguistics, 26–36. Clevedon, UK: Multilingual Matters.

Shaaban, K., & Ghaith, G. (1999). Lebanon's language-in-education policies: From bilingualism to trilingualism. Language Problems and Language Planning, 23(1), 1-16.

Shohamy, E. (2006). Language Policy: Hidden agendas and new approaches. London: Routledge.

Ting, S. (2003). Impact of Language Planning on Language Attitudes: A Case Study in Sarawak, Journal of Multilingual and Multicultural Development, 24(3), 195 - 210.

Tollefson, J. (2015). Historical-Structural Analysis. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. West Sussex: Wiley-Blackwell. 09-20.

Tollefson, J. (1991). Planning language, planning inequality: language policy in the community. Harlow: Longman.

Tulloch, S. (2004). Inuktitut and Inuit youth: Language attitudes as a basis for language planning. Ph.D, Universite Laval, Quebec.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا: قراءة في القوانين والتشريعات الصادرة

أيمن الطيب بن ناجي [1]

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الحديث عن التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا على امتداد ثلاث فترات من الحكم في ليبيا، تبدأ من الحكم الملكيّ (1951 - 1969)، ثم فترة حكم القذافي (1969 - 2011)، ثم ما بعد ثورة 17 فبراير. وقد قامت الدراسة بالاعتماد على القوانين والتشريعات الصادرة في هذه الفترات الرئاسية الثلاث؛ لعَرْض توجهاتها وسياساتها، وكيفية تعاملها مع قضايا التعدُّد والازدواجية اللُّغوية، والتنوع الثقافي، والأقليات ولغة التعليم، والإعلام والصحافة. وقد أظهرت الدراسة تباينًا كبيرًا بين سياسات التخطيط اللُّغوي لدى الفترات الرئاسية الثلاث، فبينما دعم الحكم الملكيّ، والحكومات التي توالت على رئاسة ليبيا بعد 17 فبراير، التعددَ اللُّغوي والتنوُّعَ الثقافي للأقليات، والانفتاح على اللُّغات الأجنبية، تميّز حكم القذافي بطَمْس أي تنوُّع لغوي أو ثقافي غير متعلق باللُّغة العربيّة، بالإضافة إلى التذبذب في التعامل مع اللُّغات الأجنبية. كما بينت الدراسة أن السياسة اللُّغوية في ليبيا استطاعت القضاء على تغلغل الإيطالية والإنجليزية في المجتمع الليبي، بينما فشلت في الحدّ من انتشار اللهجة وتمكّنها من مؤسّسات الدولة ومرافقها.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة، ضمّت موضوع الدراسة، والإشكالية التي تقوم عليها، يليها عرضٌ للدراسات السابقة التي اهتمّت بالتخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا، ثم إطار نظريّ اشتمل على مفهوم التخطيط اللُّغوي، وأهميته، وتاريخه، وأنواعه، والمسؤول عنه، ونبذة عن اللُّغة في ليبيا. يليه إطار تحليليّ، تضمّن

1 – كلية اللُّغة العربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن – ليبيا.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الحديث عن التخطيط في الحكم الملكيّ، ثم التخطيط في عهد القذافي، ثم التخطيط بعد ثورة 17 فبراير. ثم خاتمة الدراسة، وأهم النتائج التي توقفت عليها الدراسة، بالإضافة إلى الملاحق، ومصادر الدراسة ومراجعها.

الكلمات المفتاحية: اللُّغة العربية، التخطيط اللُّغوي، السياسة اللُّغوية، القوانين، التشريعات، ليبيا.

تمهيد:

تحتاج لغتنا اليوم إلى اهتمام وتدخُّل من قِبل الجهات الفاعلة والمؤثرة، فلم يعد ممكنًا تركُها تتطوّر وتتّخذ الشكل الذي تريده دون تدخُّل لغويّ مقصود، فاللُّغة كائن حي، يتطور ويعتريه التبدّل والتغيّر، وتؤثر فيه عوامل خارجية وداخلية، ولغتنا خير مثال على هذا، وقد جاءت هذه الدراسة في وقت ندرت فيه الدراسات المعنية بالشأن اللُّغوي في ليبيا، وتعدُّ هذه الدراسة ومثيلاتها، استجابة لناقوس الخطر، الذي تدقه المجامع اللُّغوية والمهتمون بالشأن اللُّغوي، حول الأخطار التي تهدد العربية، وإمكانية سيادة اللهجات المحلية في مكانها، وتغلل اللُّغات الأجنبية على حسابها، فتأتي هذه الدراسة لتوضح للمسؤولين والمهتمين في الدولة، حقيقة الوضع اللُّغوي، وانعكاسات تدهوره على الشأن الليبي.

وستحاول هذه الدراسة توثيق واستقصاء تجربة الدولة الليبية مع التخطيط والسياسة اللُّغوية، أثناء ثلاث مراحل مختلفة من الحكم السياسي في ليبيا، بداية من الحكم الملكيّ منذ 1951 وحتى 1968، ثم التخطيط اللُّغوي في عهد نظام القذافي منذ 1969 وحتى بدايات سنة 2011، ثم ما بعد ثورة 17 فبراير لسنة 2011، إلى أواخر العام 2017، وتهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس، وهو: ما تجربة التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا؟ ويندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية، وهي:

- هل توجد سياسة لغوية فعلية في ليبيا؟
- ما الجهات الفاعلة في تنفيذ السياسة اللُّغوية داخل الدولة؟
- كيف يتم التوجيه والتحكم في المشهد اللُّغوي في ليبيا؟
- كيف تعاملت أنظمة الحكم في ليبيا مع اللُّغة الإيطالية والإنجليزية واللهجات المحلية المختلفة؟

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- هل هناك اختلاف في تعامل النظام الحاكم في ليبيا مع اللُّغات والثقافات المختلفة في كل مرحلة؟
- ما تقييم التجربة الليبية في التخطيط اللُّغوي ككلّ؟

الدراسات السابقة:

هناك العديد من بحوث التخطيط والسياسة اللُّغوية حول البلدان العربية، ولكن في حدود اطّلاع الباحث، فإنه لا بحوث منشورة حول التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا عدا دراسة أبي بكر خليفة الأسود، والتي هي بعنوان: السياسة اللُّغوية في ليبيا، وهي دراسة نُشرت في العدد الثالث من مجلة جامعة ناصر الأممية، لسنة 2009، وقد اعتنى فيها الباحث بالحديث عن عدد من الحالات، التي تعدُّ بدايات للسياسة اللُّغوية في القرون السابقة، وانتقل تدريجيًّا إلى العصر الحديث، ثم انتقل إلى الشأن الليبي، واصفًا الواقع اللُّغوي أثناء حكم العثمانيين، ثم الاحتلال الإيطالي، وحتى العهد الملكي، ثم فصل القول في السياسة اللُّغوية في عهد القذافي، بسرده عددًا من القوانين والتشريعات، التي تظهر توجُّه القذافي نحو العربية والرفع من شأنها.

1. الإطار النظري:

1.1. مفهوم التخطيط اللُّغوي:

التّخطيط لغة: الخطُّ: الطريقُ، والتّخطيط التَّسطِيرُ، وثوبٌ مُخطّطٌ؛ أي: جُعل فيه خُطوط، ويقال: خَطَطَ الأرض والبلاد؛ أي: جعل لها خطوطًا وحدودًا، ويقال: وضع خُطّة مدروسة للنواحي الاقتصادية والتعليمية والإنتاجية وغيرها للدولة، وفي المَثَل: «جاء فلان وفي رأسه خطة»؛ أي: أمر قد عزم عليه، (مصطفى وآخرون، 2004: خ ط)، واصطلاحًا: لا يوجد تعريف معيّن يتفق عليه أهل الاختصاص؛ لذا تعددت التعريفات التي تحاول أن تعرفه، فهناك من عرّفه بأنه: «تغيير في بنية اللُّغة وأصواتها ووظائفها، وإيجاد حلول للمشكلات اللُّغوية»، (كوبر، 1989: 29)، وعُرِّف أيضًا بأنّه: «عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللُّغة وبناء المعاجم؛ ليستدلّ ويهتدي بها الكتّاب والأفراد في مجتمع ما»، (هاوجن، 1959: 8)، وبحسب لويس كالفي فاتخاذ قرار بالتعريب في مرحلة تعليمية ما، يشكل خيارًا في السياسة اللُّغوية،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما الإقدام على التنفيذ، فيشكل تخطيطًا لغويًّا، ويُعرّف الأخير بأنه: «البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ؛ فاتخاذ قرار بفعل كذا وكذا، يشكل خيارًا في السياسة اللُّغوية؛ كقرار تعريب التعليم على سبيل المثال. أما احتمال وضعه موضع التنفيذ على ساحة معينة، فيشكِّل تخطيطًا لغويًّا» (كالفي، 2008: 396).

وبالتمعّن في التعريفات السابقة، نخرج بأربع نقاط محدّدة، وهي: أولًا: نوع الجهد المبذول في سبيل التخطيط للغة، هل هو تعريب أم ترجمة أم صناعة معجم أم فرض قرارات من قبل مؤسّسات السلطة؟ وثانيا: حالة اللُّغة المخطط لها، وهي اللُّغة المستهدفة بالتخطيط، هل هي في حالة ازدواجية أو ثنائية مع لغة أخرى أم وحيدة داخل الدولة؟ وهل تعاني من هجر أبنائها لها وتفضيلهم للغات الأجنبية أم لا؟ وهل هي لغة التعليم أم لا؟ وثالثا: مَنْ يُخطِّط للغة؟ هل هي مؤسّسة السلطة أم مؤسّسات غير حكومية؟ أم هم أفراد متطوعون؟ ومن يقع على عاتقه التخطيط للغة؟ ورابعًا: مَنْ المستفيد من التخطيط؟ هل هم الأفراد أم المؤسّسات؟ وهل هناك أي مردود مادي أو علمي أو ثقافي جراء تنفيذ التخطيط اللُّغوي داخل الدولة، واتباع سياسة لغوية حكيمة؟

1. 2. أهمية التخطيط اللُّغوي:

التّخطيط وسيلة وليس غاية في حدّ ذاته، فبواسطته نستطيع التأثير على اللُّغة والثقافة والهوية، ولا يمكن الاعتماد على التطوُّر الطبيعي للّغة؛ لحل المشاكل اللُّغوية التي تعاني منها البلاد، بسبب سرعة التغيرات، وظهور الكثير من الألفاظ والمصطلحات الجديدة بشكل شبه مستمر؛ لهذا تحاول الدول إيجاد حل لمشاكلها اللُّغوية عن طريق تخطيط لغوي واعٍ ومحكم، ولنعرف أهمية التّخطيط اللُّغوي، علينا أن نعدد الفوائد التي يمكننا أن نحصل عليها بالتّخطيط اللُّغوي، من ذلك:

- المساهمة في انتشار الوعي باللُّغة العربية لدى الناطقين بها، وتعريفهم بأهمية ومدى ارتباطها بالدين والهوية، وأن الأمر ليس ثانويًّا، بل هو مصيري، يحدد قيام أمة أو زوالها، وبناء حضارة أو اندثارها.
- الرفع من مستوى التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات عند التدريس

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بلغة واحدة رسمية؛ لتكون لغة العلم والمعرفة والخطاب والحديث، ولغة الحكومة والسياسة والمشاهير والإعلام، وجميع المنابر ووسائل التواصل. فلا يكون هناك ضبابية أو بلبلة ألسن.

- الحفاظ على التنوُّع اللُّغوي والثقافي داخل البلد الواحد، وألا نجعل التنوُّع وسيلةً للتفرق والنزاع، بل أداة للتناغم والاستفادة، كما هو في الحال في عدد من دول العالم.
- تنقية اللُّغة الوطنية مما يشوبها من ألفاظ أجنبية اندمجت معها بفعل العولمة وانفتاح الدول على بعضها، وسهولة التواصل بين أبناء هذه الدول، فيتم تنقية اللُّغة واستبدال الدخيل بآخر عربي فصيح، أو تعريب هذا أو ترجمته.
- تطوير الألفاظ ودراسة اللُّغة وفق مناهج علمية، وجعل اللُّغة جاهزة لأن تُحوسب ويُستفاد من قدرات الحاسوب في معالجتها، وصولًا إلى تطويرها وتسهيلها للناطقين بها أو بغيرها.
- وبالتخطيط الجيد، نستطيع جعلها لغة للتعلُّم والتعليم، لغة مستجيبة لجميع متطلبات أهلها، قادرة على تيسير عملية التفكير والإبداع، وجعل عملية تبادل المعلومات أسرع وأفضل.
- كما يمكن بالتخطيط خلق مجتمع واقتصاد معرفيين، فلم يحدث أن حصلت تنمية شاملة لدولة من الدول بتبنّيها للغة غيرها، فضلًا عن تبنيها لغة مَنْ يعاديها ويستهدفها، ويناقضها في الدين والفكر والقيم والثقافة؛ ولذا فالتخطيط ليس هدفًا ثقافيًّا فكريًّا فقط، بل هو اقتصادي مالي أيضًا، فاهتمامنا باللُّغة والتخطيط لها ستكون استثمارًا ماليًّا مربحًا، وكما أن المال هو عصب الاقتصاد، به نشتري الكثير، وبفقدانه نخسر الكثير، فكذلك اللُّغة بامتلاكها نمتلك زمام المعرفة والتقنية، ودفة التقدم، وبضعفها نتقهقر ونتوسل ضروب المعرفة من لغات العالم، (الفهري، 2013).

1. 3. تاريخ التخطيط اللُّغوي:

إن نشاط التّخطيط اللُّغوي قديم جدًّا، ومستمر منذ زمن بعيد، ومن ذلك إقدام الخليفة الثالث عثمان بن عفان# (ت 35هـ/ 656) بجَمْع القرآن الكريم في مصحف واحد، وإتلاف بقية المصاحف، فهذا تدخل بهدف تقنين العربية، التي هي لسان

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

القرآن الكريم، وحفظ وتوحيد النص القرآني الذي حكم بسيادة لغة قريش على بقية اللهجات العربية التي كانت متداولة قبل نزول القرآن (أبو عمرو الداني، 2010)، وكذلك يُعدّ أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (ت 86هـ/ 705) بأن تُترجم الدواوين إلى العربية، وأن تصبح العربية هي اللُّغة الرسمية في إقليم فارس وبلاد الشام، مثالًا آخر على رسم السّياسة اللُّغويّة، وتحديد وظائف اللُّغة، (الجهشياري، 1938)، وفي كل مرة يغزو فيها شعب -أكثر ثقافة- لشعب آخر - أقل ثقافة-، يفرض المنتصر لغته على الآخر، وفي كل هجرة جماعية لمكان ما، يحدث أن تتأثر لغة المهاجر والسكان الأصليين ببعضهم ببعض، فهنا يحدث تغيير وتأثير في اللُّغة بشكل مقصود أو عفوي.

ولكن يرى البعض أن هذه الأعمال لم تصدر عن فكر سياسي منهجي يهدي إلى ما نُسمّيه نحن تخطيط مكانة، بل قد كانت تدفع إليه أسباب أخرى لها علاقة بسيادة العربي على الأعجمي. وسبب ديني هو نزول القرآن باللُّغة العربية، ولم يكن هناك فكر تخطيطي بما نعرفه نحن اليوم في هذا المجال.

ومما حفز ظهور هذا المجال في العصر الحديث، هو تفكُّك الإمبراطوريات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور دول جديدة، احتاجت إلى أن تستقل بلغتها، أو تدافع عنها، أو ترتقي بها وتطورها. وقد بدأ ظهور هذا المجال في العصر الحديث في عدة مناسبات، فكان أولها في محاضرة بعنوان: الهندسة اللُّغوية، لعالم أمريكي ألماني، يُدعى يوريل فيندرا سنة (1957)، بجامعة كولومبيا (قناة اللُّغة العربية، 2013)، ثم أدخل العالم فانرش مصطلح التّخطيط اللُّغوي لأدبيات علم الاجتماع اللُّغوي من خلال كتابات الأمريكي (هاوجن، 1959)، المتخصص في اللّسانيّات الاجتماعية، في مقالة خصَّصها للوضع اللُّغوي النرويجي، وفي عام (1960) كان موضوع تطوير اللُّغة وحل مشاكلها أحد الموضوعات الرئيسة في مؤتمر (Airlie House)، الذي عُقد في فيرجينيا (فوكس، 2010).

1. 4. أنواع التخطيط اللُّغوي:

يعتمد التنوُّع في التّخطيط اللُّغوي على نوع وطبيعة التغييرات المستهدفة، ويذكر (المحمود، 2015) أنّ للتخطيط أربعةَ أنواعٍ رئيسةٍ، أوّلُها: تخطيطُ الوضع (Status

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Planning)، وهو التخطيط المعنيُّ بتخطيط اللُّغة في المجتمع؛ كتخطيط بعض الأنظمة اللُّغوية، وتخطيطِ استعمالِ اللُّغة في المجتمع. وثانيها: تخطيطُ المتنِ اللُّغويّ (Corpus Planning) ويتعلّق بالتغييرات داخلَ بنية اللُّغة ومتنها. وثالثُها: تخطيطُ الاكتسابِ اللُّغويّ (Acquisition Planning)، ويُقصد به الجهودُ المنظّمةُ لنَشْر اللُّغة من خلال النظام التعليميّ. ورابعُها: تخطيطُ المكانةِ اللُّغويّة (Prestige Planning)، ويستهدفُ الصورةَ النمطيّة للّغةِ في أذهانِ الأفرادِ.

1. 5. من يُخطِّطُ للغة؟

يثير هذا السؤالُ سؤالًا أكثر إلحاحًا، مَن المسؤول عن التخطيط اللُّغوي؟ وتكمن الإجابة في قولنا: إن التخطيط اللُّغوي ليس من اختصاص السلطات فقط، بل هو أقرب للواجب الجماعي على الجميع، فالذي يتبنى التخطيط ويضعه في أعلى الهرم، هي السلطة الحكومية، يليها المسؤولون الأصغر فالأصغر، إلى كل فرد في هذه البلاد، الذي يخطط للغة هو الذي يحمل همّ القضية اللُّغوية في هذا البلد، ولن يحمل أحدٌ هذه القضية ما لم يكن مقتنعًا بها، وبأهميتها ومدى ارتباطها وعلاقتها بالدين والهوية في هذا البلد.

والذي يعدُّ مسؤولًا عن التخطيط، هم رؤساء البلاد والخبراء والمتخصصون في الشأن اللُّغوي، فعندما تُحدِّد الدولة أهدافها، وتضع خططًا شاملة للتنمية وتوطين المعرفة، ستجد لزامًا عليها تبني اللُّغة الوطنية، لغةً للعلم والتعليم، وهذا لا يتم إلا بتخطيط شامل يشمل الجميع، ويتعاون فيه الجميع، فالدوائر الحكومية والتصريحات الرئاسية والرسمية، كلهم مسؤولون ومطالبون باستعمال اللُّغة الرسمية، والدفع باتجاه استعمالها، فوسائل الإعلام باختلاف تخصصاتها، ومنابر الجمعة، والمدارس والثانويات والجامعات، والمؤسّسات الحكومية وغير الحكومية، والمثقفون والأكاديميون والسياسيون والمسؤولون، كلهم مسؤولون ومطالبون باستعمال اللُّغة الرسمية، والدفع باتجاه استعمالها.

1. 6. اللُّغة في ليبيا:

تُعدُّ اللُّغة العربية اللُّغة الرئيسة في ليبيا، وتُستعمل الفصحى الحديثة منها في المستوى الرسمي؛ كالمراسلات والبيانات الحكومية، وفي الإعلام والتدريس –

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بشكل جزئي- وخطب الجمعة، وغيرها...، بينما تكتسح العامية مرافق الحياة اليومية؛ إذ تعدُّ لغة التواصل اليومي بين الجميع، سواء داخل الأسرة أو المؤسّسات الحكومية وغير الحكومية. وتوجد في ليبيا إلى جانب العربية اللُّغة الأمازيغية، وهي لغة سكان ليبيا من الأمازيغ، ويقتصر استعمالها عليهم. وتنتشر اللُّغة الأمازيغية في الساحل الغربي من ليبيا (زواة)، كما توجد في الجبل الغربي (جبل نفوسة) في مدن وقرى نالوت، وكاباو، والحرابة، والرحيبات، وجادو، ويفرن، وغيرها...، بالإضافة إلى وجودهم في الجنوب الغربي في المدن والقرى، مثل: غدامس، ومرزق، وأوباري، وغات، وغيرها....، (الصويعي، 2003). بالإضافة إلى مكون الطوارق والتبو، وهم قبائل في أقصى الجنوب الليبي، ولديهم لغة خاصة بهم، تعدُّ لغة الحديث والتواصل اليومي بينهم.

2. الإطار التحليلي:

2. 1. التّخطيط اللُّغوي أثناء الحكم الملكيّ (1951-1968):

تبنّت المملكة الليبية منذ استقلال ليبيا، سياسة لغوية منفتحة على اللُّغات والثقافات غير العربية في ليبيا، مراعية في ذلك المكونات الليبية من أمازيغ وطوارق وتبو، وكانت سياسة المملكة آنذاك تقوم على علاقة اللُّغة بالمكان، وتوزيعها حسب التنوع العرقي داخل الدولة، فراعت حرية الآخرين، وأقرت بوجود اللُّغات داخل الدولة إلى جانب العربية، ولكن ليس كلغة رسمية إلى جانب اللُّغة العربية في الدستور، وإنما كلغة ثانوية يستطيع أبناؤها استعمالها والتحدُّث بها، والتعلُّم والتعليم بها داخل مؤسّسات الدولة.

2. 1. 1. اللُّغة الرسميّة:

ينصُّ الدستور في الحكم الملكيّ على أن العربية هي اللُّغة الرسمية، جاء في المادّة (186): «اللُّغة العربية هي اللُّغة الرسمية للدولة» (دستور ليبيا، 1951)؛ وإذا حاولنا تحليل أبعاد هذا النص الدستوري، فسيتبين لنا أن الدستور لا يقول: إنها اللُّغة الوحيدة للدولة! ولا يجوز استعمال غيرها؛ وإنما هي لغة المكاتبات والخطابات والتحدُّث داخل الأروقة السيادية للدولة، ولذا فيبدو جليًّا أن المملكة الليبية منذ

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

استقلالها، تبنّت سياسة لغوية منفتحة على اللُّغات والثقافات غير العربية في ليبيا، مراعية في ذلك المكونات الليبية من أمازيغ، وطوارق، وتبو، ومن خلال نصوص الدستور الذي أُقِرَّ في هذه الفترة، نجد أنها سياسة قامت على علاقة اللُّغة بالمكان، وتوزيعها حسب التنوع العرقي داخل الدولة، وراعت كذلك حرية الآخرين، وأقرت بوجود اللُّغات الأخرى إلى جانب العربية كلغات ثانوية، يستطيع أبناؤها استعمالها والتحدُّث بها، والتعلُّم والتعليم بها داخل مؤسّسات الدولة.

2. 1. 2. **لغة التعليم والصحافة**:

وفيما يخصُّ التعليم والصحافة، نجد أن الدستور كفل الحرية لأي شخص، ودعم التعدُّد والتنوُّع الثقافي واللُّغوي في العبادات والمعاملات، والصحف والمطبوعات، ومما يدعم ما نذهب إليه ما جاء في الدستور من المادة (24) ما يلي: «لكل شخص الحرية في استعمال أي لغة، في المعاملات الخاصة أو الأمور الدينية أو الثقافية أو الصحافية أو مطبوعات أخرى أو في الاجتماعات العامة»، (دستور ليبيا، 1951). ومن القوانين الصادرة، القانون رقم (6) الذي لسنة 1952، الذي صدر في (الجريدة الرسمية، 1952) والذي نصّ في مادته الأولى على التالي: «اللُّغة العربية هي اللُّغة الرسمية للدولة بناء على المادة 186 من الدستور». وفي مادته الثانية: «يجب أن يُحرَّر باللُّغة العربية جميع ما يُقدَّم إلى حكومة المملكة الليبية المتحدة، أو نظارات الولايات، أو المصالح الاتحادية أو الولائية، أو الهيئات البلدية، من المخاطبات والعطاءات، وغيرها من المحررات، وما يلحق بها من الوثائق، فإذا كانت هذه المحررات مكتوبة بلغة أجنبية وجب أن يُرفق بها نصٌّ باللُّغة العربية». وفي مادته الرابعة: «يجب أن تُكتب باللُّغة العربية لافتات الشركات والبنوك والجمعيات وفروعها، ولافتات كل شخص يزاول إحدى المهن الحرة؛ قانونية أو علمية أو فنية أو صحية». والمادة السادسة منه: «يُطلق على هذا القانون اسم قانون اللُّغة العربية». فهذه كلها قوانين دعمت التعريب، والحفاظ على اللُّغة العربية في مواجهة الإيطالية والإنجليزية آنذاك.

وكذلك المرسوم الملكيّ الصادر برقم (11) لسنة 1959، والمتعلق بقانون المطبوعات، حيث نصَّت مادته الأولى على أن الصحافة والطباعة حرّة، وللفرد حق التعبير عن رأيه في إذاعة الآراء والأنباء بمختلف الوسائل، (عبد القيّوم، 2008)،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وبناءً على هذا شهدت ليبيا في تلك الفترة طفرة في الصحف والمجلات، تجاوزت 30 صحيفة ومجلة، 11 منها كانت ناطقة بالإنجليزية والإيطالية، ولا يُنظر للغات الأجنبية بسلبية وازدراء، فتقنين لغة الصحف، وضبط أماكن استعمالها بما يتوافق مع سياسة الدولة وخدمة مصالحها وأهدافها، يعدُّ الهدف المنشود للمخطط اللُّغوي.

2. 1. 3. اللُّغات الأجنبيّة:

أتاحت الدولة في الحكم الملكيّ تعلُّم اللُّغات الأجنبية إلى جانب العربية كلغة ثانية في عملية التدريس، فدراسة المواد كانت باللُّغة العربية، مع وجود مادة تُسمَّى اللُّغة الإنجليزية، تُدرس بشكل منفرد منذ المرحلة الإعدادية، ومما جاء في الدستور في هذا السياق، المادة (187)، حيث تقول: «تُحدد بقانون الأحوال التي يجوز فيها استعمال لغة أجنبية في المعاملات الرسمية»، (الدستور، 1951)؛ أي: أن الدستور أتاح هذا، وجعله واسعًا، بأن يقوم البرلمان فيما بعدُ بالنظر فيه، وإتاحته وتنظيمه وفق التشريعات والقوانين المتبعة والمرتضاة فيما بعدُ.

2. 2. التّخطيط اللُّغوي أثناء عهد القذافي (1969 - 2011):

بفعل السياسات اللُّغوية الصارمة، استطاع نظام القذافي قطع الصلة بين اللُّغات الأجنبية سواء الإيطالية أو الإنجليزية، وبين الليبيين، وبالنظر إلى التخطيط بهذه الطريقة السطحية، يعدُّ هذا تخطيطًا لغويًّا ناجحًا، ولكن هذا النجاح لم يكن بسبب قرارات وقوانين قدّمت مصلحة الدولة العامة والخاصة، سواء على المستوى القريب أو البعيد، بل كانت قاصرة عالجت مشكلةً، وتسببت في مشاكل أخرى، يعاني منها كثير من الليبيين حتى اليوم، وفيما سيأتي توضيح لما تقدَّم.

تختلف حقبة نظام القذافي عن الحكم الملكيّ كثيرًا، كما أن المدة الزمنية تختلف كثيرًا، حيث إن الحكم الملكيّ استمر لمدة 18 سنة، بينما نجد أن نظام القذافي استمر لمدة 42 سنة؛ أي الضعف، كما أن نظام القذافي لم يستند إلى دستور للحكم كما هو متعارف عليه في الحكم، بل كان يعتمد القرآن الكريم دستورًا للتشريع.

ومنذ أن وصل القذافي للسلطة سنة 1969، أصدر العديد من القوانين التي تدعم اللُّغة العربية، وتُعزِّز مكانتها في الاستعمال، مقابل القضاء على اللُّغات الأجنبية و(المحلية) الأخرى، ويظهر هذا – بداية – في التسمية التي عُرفت بها ليبيا طوال

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

حكم القذافي، وهي: «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى»، فتضمين اسم «العربية» يدلُّ على عدم اعترافه بالتنوُّع العرقي واللُّغوي داخل ليبيا، ويعني ضمنًا أن ليبيا عربية، ولا مجال للتنوُّع والاختلاف العرقي أو اللُّغوي أو الثقافي فيها، مع أنها متنوعة ومتعددة الأعراق واللُّغات، ففيها الأمازيغ والطوارق والتبو، وموطنهم الغرب والجنوب الليبي، ومما يدعم توجُّه القذافي في دعم اللُّغة الواحدة والثقافة الواحدة، تسميته كذلك للجبل الغربي (جبل نفوسة) بالجبل (العربيّ) عن طريق الإعلام الحكومي في أحيان كثيرة، محاولة بذلك طمس التنوُّع والتناغم العرقي، والتأكيد على الهوية العربية في الإقليم الأمازيغي.

2. 2. 1. **اللُّغة الرسميّة**:

توالت التشريعات والقوانين التي تهدف إلى دعم العربية – دون سواها – ومكانتها داخل المجتمع الليبي، في مقابل القضاء على غيرها، ومن هذه التشريعات والقوانين (الجريدة الرسمية، 1969) ما صدر في العام نفسه الذي تولى فيه على الحكم، وهو بتاريخ 19/ 9/ 1969؛ أي بعد 18 عشر يومًا بالضبط: «تُكتب جميع الواجهات واللافتات والبطاقات والتذاكر باللُّغة العربية فقط، ويُستثنى من ذلك الأرقام باعتبارها عربية»، والأمر الثاني في 20/ 9/ 1969، الذي يقضي بأن: «تكون جميع التواريخ بالتاريخين الهجري والميلادي في جميع المكاتبات الرسمية وغير الرسمية، على أن تُلاحظ أسبقية التاريخ الهجري في ذلك»، وبحسب (الأسود، 2009) يُعدُّ هذا أول قانون يصدر عن نظام القذافي لرسم السياسة اللُّغوية في البلاد.

ما صدر من منع استعمال غير العربية في جميع المعاملات، حيث جاء في القانون رقم (12) لسنة 1984م، منع «استعمال غير اللُّغة العربية والأرقام في جميع المعاملات» (مؤتمر الشعب العام، 1984)، وفي السياق نفسه، القرارُ الذي صدر برقم القرار (34) الصادر سنة 1992، بشأن «إعادة تنظيم اللافتات بالبلديات»، والذي يظهر فيه بشكل جليّ دعم العربية وربطها بمنجزات ثورة 1969، وأن استخدام غير العربية هو نوع من عدم التواؤم مع منجزات الثورة، حيث جاء في المادة (2) من القرار المشار إليه سلفًا، ما يلي: «أن تحمل كلمات وأرقامًا عربية، ولا تتعارض مع منجزات الثورة وشعاراتها وأهدافها»، (الملحق، رقم 1)، وفي فقرة أخرى: «ألا تكون الكلمات العربية المدونة، تحمل في معناها تعبيرات بلغة أجنبية»،(الملحق، رقم 1).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

2. 2. 2. لغة التعليم والمؤسّسات التعليمية:

دعم القذافي العربية بشدة في جميع مناحي الحياة، ومن ذلك أنْ جعلها لغة التعليم ولغة الإعلام، ومنع ما سواها في الاستخدام، سواء أكانت لغات محلية أم أجنبية، حيث جاء في القانون (12) لسنة 1984، «يحظر استعمال غير اللُّغة العربية والأرقام العربية في جميع المعاملات»(مؤتمر الشعب العام، 1984)، ثم أكده بالقرار (24) من المادة (1): «حظر استعمال غير اللُّغة العربية في جميع المعاملات، وعلى وجه الخصوص فيما يلي: المطبوعات والمكاتبات، والمستندات والوثائق، والكتابة على وسائل النقل والآليات الأخرى والمباني، وعلى الطرق وأي مكان آخر، والإشارات والعلامات والإعلانات واللافتات، وأسماء الشوارع والميادين، والوصفات الطبية باستثناء اسم الدواء ونوع المرض، وأسماء المحلات والوحدات الإدارية والهيئات والمؤسّسات والأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة، وجميع أدوات الأنشطة الاقتصادية» (مؤتمر الشعب العام، 2001)، وهنا نستدل على توحيد لغة التعليم والإعلام تحت اللُّغة العربية دون سواها، بالإضافة إلى منع تداول أي لغة أخرى في أي معاملة أو لافتة أو شارع أو مبنى، أو محل أو وحدة إدارية أو غيرها مما قُيّدت في القانون السابق.

وفيما يخصُّ التعليم العالي، صدر القانون (1) لسنة 1992، بشأن تنظيم التعليم العالي، حيث جاء في المادة (3) التالي: «الاهتمام باللُّغة العربية وآدابها، والتأكيد على استعمالها في كافة فروع العلم والمعرفة»، وجاء في المادة (5): «اللُّغة العربية هي لغة التعليم بجامعات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى»، (مؤتمر الشعب العام، 1992)، كما أتاح في بعض التخصصات – إذا دعت الحاجة استخدام لغات أخرى، حيث جاء في المادة (5) من القانون (1) لسنة 1992، التالي: «ويجوز بعد موافقة اللجنة الشعبية للتعليم، استخدام لغة أخرى في بعض التخصصات والدراسات، كلما دعت الحاجة إلى ذلك»، (مؤتمر الشعب العام، 1992).

2. 2. 3. لغة الإعلام والصحافة:

وفيما يخصُّ الشأن الإعلامي، صدر القرار رقم (290) لسنة 1987، والذي «يحظر حظرًا تامًّا الكتابة باللهجة العامية شعرًا أم نثرًا في الصحف المحلية؛ لكونها تشكِّل خطرًا على اللُّغة العربية» (أورد في: الأسود، 2009). وفي هذا نظرة تمييزية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ضد اللهجة، وتصنيفها خطرًا على الفصحى. وفي تلك الفترة كانت تصدر في ليبيا أربع صحف فقط، وهي: «الفجر الجديد»، و«الشمس»، «والجماهيرية»، و«الزحف الأخضر»، وكلها باللُّغة العربية، تنفيذًا للقرار (24) من المادة (1): "حظر استعمال غير اللُّغة العربية في جميع المعاملات، وعلى وجه الخصوص فيما يلي: المطبوعات والمكاتبات، والمستندات والوثائق"، (مؤتمر الشعب العام، 2001)، كما كان يُسمح بدخول بعض الصحف الأجنبية الناطقة بغير العربية (الجماهيرية الليبية، 2003).

2. 2. 4. اللُّغات الأجنبيّة:

مرّ تعليم الإنجليزية في ليبيا بعدة مراحل: الأولى بين (1970 – 1980)، حيث كان تعليم الإنجليزيّة يسري بشكل جيّد وهادف؛ بغية تكوين نُخبة تتقن الإنجليزية، وتساهم في تطوير وتحديث الدولة، فالأساتذة المنتدبون للتدريس في هذه الفترة كانوا متحدثي لغة أصليين، ولديهم خبرة في مجال تعليم اللُّغات للناطقين بغيرها، وكان تعليم الإنجليزية وفق التخطيط المحدد له، يبدأ مع تلاميذ المرحلة الابتدائية (سن 10 سنوات). وتلا هذه المرحلة، مرحلة محاربة الإنجليزية، فيما عُرف بالثورة الثقافية في ليبيا سنة (1973)، (العبار، 2011)، حيث أصدر القذافي تعليماته بمَنْع تعلم الإنجليزية كمحاولة للقطيعة مع الثقافة الغربية، وعدم نشرها بين التلاميذ في سنٍّ مبكرة، بينما استمرّ تدريس الإنجليزية في المرحلة الثانوية فما بعدها، ولكن بعد وقوع الغارة الأمريكية على طرابلس وبنغازي (1987)، ومحاولة استهداف القذافي وقتله، أصدر القذافي تعليماته بإنهاء تعليم الإنجليزية في ليبيا تمامًا، واستمر الأمر منذ (1987) وحتى (1993)، حيث سُحبت الكتب من جميع المدارس والثانويات، ومُزقت داخل أروقتها، وهو ما سبَّب قطيعة مع الإنجليزية لشريحة كبيرة من الليبيين.

ويُلاحظ أن القرارات السابقة مرتجلة نوعًا ما، ولا تُحقِّق الهدف المنشود منها، فتعليم الإنجليزية أو إيقاف تعليمها، كان ينبغي أن تقف وراءه سياسات لغوية وجهات متخصصة، تراعي الفائدة من تعلُّم الإنجليزية أو غيرها من اللُّغات. وتأتي المرحلة الثالثة مع الإنجليزية، عندما رُفع الحصار المضروب على ليبيا في بداية التسعينيات، فأُصدرت القرارات بإرجاع تعليم الإنجليزية مجددًا إلى النظام التعليمي، وخاصة في القطاعات الحيوية؛ كالتخصصات الطبية والهندسة، وقطاع النفط، وغيرها، وأقرَّت

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللجنة الشعبية العامة للتعليم (وزارة التعليم آنذاك) منذ العام الدراسي 2006/ 2007 تعليم الإنجليزية منذ الابتدائية، (دابيا، 2012).

ولكن بسبب الضغوطات والمشاكل التي ترتبت على القطيعة مع الإنجليزية سُمح باستعمال الإنجليزية فيما ما كان ضروريًّا ولا بديل عنه؛ كأسماء الأدوية والأمراض فقط، وهو ما أُكد عليه في المادة (2) من القانون رقم (24): «تُستثنى من أحكام المادة الأولى من هذا القانون عند الضرورة الحالات الآتية: التقارير الطبية والعلمية، والمصطلحات والمفردات الأجنبية التي لم يتم تعريبها وليس لها مرادف من اللُّغة العربية» (مؤتمر الشعب العام، 2001)، كذلك سُمح في سنة (2004)، في المادة (1)، من القرار (47)، باستعمال اللُّغات الأجنبية إلى جانب العربية في المعاملات السياحية، وعلى اللوحات واللافتات الإرشادية في الأماكن الأثرية وغيرها، (الملحق، رقم 2)، ويُلاحظ في هذا القرار الخاص السماح بالتوسُّع في استخدام الإنجليزية إلى جانب العربية على اللافتات واللوحات الإرشادية، وكانت هذه الفترة مصاحبة لفكرة انفتاح ليبيا، ومشروع ليبيا الغد، الذي كان يقوده نجل القذافي سيف الإسلام في هذه الفترة.

2. 2. 5. اللُّغة والأقليات:

عارض نظام القذافي – كما أشرنا – أي تنوُّع لغوي آخر، واتبع نهج الاستيلاب الثقافي والاستيعاب اللُّغوي، ولكن يُشار أن معارضته دائمًا ما تتوجه للغات الأجنبية؛ كالإنجليزية والإيطالية، أو للغات المحلية؛ كالأمازيغية أو لغة الطوارق، دون أن يكون هناك علاج لانتشار اللهجة واقتحامها للمؤسّسات الحكومية والإعلامية والتعليمية، ولأنَّ نهج القذافي القومي كان منصبًّا على القومية العربية لا اللُّغة العربية، فقد حارب الأمازيغ عرقًا لا لغة، ولكن الأداة المستخدمة في ذلك هو حرمانهم من لغتهم، التي تعني هويتهم، إذ لو كان الأمر حبًّا في العربية لاستعملها في خطاباته، ولحَارَبَ اللهجة المحلية بما له من سلطات نافذة وواسعة لا يستطيع أحد آنذاك مجابهتها، وهو ما لم يحدث، ومن أمثلة ذلك: رفضه أن يتسمى الأمازيغ بأسماء أمازيغية، وكذا الأمر بالنسبة للطوارق والتبو، حيث نصت المادة (21) من قانون الأحوال المدنية رقم (7) لسنة 1998 على الآتي: «لا يجوز قيد واقعة الأحوال المدنية المتعلقة بالاسم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إذا كان غير إسلامي أو غير عربي»، (مجموعة العمل الليبي، 2009)، كما جاء أيضًا في القرار رقم (24) لسنة 2001، في المادة (3) منه، ما يأتي: «يُمنع استخدام الأسماء غير العربية الإسلامية، والأسماء العربية التي لم يقرها الإسلام، وكذلك الأسماء ذات الدلالة الخاصة التي تتنافى مع روح الإسلام وهوية الشعب الليبي، ويُحظر تسجيلها بالسجلات والوثائق أيًّا كان نوعُها»، (مؤتمر الشعب العام، 2001)، مع أن هذه القوانين تتعارض كليًّا مع نص المادة (27) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يقول: «لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يُحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتُّع بثقافتهم الخاصة، أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره، أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم»، (رشماوي، د. ت)، وكذلك مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثانية، والتي تنص على حقِّ تمتُّع الأقليات بحرية استخدام لغتهم وإظهار ثقافتهم، (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948)، وتلي هذه المرحلة مرحلة انفتاح – نوعًا ما – بصدور القرار رقم (3) لسنة 2007، حيث جاء في المادة (1) منه: «يجوز توثيق الأسماء التي تكون أصولها معبرة عن معاني الأصالة الليبية، أو التي توارث نقلها من الأجداد إلى الأحفاد، وفقًا للتقاليد والعادات الليبية المتعارف عليها، وكذلك الأسماء التي كانت تُطلق على رموز الحضارتين العربية والإسلامية»، ويفهم مما سبق، جواز استعمال الأسماء الأمازيغية أو الطارقية القديمة والمتوارثة.

2. 3. التّخطيط اللُّغوي بعد ثورة 17 فبراير، 2011:

تعاقب على حكم ليبيا بعد ثورة 17 فبراير عدد من الحكومات في أوضاع سياسية لم تستقر حتى الآن، كما أنَّ هناك انقسامًا حاصلًا بين شرقها وغربها؛ ولذا فمن الصعب معرفة التوجُّه الذي ستتخذه الدولة تجاه اللُّغة العربية ولغة الأقليات؛ كالأمازيغ والطوارق والتبو، ولذا ستكتفي الدراسة باستقصاء بعض القوانين الصادرة في هذه الفترة، وستحاول من خلالها رَسْم المشهد الذي تعيشه اللُّغة في ليبيا.

2. 3. 1. اللُّغة الرسميّة:

صدر عن المجلس الانتقالي الوطني، وهو أوّل جسم شرعي يحكم ليبيا بعد ثورة 17 فبراير، الإعلان الدستوري الذي سيقود البلاد في مرحلة مؤقتة حتى الانتخابات،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وجاء في المادة (1) من هذا الإعلان الدستوري ما يلي: «وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائرهم الدينية، واللُّغة الرسمية هي اللُّغة العربية، وتضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي، وتعتبر لغاتها لغات وطنية»، (المجلس الوطني الانتقالي، 2012)، فنصَّ الإعلان على أن اللُّغات من غير العربية، لغات وطنية مكفولة الحقوق.

2. 3. 2. لغة التعليم والمؤسّسات التعليميّة:

لم يتغير وضع التعليم أو المؤسّسات التعليمية في ليبيا، من زاوية اللُّغة المستعلمة، حيث أُقرَّت جميع قوانين النظام السابق، مع تعديل بعضها وتنظيم بعضها الآخر، ولكن الذي يظهر بشكل واضح للمتابع على أرض الواقع، هو انتشار المدارس الخاصة (غير الحكومية)، والتي تدرس مقرراتها بلغات أجنبية، وعلى رأسها الإنجليزية، وهو ما يخالف السياسات اللُّغوية للدولة. وهو ما يُعرف بسياسة الأمر الواقع، فما إن تستقر حال الدولة حتى تصبح مجبرة على بناء سياسة وتخطيط لغويين بناء على المشهد اللُّغوي الجديد.

2. 3. 3. لغة الإعلام والصحافة:

كفل الإعلان الدستوري حرية اللُّغة والصحافة، من خلال المادة (1)، والمادة (14)، حيث جاء في المادة الأولى: «واللُّغة الرسمية هي اللُّغة العربية، وتضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي، وتعدّ لغاتها لغات وطنية»، كما جاء في المادة (14): و«تضمن الدولة حرية الرأي، وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، وحرية التنقُّل، وحرية التجمُّع والتظاهُر والاعتصام السلمي، وبما لا يتعارض مع القانون»، (المجلس الوطني الانتقالي، 2012)، فحرية الصحافة بحسب الإعلان الدستوري، مكفولة لكل مكونات الشعب الليبي من عرب، وأمازيغ، وطوارق.

2. 3. 4. اللُّغات الأجنبية:

توجد في ليبيا إلى جانب العربية اللُّغة الأمازيغية، ولغة الطوارق، والتبو، وكذا اللُّغة الإنجليزية، ولكنها تقتصر على التخصصات العلمية في الجامعات؛ كالطب،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والهندسة، وغيرها، وهو مشهد لغوي لم يتبدل إلا قليلًا منذ استقلال ليبيا سنة 1956، ويكمن الاختلاف في اندثار واختفاء اللُّغة الإيطالية فقط، ولا تعدُّ الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو مشكلة، بل إن لغاتهم لغات وطنية، اعترف بها الإعلان الدستوري سنة 2012؛ وإنما تكمن المشكلة في اللُّغة الإنجليزية، حيث إن الجامعات – التخصصات العلمية – تستخدمها إلى جانب العربية في التدريس والشرح، (الملحق، رقم 3)، بمزج العربية والإنجليزية في آن واحد معًا، وهو ما يُسبِّب إرباكًا للطالب، ولا يصل به إلى برِّ الأمان، فلا هو أتقن الإنجليزية كأداة معرفية، ولا هو تحصَّل على تعليم بلغته الأم التي يتقنها، ويستطيع أن يفهم بها أكثر من أي لغة أخرى، وهو ما يحتاج إلى تدخُّل عاجل بالتعريب والترجمة من قبل السلطة.

2. 3. 5. اللُّغة والأقليات:

بعد ثورة 17 فبراير، حظي الأمازيغ والطوارق والتبو بحقوقهم، المتمثلة في استعمال لغتهم، وإقامة المهرجانات السنوية، وإحياء الموروث الثقافي الخاص بهم، فبالإضافة إلى ما تقدَّم من الإعلان الدستوري وحفظ حقوق كل المكونات العرقية الليبية دون تفرقة، فقد صدر عن المؤتمر الوطني العام (البرلمان) بقانون رقم (18) لسنة 2013، في شأن حقوق المكونات الثقافية واللُّغوية، الآتي: مادة (1): «تعتبر لغة الأمازيغ والطوارق والتبو من المكونات اللُّغوية والثقافية للمجتمع الليبي»، وجاء في المادة (2): «يكون لكلّ المكونات اللُّغوية والثقافية الحقُّ في تعلُّم لغتها، باعتبارها مادة اختيارية ضمن المنهج الدراسي المعتمد، وفق القوانين واللوائح النافذة؛ وذلك في المدارس الكائنة بمناطقهم الأصلية وغيرها»، وجاء في المادة (4): «تتولى وزارة الثقافة والمجتمع المدني بالتنسيق مع المجالس البلدية إقامة مهرجانات سنويَّة أو موسميَّة لإحياء الموروث الثقافي للمكونات المذكورة في المادة الأولى»، وجاء في المادة (5): «تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إنشاء مراكز أو مجالس بحثية وتاريخية تتولى المحافظة على الهوية الثقافية واللُّغوية الخاصة بالأمازيغ والطوارق والتبو، وتنميتها، كما تعمل هذه المراكز أو المجالس على حماية وتأصيل وتطوير ونَشْر الموروث الثقافي واللُّغوي لهذه المكونات»، (المؤتمر الوطني العام، 2013).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

3. المشاكل والتحديات التي تواجه التخطيط اللُّغوي في ليبيا:

بالرغم مما تقدم من قوانين وقرارات، لا تزال هناك العديد من المخاطر والتحديات التي تعاني منها الدولة الليبية على المستوى اللُّغوي، فحتى وإن نجت من شبح الثنائية اللُّغوية وسيطرتها على مختلف مناحي الحياة كباقي دول المغرب العربي، فإن الازدواجية اللُّغوية وتسيّد اللهجة واقتحامها جميع مناحي الحياة، يُعدُّ أبرز التحديات الراهنة، فلقد أصبحت اللهجة المحلّية لغة الشارع، والبيت، والمدرسة، والمؤسّسة التعليمية، والحكومية، حتى تقهقرت الفُصحى وانزَوَت داخل المساجد، فلا تسمعها إلا في خطب الجمعة أو بعض الدروس الدينية، أو بعض البرامج الإذاعية؛ كالأخبار والأفلام الوثائقية. ومن المتابعة الخاصة للباحث، فإن أكثر أساتذة (اللُّغة العربية) – الذين مرَّ بهم الباحث أثناء مراحل دراسته – يشرحون دروسهم باللهجة، سواء أكان هذا في المرحلة الإعدادية أم الثانوية أم الجامعية، إلى جانب استخدام ضعيف للفصحى أثناء الشرح والتوضيح، وتبقى اللهجة المحلية هي أداة توصيل المعرفة داخل المؤسّسة التعليمية، وتختلف الحال في المؤسّسات الإعلامية، فبينما تعتمد القنوات الإذاعية، اللُّغة العربية الفُصحى في النشرات الإخبارية، نرى اللهجة هي أداة التواصل في البرامج الحوارية الأخرى، ولا مكان للفصحى فيها تقريبًا. كما أن من المشاكل التي تعيق التخطيط اللُّغوي في ليبيا، هو افتقار المؤسّسات أو الجهات التي تتبناه إلى الخبرة اللازمة والتمويل اللازم؛ لذا فغالبًا ما تفشل الجهود المبذولة. كما أنّ قلة الوعي بأهمية اللُّغة الأم من قبل المجتمع المحلي، يعد من أكبر المشاكل التي تواجه التخطيط والسياسة اللُّغوية في ليبيا.

الخاتمة:

ركّزت هذه الورقة على السياسة اللُّغوية في ليبيا على امتداد ثلاث فترات من الحكم. وبعدما تقدم من عرض وتحليل، فقد تبين للباحث أن ليبيا مرّت بتجربة غنية ومليئة بالقوانين والتشريعات، وقد حظيت باهتمام من قبل المشرّعين على امتداد وتعاقُب حكوماتها المختلفة، كما تبين أن الجهة الفاعلة في التخطيط اللُّغوي كانت الجهات الحكومية فقط، ويُعلّل ذلك بحداثة الحكم والمؤسّسات في ليبيا إبان الحكم الملكيّ، كما لم يكن للمواطنين آنذاك اهتمام ووعي بالمسألة اللُّغوية كما هو الحال اليوم،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ثم بانعدام الحياة المدنية والمؤسساتية طيلة حكم القذافي في ليبيا، كما أن الفترة الثالثة من الحكم بعد 17 فبراير، لما تتضح بعد، ولم يكن هناك مجال لقيام مؤسسات لتشارك بفاعلية في التخطيط أو السياسة اللُّغوية. ومما يُلحظ من خلال هذه الدراسة، نجاح القوانين والتشريعات في القضاء على تغلغل الإيطالية والإنجليزية، (ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الأولى إلى عهد نظام القذافي، والقوانين التي شرعها، وما تبعها من عقوبات رادعة). وفشلها في مواطن أخرى؛ كالمساواة اللُّغوية بين مكونات الشعب الليبي، وبالأخصّ اللُّغة الأمازيغية، حيث حُوربت لغتهم، وصُودرت حقوقهم اللُّغوية والثقافية، كما فشلت في الحدّ من انتشار اللهجة وتمكّنها من جميع مؤسّسات الدولة ومرافقها.

ومن النتائج التي نخرج بها أيضًا من هذه الدراسة، هو ملاحظة الاختلاف البيّن في التعامل مع اللُّغات المحلية، فبينما دعم الحكم الملكيّ التنوُّع واحترام ثقافة الأقليات، سعى نظام القذافي بكل ما يملك لطَمْس أي تنوُّع ثقافي أو لغوي داخل الدولة الليبية.

وبصفة عامة، فهناك فجوة كبيرة بين الواقع والمأمول، والسبب الرئيس في هذه الفجوة، هو التخاذُل في تطبيق وفرض السياسات اللُّغوية، بالرغم من القوانين والتشريعات الكثيرة الصادرة في حق اللُّغة العربية. وليبيا اليوم تحتاج إلى تدخُّل فاعل من قِبل المشرعين السياسيين، لرسم سياسة لغوية، تحاول التأسيس لجيل لغوي جديد، يراعي الواقع والتعدُّد والتنوُّع العرقي واللُّغوي الموجود، ولن ينتقلَ الأمر إلى الواقع الفعلي، ويخرجَ من العالم النظري إلى العالم التطبيقي، ما لم تكن هناك إرادة سياسية، ووعي شعبي، ونخبة علمية قادرة على التخطيط والتنفيذ.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الملحق (1).

قـــــررت

مـــــادة (1)

لايجوز اقامة أو وضع أى لافتة أو رمز أو شعار من أى نوع سواء كان ثابت أو متحرك بقصد الاعلان والدعاية قبل الحصول على رخصة بذلك وفقاً لاحكام هذا القرار ، وتصدر اللجنة الشعبية للمرافق والاشغال العامة فى الفرع البلدى المختص التراخيص المتعلقة بذلك.

مـــــادة (2)

يشترط لاقامة أو وضع لافتة أو رمز أو شعار وفقاً لاحكام هذا القرار مايلى :-

- أن تحمل كلمات وأرقام عربية ولاتتعارض مع منجزات الثورة وشعاراتها وأهدافها .
- الا تكون الكلمات العربية المدونة تحمل فى معناها تعبيرات بلغة أجنبية .
- الا تكون الكلمات أو الاشارات أو الرسوم أو الشعارات منافية للاخلاق والآداب العامة.
- الا تعيق مد خطوط الخدمات العامة مثل الهاتف والكهرباء والمياه والمجارى والغاز وغيرها .
- أن تكون اللافتات التى توضع على الارصفة على عمود واحد ، وفى حالة وضعها على أكثر من عمود يجب أن تكون بشكل موازى للرصيف ، وبشرط أن لا تعوق الحركة وأن لاتكون بارزة على الطريق .
- أن يكون ارتفاع الجزء السفلى لاتقل على أربعة أمتار .
- الا تعرقل حركة السير على الطرقات العامة أو الطيران أو تحجب الرؤى أو يكون من شأنها حجب أشارات المرور .
- الا تكون بارزة بشكل يسئ للمظهر العام للمدن والقرى ، على أن لايزيد البروز عن (10) سنتمترات للافتات التى توضع على ارتفاع أقل من أربعة أمتار .

الملحق (2).

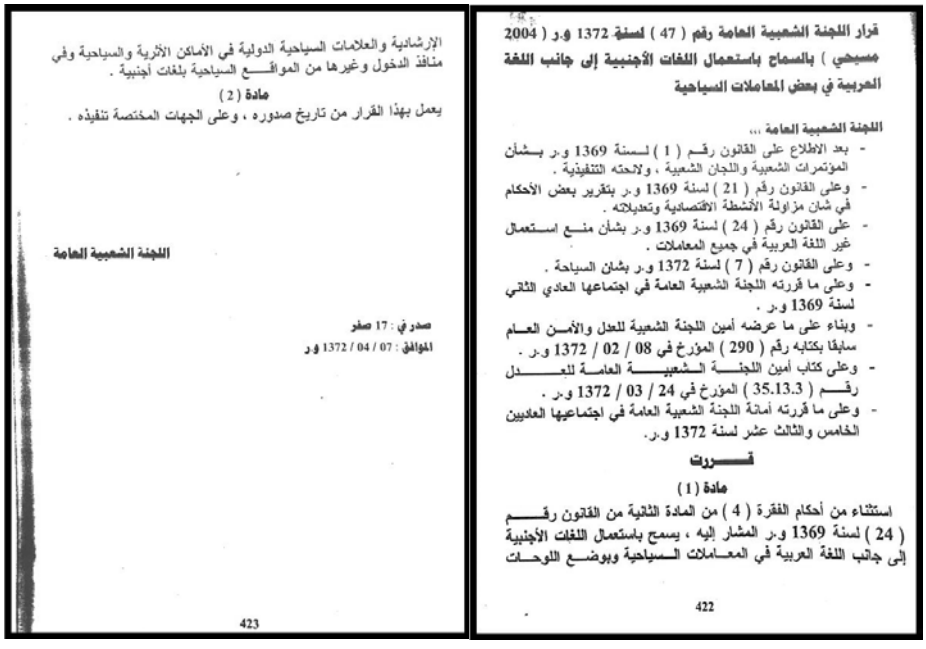

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (47) لسنة 1372 و.ر (2004 مسيحي) بالسماح باستعمال اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في بعض المعاملات السياحية

اللجنة الشعبية العامة ،،،

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية وتعديلاته .
- على القانون رقم (24) لسنة 1369 و.ر بشأن منع استعمال غير اللغة العربية في جميع المعاملات .
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 1372 و.ر بشأن السياحة .
- وعلى ما قررته اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادي الثاني لسنة 1369 و.ر .
- وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام سابقا بكتابه رقم (290) المؤرخ في 08 / 02 / 1372 و.ر .
- وعلى كتاب أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل رقم (35.13.3) المؤرخ في 24 / 03 / 1372 و.ر .
- وعلى ما قررته أمانة اللجنة الشعبية العامة في اجتماعيها العاديين الخامس والثالث عشر لسنة 1372 و.ر.

قـــــررت

مادة (1)

استثناء من أحكام الفقرة (4) من المادة الثانية من القانون رقم (24) لسنة 1369 و.ر المشار إليه ، يسمح باستعمال اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في المعاملات السياحية وبوضع اللوحات

422

الإرشادية والعلامات السياحية الدولية في الأماكن الأثرية والسياحية وفي منافذ الدخول وغيرها من المواقع السياحية بلغات أجنبية .

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في : 17 صفر
الموافق : 07 / 04 / 1372 و.ر

423

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الملحق (3).

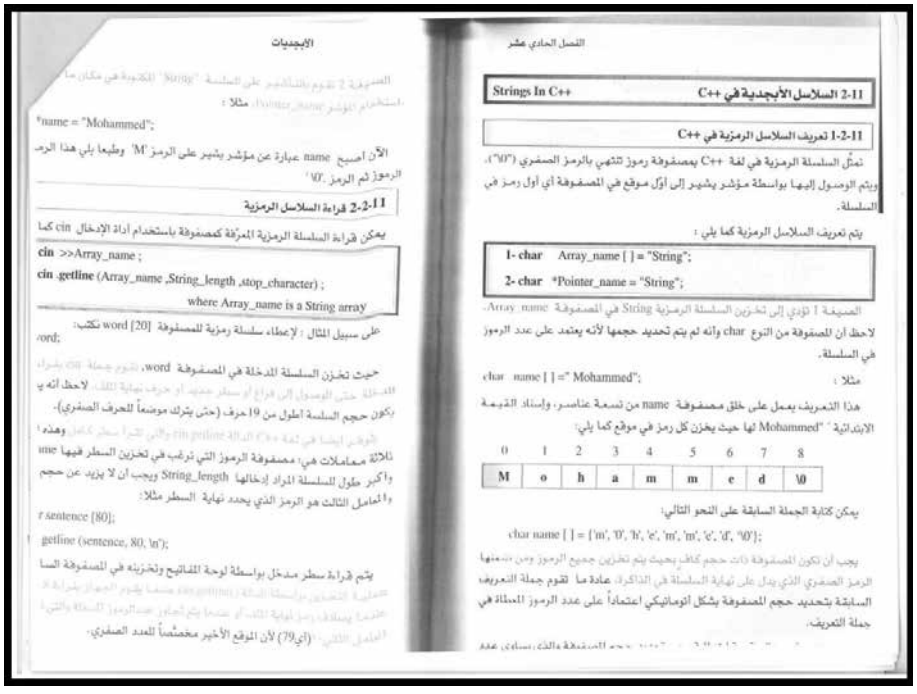

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المصادر والمراجع:

باللُّغة العربية:

- أبو عمرو الداني، عثمان (2010). **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**. تح: نورة بنت حسن الحميد. الرياض: الدار التدمرية.
- الأسود، أبو بكر (2009). السياسة اللُّغوية في ليبيا. **مجلة جامعة ناصر الأممية**. 3. 239 – 254.
- الجريدة الرسمية، عدد خاص، (1969). 24 سبتمبر.
- الجريدة الرسمية، ليبيا، الجزء الأول، (1952). 22 سبتمبر.
- الجهشياري، محمد (1938). **كتاب الوزراء والكتاب**. تح: مصطفى السقا وآخرون. القاهرة: مصطفى بابي الحلبي وأولاده.
- الصويعي، عبد العزيز (2003). **أصول اللُّغة الليبية القديمة**. قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر.
- الفهري، عبد القادر (2013). **السياسة اللُّغوية في البلاد العربية**. بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- كالفي، لويس جان (2008). **حرب اللُّغات والسياسات اللُّغوية**، (ترجمة حسن حمزة)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- المحمود، محمود بن عبد الله (2015). التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في أستراليا: دراسة حالة. **مجلة الدراسات اللُّغوية**، 7 (1)، 168– 218.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون (2004). **المعجم الوسيط**، تح. مجمع اللُّغة العربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

باللُّغة الإنجليزية:

- Cooper, Robert (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.
- Dabia, Mustafa (2012). Developing pedagogic skills of Libyan pre-service teachers through reflective practice (Unpublished PhD Thesis). University of Southampton.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- Elabbar, Ageila (2011). An Investigation of Influences affecting Libyan English as foreign language university teachers (LEFLUTs), Teaching approaches in the language classrooms (Unpublished PhD Thesis). University of Glasgow.
- Fouces, Oscar (2010). (ECO) linguistic planning & language exchange management.) Robert Neal Baxter, Trans.) University of Vigo. (Original work published n.d.).
- Haugen, Eniar (1959). Planning for a standard language in modern Norway, Anthropological Linguistics, 1 (3), 8 – 21.

المواقع الإلكترونية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). **الأمم المتحدة**. موقع الأمم المتحدة، تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/otb2Aq
- الجماهيريّة الليبية (2003). **موقع بي بي سي**. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/JyHWWu
- الجمعيّة الوطنيّة الليبيّة (1951). **دستور ليبيا**، تمّ الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/fZWEyH
- رشماوي، ميرفت. (ترجمة) دينا، فابيولا. **حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الإضاءات**. 19، تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/fKBQEq
- عبد القيوم، عيسى (2008). **عناوين من المشهد الإعلامي الليبي**، تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/hNm4Gq
- مجموعة العمل الليبي (2009). **تقرير مجموعة العمل الليبي إلى ملتقى (دوربان) الثاني لمناهضة العنصرية**. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/g9qtxs
- «ندوة التخطيط اللُّغوي»، يوتيوب، 43: 1، ملتقى تنسيقي للجامعات 27/ 10/ 2014، «قناة اللُّغة العربية»، 21/ 9/ 2016، https://goo.gl/acALTU
- النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الأمني في ليبيا (2013). **المؤتمر الوطني العام**. تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://goo.gl/hxEAs5

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تدبير الوضع اللُّغوي بالمغرب من خلال الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030: دراسة وتحليل

يحيى شوطى [1]

ملخص:

شكَّل إصلاح التعليم المغربي، على الدوام، مطلبًا حيويًّا ارتبط بمختلف المخططات التي أطلقتها الدولة؛ وذلك راجع لعدة مطالب أساسية، يأتي على رأسها عَدُّ التعليم قطاعًا إستراتيجيًّا، به تنهض الأمم، وبتراجعه وضموره تتأثر الحياة العامة في مختلف نواحيها، دون أن يعني هذا دومًا أن أجهزة الدولة في تفاعلها مع مطلب إصلاح التعليم تستحضر الرؤية والمنهج أنفسهما. وقد شكَّل السؤال اللُّغوي في المدرسة الوطنية عنوانًا بارزًا من عناوين إخفاق الدولة في مختلف محطات إصلاح التعليم.

ومن خلال تتبُّع كل هذه المخططات الإصلاحية التي مرَّ منها حقل التعليم، يبرز بجلاء أن السؤال اللُّغوي كان دائمًا في قلب كل هذه الإصلاحات، دون أن تستطيع أي منها الحسم فيه، وهو ما يجعل من الإشكالية اللُّغوية في التعليم أحد أبرز الملفات التي رافقت التعليم، وبالنظر لحساسيته وتداخله مع إشكالات أخرى استعصى على أي مخطط إصلاحي الحسم فيه.

تروم هذه الدراسة بسط أسس تدبير الوضع اللُّغوي والمتضمنة في الإستراتيجية الوطنية للإصلاح 2015–2030، والتي تشكل فلسفة إصلاح التعليم خلال العشرية القادمة، إذ لا يمكننا أن ندعي أننا أحطنا بجميع مفاصل الموضوع، بل حسبنا أننا- على حسب اطلاعنا وتتبعنا للموضوع كباحثين- استطعنا الوقوف،

1- طالب باحث، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط. المغرب، للتواصل: ychautta@gmail.com

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ولو بشكل سريع، على موضوع بالغ الأهمية، لما ينل بعدُ نصيبه لدى الباحثين من أهل الاختصاص، ما يكفيه من تتبُّع علمي وتمحيص منهجي؛ للوقوف على واحدة من أعقد الإشكاليات التي لم تستطع المدرسة المغربية الانفكاك منها، بله الخلوص والاهتداء إلى حلول لها.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللُّغوية – الروية الإستراتيجية – الوضع اللُّغوي – الهندسة اللُّغوية – التخطيط اللُّغوي –الإشكال اللُّغوي

تقديم:

شكَّل إصلاح التعليم المغربي، على الدوام، مطلبًا حيويًّا ارتبط بمختلف المخططات التي أطلقتها الدولة؛ وذلك راجع لعدة مطالب أساسية، يأتي على رأسها اعتبار التعليم بمثابة قطاع إستراتيجي حيوي، به تنهض الأمم، وبتراجعه وضموره تتأثر الحياة العامة في مختلف جوانبها، دون أن يعني هذا دومًا أن أجهزة الدولة في تفاعلها مع مطلب إصلاح التعليم تستحضر الرؤية والمنهج أنفسهما.

وقد شكَّل السؤال اللُّغوي في المدرسة الوطنية عنوانًا بارزًا من عناوين إخفاق الدولة في مختلف محطات إصلاح التعليم، وذلك منذ انطلاق أول لجنة تروم النظر في أحوال التعليم الوطني بعد الاستعمار، والتي سُمِّيت بـ«اللجنة العليا للتعليم» سنة 1957، أي مباشرة بعد استقلال المغرب، وكان من بين أهدافها: إصلاح التعليم الموروث عن الاستعمار، سواء من خلال الأطر أو المناهج أو البرامج، وهو ما تمَّ تلخيصه آنذاك في المبادئ الأربعة الموجهة، وهي: «المغربة – **التعريب** – التوحيد – التعميم». ليس الغرض من هذه الدراسة العلمية الإحاطة بمختلف الجوانب التي شملها الإصلاح في قطاع التعليم، بل سيتم التركيز على جانب مهم، ظل دائمًا ولا يزال أحد الملفات ذات الأهمية البالغة، الذي لم يخل أي نقاش مجتمعي منه منذ استقلال المغرب وإلى زمننا الراهن. والغرض من هذه الدراسة هو تحليل ونقد الإستراتيجية الوطنية للإصلاح 2015–2030، والتي تشمل الخطوط العريضة لإصلاح التعليم، ورهانات الدولة وتدخلها في مجال التعليم خلال العشرية القادمة. وقبل التطرق لصلب موضوع الدراسة سنعمد لطرح مدخل نظري نستحضر أسئلة اللُّغة في كل محطات إصلاح التعليم المغربي، كما سنعمد في محور آخر إلى النظر في الأسس الدستورية والقانونية للهندسة اللُّغوية في التعليم، وفي محور آخر سنقوم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بتحليل الرؤية الإستراتيجية، ونقد أبرز محاورها الموجهة للهندسة اللُّغوية بالمدرسة العمومية، وفي الختام: محاولة رصد أهم الخلاصات والنتائج المتوصل إليها.

أولًا – مفاهيم وتعارف:

١- ما هي السياسة اللُّغوية؟

لقد واكب ظهور مصطلح السياسة اللُّغوية مصطلحات أخرى، على رأسها مصطلح «التخطيط اللُّغوي Planification linguistique» الأكثر استعمالًا اليوم، وإن لم يكن هذا المصطلح متداولًا في الكتابات الأولى التي تناولت هذا النشاط، إذ كان مصطلح « الهندسة اللُّغوية[1] L'ingénierie linguistique» أول مصطلح ورد في أدبيات الدراسات اللُّغوية الاجتماعية، عند الحديث عن أنشطة المخططين اللُّغويين، حيث كان أكثر تكرارًا من مصطلح «السياسة اللُّغوية». ومن المصطلحات أيضًا «التطوُّر اللُّغوي» أو «التنمية اللُّغوية Organisation linguistique». كما كان استخدام مصطلح السياسة اللُّغوية أحيانًا مرادفًا لمصطلح التخطيط اللُّغوي و«التهيئة اللُّغوية Aménagement linguistique» في الكيبيك، و«التقييس اللُّغوي Normalisation» في كاتالونيا (دربال، 2014، ص 327). ولعل الاهتمام العام بالسياسة اللُّغوية تقف وراءه بقوة دوافع علمية متعددة، أكثر من رغبة لسانية بحتة (Henning Bergenholtz & Mia Johnsen، 2007، p95)، والسياسة اللُّغوية أو التهيئة اللُّغوية، هي السياسية المنتهجة من قِبل دولة أو منظمة دولية بخصوص اللُّغة أو اللُّغات المتحدثة على الأراضي الخاضعة لسيادتها، لتعديل متنها أو وضعها؛ وذلك لدَعْم استخدامها، وأحيانًا للحد من توسُّعها، أو حتى العمل من أجل القضاء عليها. وتُعرِّف الموسوعة الكندية السياسة اللُّغوية بأنها هي: «كل ما

1 –نظرًا لعدم إيراد الرؤية لأي تعريف لها، فإنه في نظرنا يمكن القول: إن المقصود بالهندسة اللُّغوية في سياق هذه الدراسة هو ما تحيل عليه من عمليات التخطيط الدقيق والمنظم، وما تفرضه من ضرورة القيام بالعديد من الإجراءات، وفي صلبها الدراسة العلمية المنتظمة للواقع اللُّغوي، وذلك عبر الاستفادة مما تتيحه المعرفة العلمية من أدوات منهجية. كما أنه من المهم الإشارة إلى أننا في هذه الدراسة نميز بين الهندسة اللُّغوية بما هي كل المقترحات التي تتضمنها الرؤية الإستراتيجية، وبين السياسة اللُّغوية بما هي كل التدابير المنتهجة من قبل الدول بخصوص وضع اللُّغات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

يتعلق بالجهود الرسمية الرامية إلى التأثير في الوضع النسبي، واستخدام لغة واحدة أو أكثر» (thecanadianencyclopedia). وكما أشار (الفاسي الفهري، 2013، ص 79) «فالسياسة اللُّغوية تُحدِّد مختلف مكونات الأمة واختياراتها، من حكام وشعوب ونُخب من سائر الأنواع، وتترجم في الهيئات السياسية (الحكومات مثلًا)، والتشريعية (البرلمانات)، والقضائية (المحاكم مثلًا)، والهيئات المدنية (الجمعيات العالمة أو المدنية الحمائية)، إلخ، وعبر النصوص القانونية، وتنفيذ العدالة اللُّغوية، والديمقراطية اللُّغوية، ومؤسسات البحث والدراسة اللُّغويين (مثل المجامع أو غيرها) ..... بما يخدم مصلحة اللُّغة ومصلحة شعوبها، وتجدر محاسبة كل هؤلاء المتدخلين، للقيام بواجبهم فيما يحفظ لحام الأمة بلغتها، وربحها وخسارتها، والقيام بتقييم مستمر لما تقوم به هذه المؤسسات» (الفاسي الفهري، 2013، ص79). وفي هذا الصدد نجد أن لويس كالفي يرى أن «السياسة اللُّغوية تستطيع أيضًا أن تتدخل في العلاقات بين اللُّغات في أوضاع التعدد اللُّغوي، حين يجب اختيار لغة وطنية من بين عدد من اللُّغات الموجودة، أو تهيئة تعدد لغوي في إحدى المناطق، أو اختيار لغات التعليم ووسائل الإعلام .... إلخ» (لويس كالفي، 2008، ص 223). أما كوبر فيقصد برسم السياسة اللُّغوية «تلك الجهود المعتمدة الهادفة إلى التأثير على تحديد الوظائف التي تؤديها اللُّغة في مجتمع ما» (كوبر، 2006، ص 185).

ويمكن التمييز في السياسة اللُّغوية بين اللُّغات المدرسة، وهي اللُّغات التي يتم اختيارها لتُدرس للتلاميذ، قصدَ تمكينهم من الاتصال والتواصل مع غير الناطقين بلغتهم الأم، وبين لغات التدريس، وهي اللُّغات التي يتم اختيارها للتواصل بين طرفي العملية التعليمية، المدرس والتلميذ. فعملية التواصل البسيطة المتمثلة في السؤال والجواب، هي القناة التي يتم عبرها نقل المعرفة.

٢- التخطيط اللُّغوي:

يرد مصطلح التخطيط اللُّغوي Language Planning بالإنجليزية وLinguistique Planification بالفرنسية في كتاب مؤسس لإينار هاوجين، الذي صدر سنة 1959م

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

؛ لبيان جهود النرويج الرامية إلى التوحيد اللُّغوي. كان المصطلح يعني آنذاك نوعًا من التدخُّل في النظام اللُّغوي. وفي أواخر الستينيات، أُعيد النظر في مفهوم التخطيط اللُّغوي ليشمل كل أنواع التدخل لحل المشاكل اللُّغوية في المجتمع. «وفي أمريكا الشمالية، وبالتحديد في الكيبك تُرجم مصطلح language planning بـ plani-fication linguistique أي «التخطيط اللُّغوي»، غير أنه عُوض في السبعينيات بمصطلح aménagement linguistique ، أي «التهيئة اللُّغوية» بتأثير من العالم اللُّغوي جان كلود كوربي، الذي كان له دور في صياغة ميثاق اللُّغة الفرنسية 1977م، وتنفيذ خطة التهيئة اللُّغوية بالكيبك. وبتفضيل مصطلح «تهيئة» على «تخطيط» اعتمدت المدرسة الكيبيكية منظورًا اجتماعيًّا لغويًّا يعي أهمية التهيئة في فهم القوى الاجتماعية والقانونية والسياسية. ومن ثَمَّ، فإن خطة التهيئة اللُّغوية غير قابلة للنقل من بلد لآخر أو حتى من إقليم لآخر» (الحجمري، 2016، ص 12).

أما لويس كالفي فيبرز الفرق بين السياسة والتخطيط اللُّغويين، حيث يرى أن «السياسة اللُّغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجالات العلاقات بين اللُّغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللُّغة والحياة في الوطن. وفي الوقت ذاته يعتبر أن التخطيط اللُّغوي هو البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ» (كالفي، 2008، ص 221).

ويمكن بناء على ما سبق، القول: إن «التخطيط اللُّغوي» هو التطبيق العملي «للسياسة اللُّغوية» التي تضعها الدولة. أو بعبارة أخرى: هو مجموعة من الإجراءات والتدابير المُوجَّهة لغرض تحقيق الأهداف المسطرة. كما يمكن القول: إنه يعدُّ تشريعًا مستقبليًّا لما ينبغي أن يكون عليه المنهاج اللُّغوي في التربية والتعليم، مع مراعاة التغيرات الطارئة والتجديد والمراجعات المستمرة، تماشيًا مع مستجدات الحياة وتطلعات المستقبل.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وبحسب كوبر، «فالتخطيط اللُّغوي يسهم في إحداث استمرار وتغير، ليس في اللُّغة المستهدفة فحسب، بل في تغيير واستمرارية المؤسسات الاجتماعية الأخرى» (كوبر، 2006، ص 334). ويمكن «ممارسته على جميع المستويات الهرمية التنظيمية في المجتمع؛ لأن تنفيذ القرارات التي يتم اتخادها على مستويات السلطة العليا تتطلب اتخاذ قرارات أخرى أصغر على مستوى السلطات الأدنى» (كوبر، 2006، ص 334).

ثانيًا- مسارات إصلاح المدرسة العمومية المغربية: التاريخ والمضمون:

شهد حقل التعليم بالمغرب عدة برامج ومخططات للإصلاح. وقد ظلَّ السؤال اللُّغوي واحدًا من أبرز الأوراش التي تطرقت إليها هذه المخططات. فمنذ غداة الاستقلال تشكلت اللجنة العليا للتعليم (1957) التي أُسند لها النظر في إصلاح التعليم الموروث عن الاستعمار من مدخل «الهياكل والبرامج، والأطر»، مع المناداة باعتماد المبادئ الأربعة: «المغربة – التعريب – التوحيد – التعميم» لإرساء نظام تربوي وطني. ويمثل مطلب «التعريب» العنوان البارز للسؤال اللُّغوي في مخطط هذه اللجنة. وقد استمر هذا النهج إلى أن تمَّ إنشاء اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنةَ 1958، والتي جعلت من أهم مداخل إصلاح التعليم، الدعوة الى إجباريته ومجانيته مع توحيد المناهج والبرامج. وفي سنة (1959) حيث أنشئ المجلس الأعلى للتعليم، الذي أكد على ضرورة مجانية التعليم وتعميمه.

ويبرز الهمُّ اللُّغوي مجددًا خلال أشغال مناظرة المعمورة 14 إبريل 1964، والتي تمخض عنها الدعوة إلى تطوير آليات ثوابت الإصلاح: (المغربة – التعريب– التوحيد – التعميم). وبدأ من 1965 يدخل التعليم المغربي مرحلة جديدة، قوامها الرئيس اعتماد مخططات إصلاحية، ومن المخططات التي اعتُمِدت: المخطط الثلاثي (1965–1967)، الذي ينصُّ بوضوح على ضرورة إلزامية التعريب في مرحلة الابتدائي. أما

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مناظرة إفران الأولى التي عُقدَت سنةَ 1970، فقد أقرت تطوير التعليم العالي، والاهتمام بالتكوين المهني؛ دون أن يبرز السؤال اللُّغوي بشكل بارز في مخرجاتها. وبعد عشر سنوات، عُقدت مناظرة إفران الثانية سنةَ 1980، حيث كانَت مسألة تقدُّم مسلسل التعريب أبرز النقاط التي تضمنتها هذه المناظرة، إضافة إلى مغربة الأطر، وتشخيص المشاكل المادية التي كان يجتازها المغرب في تلك الفترة. وفي سنة 1994 شُكلت اللجنة الوطنية للتعليم، مُحاولةً تجاوز آثار التقويم الهيكلي على التعليم خلال ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بالرفع من بنياته.

وفي سنة (1999) شُكلت اللجنة الملكية للتربية والتكوين، وقد أُوكل إليها وَضْع أسس إصلاح التعليم بناء على ما استجد آنذاك حول تحديات الألفية. وفي نهاية العشرية وبداية الألفية شُكلت اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، بالضبط سنة 2000، والتي أصدرت «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، باعتباره رؤية ناظمة لإصلاح المنظومة التعليمية. وشكَّل السؤال اللُّغوي واحدًا من أهم أوراش اشتغالها، خاصة حين التنصيص على الاهتمام بتدريس اللُّغة الأمازيغية. وفي هذا الصدد يُشار إلى أن هذه الإستراتيجية تضمنت إجراءات جديدة، إلى جانب أخرى سبق التنصيص عليها في المحطات السابقة؛ وبعد مضي عشرية على الميثاق الوطني عاش التعليم المغربي على إيقاع الإشكالات نفسها، وتم اعتماد مخطط استعجالي بدءًا من سنة (2009 – 2012).

ومن خلال تتبُّع كل هذه المخططات الإصلاحية التي مرَّ منها حقل التعليم بالمغرب، يبرز بجلاء أن السؤال اللُّغوي كان دائمًا في قلب كل هذه الإصلاحات، دون أن تستطيع أيّ منها الحسم فيه، وهو ما يجعل من الإشكالية اللُّغوية في التعليم أحد أبرز الملفات التي رافقت التعليم، وبالنظر لحساسيته وتداخله مع إشكالات أخرى، استعصى على أي مخطط إصلاحي الحسم فيه؛ وذلك راجع بدرجة أساسية لافتقار هذه اللجان للقرار السياسي، حيث إن مما اتفقت عليه شواهد التاريخ، أن اللُّغة وإشكالاتها شكلت على الدوام أبرز الملفات المطروحة عالميًّا، والتي في الغالب ما تُحسم لصالح القوى الدولية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الكبرى، والخلاصة التي تنداح أمام الناظر في سيرورة محطات إصلاح التعليم، أن مخرجات هذه المحطات الإصلاحية حصل فيها- على الأقل- شبه إجماع على نقيض السياسة اللُّغوية المتبعة. وهو ما يؤكد ما ذهب إليه العلامة ابن خلدون في قوله: «إن غلبة اللُّغة بغلبة أهلها، وأن منزلتها بين اللُّغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم».

ثالثًا- الرؤية اللُّغوية الجديدة: أصول وتأسيسات:

بعد التطرُّق في المبحث السابق لأهم الأوراش الإصلاحية التي مرَّ منها التعليم المغربي، وبعد التتبُّع لحضور الهمِّ اللُّغوي فيها، سندرس في هذا المبحث أصول المشهد اللُّغوي وتأسيسه المشهد اللُّغوي بالمغرب، خاصة بعد التعديلات الدستورية التي عرفها سنة 2011، حيث أقر النص الدستوري الجديد جملة من التوجهات الكبرى المؤطِّرة للسياسة اللُّغوية، إذ شكَّل الفصل الخامس منه أبرز الفصول المتضمنة لهذه التوجهات، حيث نصَّ على ما يلي:

«تظلُّ العربية اللُّغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعدُّ الأمازيغية أيضًا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛ وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».

تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللُّغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلُّم وإتقان اللُّغات الأجنبية الأكثر تداولًا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

يُحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللُّغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثًا أصيلًا وإبداعًا معاصرًا. ويضمُّ كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدِّد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره".

وبما أن الورقة البحثية التي نحن بصدد تحريرها، مرتبطة بالإستراتيجية الجديدة للإصلاح، والتي أصدرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، فإنه من اللازم إيراد الفصل الدستوري الذي أُحدث بموجبه هذا المجلس، والذي يبين مجالات عمله وطبيعة اختصاصاته، حيث ينص الفصل 168 من الدستور على: «يحدث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المجلس هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهمُّ التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال».

رابعًا- الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 والتدبير اللُّغوي:

قبل الدخول في نقاش ثنايا الرؤية الإستراتيجية، سيكون من المفيد التذكير بالسياقات التي أطرت هذه الرؤية، حيث إنها نتاج اضطلاع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمهامه طبقا للدستور، والقانون المتعلق به الصادر بتاريخ 16 ماي2014؛ وكذا استجابته للدعوة الملكية الموجهة للمجلس في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، بتاريخ 10 أكتوبر2014؛ من أجل وضع خارطة طريق لإصلاح المدرسة، والحاجة المجتمعية الملحة للأمة، والتقاء إرادات مختلف مكوناتها وفاعليها، لإصلاح المدرسة وتأهيلها وتجديدها، لتضطلع بأدوارها على النحو الأمثل؛ وكذا التفاعل مع التحولات الدولية في ميادين حقوق الإنسان، والتربية والتكوين، والمناهج والمعرفة، والبحث العلمي والابتكار، والتطور التكنولوجي والفكري العام (الرؤية الإستراتيجية للإصلاح، ص 8).

وتتأسس هذه الرؤية على نوعين متضافرين من المرجعيات: مرجعيات موجهة، يمثلها:

1- الدستور، لا سيما التصدير والفصول: 5، 18، 19، 25، 26، 31، 32، 33، 34، 35، 71، 159، 160، 163، 168، 169.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

2 – الخطب الملكية، خصوصًا خطب ذكرى ثورة الملك والشعب، لعامي 2012 و2013، وافتتاح الدورة التشريعية الخريفية للعام 2014.

3 – الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوصفه لا يزال يمثل الإطار المرجعي للإصلاح، مع ما يقتضيه من ملاءمات وتطوير، تهمُّ بالأساس: إلزامية تعميم التعليم الأولي، والإنصاف، والهندسة اللُّغوية، والمهننة ومهن التربية والتكوين، وربط التكوين المهني بالتعليم المدرسي، والتربية على القيم والسلوك المدني، والنموذج البيداغوجي، والحكامة الجيدة، ومدرسة الاندماج الفردي والارتقاء المجتمعي، والاقتصاد ومجتمع المعرفة، والريادة الناجعة للتغيير، والتعلم مدى الحياة.

■ الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، والمواثيق الدولية ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وحقوق الطفل والمرأة والإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحقوق ذوي الإعاقة والوضعيات الخاصة، وعدم التمييز على أي أساس كان (الرؤية الإستراتيجية للإصلاح، ص 8).

وقد خصصت الرؤية الإستراتيجية شقًّا منفردًا متعلقًا بالهندسة اللُّغوية الجديدة، وذلك في الرافعة الثالثة عشرة، التي نصَّت على أنه: «اعتبارًا للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة أنماط التعلم، وفي النجاح الدراسي، وفي المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة، وفي النهوض بالبحث وفي تحقيق الاندماج؛ فإن هذه الرؤية الإستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها، مع استحضار ارتباطها العضوي بالنموذج البيداغوجي. وفي هذا الإطار، يعتبر المجلس أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يُعدُّ عاملًا حاسمًا في تطوير تدريس اللُّغات والتدريس بها، ومن ثَمَّ تحقيق التكامل فيما بينها، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة.

من هذا المنظور، أكدت على أنه يتعين مراعاة الاعتبارات التالية:

1 – اللُّغة العربية: اللُّغة الرسمية للدولة، ولغة معتمدة في تدبير الشأن العام، ومقوّم أساسي من مقومات الهوية المغربية، علاوة على كونها اللُّغة الأساسية والأولى

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

للتمدرس، وأن تعزيزها وتنمية استعمالها (الدستور – الفصل 5)، في مختلف مجالات العلم والمعرفة والثقافة والحياة كان وما زال طموحًا وطنيًّا (الميثاق الوطني للتربية والتكوين – المادة 110)؛ يتعين تقوية وضعها وتنميتها، وتحديثها وتبسيطها، وتحسين تدريسها وتعلُّمها، وتجديد المقاربات والطرائق البيداغوجية ذات الصلة بها.

2 –اللُّغة الأمازيغية: هي أيضًا لغة رسمية للدولة، ورصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء (الدستور)؛ ولغة مدرجة في المدرسة منذ 2003؛ يتعين تطوير وضعها في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح متناغم مع مقتضيات الدستور، وقائم على توطيد وتطوير المكتسبات التي تحققت في تهيئتها اللُّغوية، وإعداد الكفاءات البشرية والموارد الديداكتيكية لتدريسها، مع الأخذ بعين الاعتبار المقتضى الدستوري الذي ينصُّ على سنّ قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. غير أن ذلك لن يتأتى بدون إنجاز تقييم شامل لتجربة تدريس هذه اللُّغة في التعليم المدرسي، وكذا لتجربة الدراسات الأمازيغية في التعليم العالي.

3 – اللُّغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم: وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر (الدستور)؛ يتعين تنمية تدريسها وتعلمها في أسلاك التعليم والتكوين، وكذا توظيف المقاربات البيداغوجية الكفيلة بتعلمها المبكر.

وفي تحليلنا لهذا الشق الأولي من الهندسة اللُّغوية يظهر جليًّا أن هذه المُوجِّهات قد سبق تضمينها في الميثاق الوطني دون أن تستطيع الجهات الرسمية التقدم بشكل كبير في تنزيلها. وبخصوص التنصيص على اللُّغات الأجنبية الأكثر تداولًا في العالم، فيتضمن في نظرنا مغالطة بارزة، والتي تتمثل في الاستمرار في فرض اللُّغة الفرنسية تحت هذه المقولة، والواقع أن الأطلس اللساني العالمي يؤكد على احتلال اللُّغة الفرنسية لمراتب متأخرة في اللُّغات العشر الأكثر تداولًا عالميًّا. وأجدني مضطرًا، وأنا أقر بهذه الحقيقة اللسانية، التأكيد على أنني لست ضد اللُّغة الفرنسية باعتبارها

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لغة نقلت إلينا ثقافة الأنوار، شكلت جهدًا مقدرًا من الحضارة الإنسانية، بل ضد رهن السياسة اللُّغوية لمزاج نخبة فرنكوفونية همها الأوحد الحفاظ على مصالحها. ولعل النقاش الدائر الآن حول مشروع القانون التنظيمي رقم 16, 04 والذي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، يدفع البعض من لوبيات الفرنكفونية لمحاولة إفراغه من محتواه، وذلك عبر الترويج بأن اللُّغات الأجنبية الأكثر تداولًا، ليس على المستوى العالمي بل فقط على المستوي الوطني، وهي دفوعات لا تخفى على ذي كل لبيب، أن غرضها هو الإقحام القسري للفرنسية؛ لضمان نفوذها وهيمنتها على مجال التعليم.

وفي شق آخر تنتظم الهندسة اللُّغوية المقترحة، حسب الأسلاك التعليمية والتكوينية، التي ينبغي الشروع في تطبيقها ابتداء من المدى القريب، وخلال المديين المتوسط والبعيد، كما يلي:

أ- التعليم الأولي:

استثمار المكتسبات اللُّغوية والثقافية الأولية للطفل وإدراج:

- اللُّغة العربية.
- اللُّغة الفرنسية.
- التركيز على التواصل الشفهي، انسجامًا مع طبيعة هذا المستوى من التعليم.

ب-التعليم الابتدائي:

- إلزامية اللُّغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدَرَّسة ولغة تدريس جميع المواد.
- إلزامية اللُّغة الأمازيغية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مدَرّسة؛ مع التركيز على الكفايات التواصلية في السنتين الأولى والثانية، وإدراج الاستعمال الكتابي فيما تبقى من هذا السلك.
- إلزامية اللُّغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدَرّسة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- إدراج اللُّغة الإنجليزية في السنة الرابعة في أفق نهاية العشر سنوات الجارية؛ هذا المدى يسمح باستكمال توفير المدرسين والعدة البيداغوجية اللازمة لذلك في مستوى الابتدائي.

ج-التعليم الإعدادي:

- إلزامية اللُّغة العربية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدَرَّسة؛ ولغة التدريس الأساسية.
- يتم بالتدرج، تعميم تدريس اللُّغة الأمازيغية في التعليم الإعدادي في أفق تعميمها في باقي المستويات التعليمية.
- إلزامية اللُّغة الفرنسية في مستويات هذا السلك كافة، بوصفها لغة مُدَرَّسة. كما يتم- على المدى المتوسط- إدراجها لغة لتدريس بعض المضامين أو المجزوءات.
- إلزامية اللُّغة الإنجليزية في مستويات هذا السلك كافة بوصفها لغة مُدَرَّسة، والشروع في تطبيق هذا الاختيار في المدى القريب، وتعميمه في المدى المتوسط. هذا المدى يسمح باستكمال توفير المدرسين والعدة البيداغوجية اللازمة لذلك.

التعليم الثانوي التأهيلي:

- إلزامية اللُّغة العربية؛ بوصفها لغة مُدرسة، ولغة التدريس الأساسية.
- تعميم تدريس اللُّغة الأمازيغية بالتدرُّج.
- إلزامية اللُّغة الفرنسية، بوصفها لغة مُدرسة. كما يتم إدراجها لغة لتدريس بعض المضامين أو المجزوءات في المدى القريب.
- إلزامية اللُّغة الإنجليزية بوصفها لغة مُدرسة. كما يتم إدراجها لغة لتدريس بعض المضامين أو المجزوءات على المدى المتوسط.
- إحداث شُعب متخصصة في اللُّغات آدابها وثقافاتها وحضارتها.
- إدراج لغة أجنبية إلزامية ثالثة على سبيل الاختيار، لاسيما اللُّغة الإسبانية، مع مراعاة الخصوصيات والحاجيات الجهوية من اللُّغات.

وفي تحليلنا لهذا الشق، يبرز أن ما تذهب إليه الرؤية الإستراتيجية يسير في اتجاه ما

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رست عليه أغلب النماذج الناجحة في تدبير إدماج اللُّغات في المدرسة الوطنية، حيث نجد أغلب هذه التجارب تنحو منحى تدريس اللُّغات الوطنية، طيلة المراحل الأولية والابتدائية والإعدادية فقط ، حيث تصبح هذه اللُّغات هي لغات التدريس، وهي في الوقت ذاته اللُّغات المدرسة، ولا ينتقل التلميذ لاكتساب اللُّغات الأجنبية إلا في السن ما فوق 11 سنة، مع اختلاف طفيف في هذه التجارب، وهنا نستحضر تجربة ألمانيا، أما ما تتجه إليه هذه الإستراتيجية- موضوع الدراسة- من إدماج اللُّغة الفرنسية كلغة مدرّسة منذ الطور الأولي وطيلة الطور الإعدادي، مع اعتمادها في المدى المتوسط لغة تدريس بعض المجزوءات، فيؤكد بجلاء هذا التوجه النقيض للهندسة اللُّغوية المقترحة، والتي في نظرنا ستسير في اتجاه استدامة **التيه اللُّغوي** بالمدرسة العمومية.

٥ -التعليم العالي:

- ضمان تنويع الخيارات اللُّغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات والبحث.
- فتح مسارات لمتابعة الدراسة باللُّغات: العربية، والفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية، في إطار استقلالية الجامعات، وحاجات التكوين والبحث لديها، ومراعاة متطلبات الجهوية.
- تشجيع البحث العلمي والتقني بمختلف تخصصاته باللُّغة الإنجليزية.
- إحداث مسالك تكوينية ووحدات للبحث المتخصص في اللُّغتين العربية والأمازيغية، وفي اللُّغات الأجنبية.
- إدراج التكوين في كفايات التواصل بالعربية وبالأمازيغية في مؤسسات تكوين الأطر.
- إدراج وحدة مدرسة باللُّغة العربية في المسالك المدرسة باللُّغات الأجنبية في التعليم العالي، بالنسبة للمغاربة.

وفي هذا الشق يمكن الحديث على عدم تضمُّن الرؤية لإجراءات وتدابير عملية من شأنها وضع حد للارتباك الذي يعاني منه التعليم العالي في المغرب، خاصة في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المواد العلمية، حيث يتم تدريسها في المستويات الإعدادية والثانوية، والانتقال غير الطبيعي لتدريسها باللُّغة الفرنسية في المستوى الجامعي؛ مما يشكِّل عقبة كؤودًا أمام تطوُّر ملكات الطالب في هذه المواد، وهو ما يُفسِّر عدم قدرة الجامعة المغربية في ظل هذا الوضع اللُّغوي على تخريج كفاءات علمية أسوة بباقي شُعب العلوم الإنسانية، وأسوق في هذا السياق واقعة حكاها لي الدكتور أحمد شحلان[1]، حيث إنه ذات مرة كان برفقة البروفيسور الهلايدي، الذي كان آنذاك أستاذًا في كلية الطب بالرباط، وصدر له كتاب، وقام الدكتور شحلان بترجمة مقاطع منه باللُّغة العربية، وقرأها على مؤلِّف الكتاب، وهنا لم يُخف المؤلف اندهاشه، وإقراره بأن فهم من كلامه عددًا من المعاني لم تحضره وهو يؤلف كتابه بالفرنسية، وهي واقعة تعكس بجلاء قدرة اللُّغة على تفجير الكوامن المعرفية للإنسان، ويصدق عليها أن الإنسان لا يبدع خارج لغته، وهو ما يشر إليه الفيلسوف طه عبد الرحمن، حين قال: إذا أردت أن تفهم كانط لا بد أن تفكر باللُّغة الألمانية وليس فقط أن تقرأ بها»، وكل هذا يحيل إلى جدلية اللُّغة في ترابطها المتين مع توليد الفكر.

و-التكوين المهني:

- إدراج التكوين باللُّغة الإنجليزية في تخصصات ووحدات التكوين المهني، إلى جانب اللُّغات المعتمدة في التكوين.

ز-الملاءمة في تفعيل الهندسة اللُّغوية:

إن هذه الهندسة اللُّغوية تظل مفتوحة أمام الإغناءات الوظيفية اللازمة، في أثناء تفعيل مقتضيات هذه الهندسة، وفي ضوء التقييمات التي سيتم إنجازها بهذا الصدد.

يستلزم تفعيل الهندسة المقترحة توفير بعض التدابير المواكبة، من أهمها:

- وضع إطار مرجعي وطني مشترك للغات الوطنية والأجنبية المدرجة في المدرسة المغربية. من شأن هذا الإطار التمكين- على الخصوص- من:
- تحديد مستويات مرجعية للتمكُّن من اللُّغات، مبنية على مؤشرات محددة؛

1 – أستاذ بكلية الآداب بالرباط، ومدير مكتب تنسيق التعريب الأسبق.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تمكِّن من وصف دقيق لكفايات المتعلم في كل مستوى من مستويات المدرسة.

- تيسير حركية المتعلمين على المستويين الوطني أو الدولي؛ لمتابعة الدراسة واستكمالها باللُّغة المختارة.
- وضع نظام للإشهاد في اللُّغات لا ينحصر في حدود المدرسة، بل يمكّن من تعلُّم اللُّغات، والتحقق من مستوى التحكم فيها مدى الحياة.
- مواصلة تهيئة [1] اللُّغتين العربية والأمازيغية؛ وذلك بـ:
- بذل مجهود نوعي مكثف، من أجل تنمية اللُّغة العربية، وتحديث مناهج وطرائق ومضامين تدريسها، وأدوات قياس مستويات التمكُّن منها، عبر تهيئتها العلمية والتربوية، والثقافية والمعرفية، والإلكترونية والرقمية.
- مواصلة سيرورة تهيئة اللُّغة الأمازيغية التي أطلقها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية.
- الإسراع بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، المنصوص عليه في الفصل 5 من الدستور، باعتباره الفضاء الأمثل للاضطلاع «على وجه الخصوص، بحماية وتنمية اللُّغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية». على أن يضمَّ جميع المؤسسات المعنية بهذه المجالات.

---

1 – وذلك من خلال تأسيس الواقع اللُّغوي، بتحديد الوضع المجتمعي للغة أو اللُّغات الرسمية، ومكانتها الثقافية ذات الصلة بالهوية الاجتماعية، والاستعمال والتداول.

على المستوى الاجتماعي، التهيئة اللُّغوية تمرين علمي يهدف إلى التغيير الإرادي للغة، من خلال التدخل على مستوى متنها (هيكلها)، وذلك من أجل الاستجابة لحاجات المتكلمين بها، و/ أو على مستوى وضعها الاجتماعي. – السياسي من أجل ملاءمته مع تطلعات هؤلاء المتكلمين. هذا التدخل يتم على أساس تقييم وضعية اللُّغة، وتمظهر السياسة اللُّغوية، والتخطيط اللُّغوي وتفعيل العمليات.

من الناحية الإجرائية، تتركز مختلف عمليات التهيئة اللُّغوية في الجهود التي تدخل ضمن عمليات، مغيرة النسق اللُّغوي من حيث جوانبه: الشكلية، أو المعجمية والدلالية، أو التركيبية، أو التداولية، إلخ، في مواكبة للتحولات التي تعرفها حقول المعرفة والفكر والثقافة والتقنيات.

وعلى المستوى التربوي، تحدد التهيئة اللُّغوية وضع اللُّغات داخل منظومة التربية والتكوين، من خلال تخطيط لغوي مندمج يراعي الغايات التي يحددها المشروع المجتمعي للتربية والتكوين، ومتطلبات الارتقاء الفردي والمجتمعي، والعمل على تحديث طرق تعلُّمها واكتساب كفاياتها، وتيسير استعمالها داخل المدرسة وخارجها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بخصوص ما تضمنته الرؤية الإستراتيجية من تعزيز الصرح المؤسّسي الذي يُعنى بتعهد المشهد اللُّغوي، يمكن الإشارة إلى أن أكاديمية محمد السادس تمَّ التنصيص عليها منذ ما يقارب 20 سنة إبان وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولم تر النور، وهو ما يؤكد استحكام لوبيات لغوية ترفض أي زحزحة لمصالحها اللُّغوية، ولعل الخلاصة الأبرز في هذا المجال؛ هو عدم توفُّر هذه الأكاديمية ولا المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لأي سلطة Pouvoir تمكنهما من فرض الاختيارات اللُّغوية والقوانين المرتبطة بها، مثل غيرها من المؤسسات؛ كأكاديمية اللُّغة الفرنسية Académie Française التي تعتبر سلطة حاسمة في حماية اللُّغة الفرنسية، وغيرها من المؤسسات المثيلة.

- الارتقاء بمستوى التدريس والتأطير التربوي:

يكتسي تدعيم التكوين الأساسي والمستمر لمُدرسي اللُّغات والفاعلين التربويين عامة، أهمية خاصة في التمكين للُّغات المدرسة ولغات التدريس، وذلك يقتضي:

- سد الخَصاص في مدرسي اللُّغات والفاعلين التربويين (هيئات التخطيط والتوجيه والتفتيش...).
- تطوير القدرات اللُّغوية والتكوينية والمهنية للمدرسين والفاعلين التربويين؛ بتجديد التكوين والتكوين المستمر، ولا سيما ما يتصل بالتمكُّن من المقاربات والطرائق البيداغوجية الجديدة في ميدان تعلُّم اللُّغات، والتحكم في وسائط الإعلام والاتصال ذات الصلة بمنهجية تدريس اللُّغات والتدريس بها.
- تمكين المؤسسات التعليمية من المكتبات، ورقية ورقمية؛ تعزيزًا للتمكُّن من القراءة والكتابة والتعبير، باعتبارها كفايات لازمة للتمكُّن من اللُّغات.

أهداف الهندسة اللُّغوية الجديدة:

انطلاقًا من ذلك، فإن الهندسة المقترحة أسفله، تتغيا بلوغ الأهداف التالية:

- تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التمكُّن من اللُّغات: فهمًا وشفهيًّا، وقراءةً وكتابةً وتعبيرًا؛ ومن ثَمَّ جودة التعلمات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- جعل المتعلم عند نهاية التعليم الثانوي التأهيلي (البكالوريا) متمكنًا من اللُّغة العربية، وقادرًا على التواصل باللُّغة الأمازيغية، ومتقنًا للغتين أجنبيتين على الأقل، وذلك ضمن مقاربة متدرجة، تنتقل من الازدواجية اللُّغوية (العربية + لغة أجنبية) إلى التعدد اللُّغوي (العربية + لغتين أجنبيتين أو أكثر).
- إعطاء الدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة الأولوية في: ترسيخ الهوية، والانفتاح الكوني، واكتساب المعارف والكفايات والثقافة، والارتقاء بالبحث، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي.
- اللُّغة العربية لغة التدريس الأساسية. ويتم تفعيل مبدأ التناوب اللُّغوي[1] بالتدرُّج على أساس تدريس بعض المضامين أو المجزوءات باللُّغة الفرنسية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى القريب، وفي التعليم الإعدادي على المدى المتوسط، وباللُّغة الإنجليزية في التعليم الثانوي التأهيلي على المدى المتوسط.
- تمكين أُطُر التدريس والتكوين والبحث من تكوين مزدوج اللُّغة، مع التقيد التام في التدريس باستعمال اللُّغة المقررة دون غيرها من الاستعمالات اللُّغوية.
- مراجعة عميقة لمناهج وبرامج تدريس اللُّغة العربية، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية المعتمدة في تدريسها، والسهر على المزيد من تهيئة هذه اللُّغة في أفق تعزيز تحديثها وتنميتها وتبسيطها.
- مواصلة المجهودات الرامية إلى تهيئة اللُّغة الأمازيغية لسنيًّا وبيداغوجيا.
- مراجعة مناهج وبرامج تدريس اللُّغات الأجنبية طبقًا للمقاربات والطرائق التعليمية الجديدة.
- تنويع لغات التدريس، لاسيما باعتماد التناوُب اللُّغوي لتقوية التمكُّن من الكفايات اللُّغوية لدى المتعلمين، وتوفير سُبُل الانسجام في لغات التدريس بين

1 – خيار تربوي وآلية بيداغوجية يُستثمر في التعليم المزدوج أو المتعدد اللُّغات، يروم تنويع لغات التدريس، وتحسين التحصيل الدراسي فيها، عن طريق التدريس بها؛ وذلك بتعليم بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد باللُّغة الأجنبية. لكن يبدو أن اعتماد هذا الخيار سيفتح الباب أمام حالة من اللاحسم، خاصة في مجال معايير اختيار لغة تدريس بعض المجزوءات، وطبيعة المعايير التي ستُعتمد لاختيار هذه اللُّغة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أسلاك التعليم والتكوين.

إنَّ الحديث عن التناوُب اللُّغوي في هذه الرؤية الإستراتيجية، يقودنا إلى استحضار ثنائية ظلت مثار جدل مستمر مرتبط بالسؤال اللُّغوي في المدرسة العمومية، ويبرز بجلاء الخلط الرسمي بين لغات التدريس وتدريس اللُّغات، ونجد في هذه الرؤية ما يعزز ما ذهبنا إليه، حينما نجد فيها الحديث عن مبدأ «التناوب اللُّغوي»، دون الحديث عن إستراتيجية واضحة لكيفية تفعيل هذا المبدأ، ولا عن اللُّغات التي سيتم اعتمادها في هذا التناوب، وهو ما يؤدي إلى الخلط غير المفهوم بين لغات التدريس وتدريس اللُّغات، حيث سبق أكدنا أن أغلب التجارب الدولية الناجحة في مجال الهندسة اللُّغوية- إن لم نقل كلها- تعتمد بشكل حصري على لغاتها الوطنية في لغات التدريس؛ مما ينعكس بشكل جد إيجابي على ملكات المتعلم وتمكنه من المعارف. أمَّا الحديث الآن عن التناوب اللُّغوي فيمكن فهم مراميه من خلاله قراءته في سيرورة عدد من الإجراءات التي استبقتها الجهة الحكومية الوصية باعتماد مسالك للباكلوريا، سُميت «الباكلوريا الدولية»، ولكن في حقيقتها هي «باكلوريا فرنسية»؛ مما يجعلنا نخلص دون عناء إلى أن الغموض الذي يكتنف مبدأ التناوب اللُّغوي سيكون لا محالة في صالح استدامة الهيمنة الفرنسية في مجال لغات التدريس على حساب اللُّغتين الوطنيتين، وهنا لا يمكن للمرء أن يفهم كيف تأخذ لغة أجنبية مكاسب لا تملكها لغة وطنية هي الأمازيغية؟

خامسًا- الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الإستراتيجية: مقارنة ونقد:

يعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين بمثابة المشروع الإستراتيجي بالمغرب لإصلاح التعليم إن جاز تسميته، وقد كلف الملك الراحل الحسن الثاني ما سُمِّي آنذاك «اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين» بوضعه سنة 1999، وقد صُمِّم هذا الميثاق على قسمين رئيسين متكاملين:

تضمَّن القسم الأول المبادئ الأساسية التي تضمُّ المرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين والغايات الكبرى المتوخاة منه، وحقوق وواجبات كل الشركاء، والتعبئة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الوطنية لإنجاح الإصلاح.

أمَّا القسم الثاني فيحتوي على ستة مجالات للتجديد، موزعة على تسع عشرة دعامة للتغيير:

- نَشْر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي.
- التنظيم البيداغوجي.
- الرفع من جودة التربية والتكوين.
- الموارد البشرية.
- التسيير والتدبير.
- الشراكة والتمويل.

وقد تم الحرص في صياغة المبادئ الأساسية للإصلاح وتجديد مجالاته، على توخي الدقة والوضوح قدر المستطاع، مع الاستحضار الدائم لضرورة التوفيق بين ما هو مرغوب فيه، وما هو ممكن التطبيق. ومن ثَمَّ جاءت دعامات التغيير في صيغة مقترحات عملية، مقرونة كلما أمكن بسُبُل تطبيقها وآجاله (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص 4).

وقد شمل الميثاق إجراءات وقضايا ذات صلة بموضوع الدراسة، والمتعلقة بالسؤال اللُّغوي في المدرسة العمومية:

1 – التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم.

ابتداءً من السنة الأكاديمية 2000–2001، تُحدث أكاديمية اللُّغة العربية باعتبارها مؤسّسة وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بتخطيط المشروع المشار إليه أعلاه، وتطبيقه وتقويمه بشكل مستمر. وتضمُّ تحت سلطتها المؤسّسات والمراكز الجامعية المهتمة بتطوير اللُّغة العربية.

2 – من أجل تيسير استئناس المتعلمين باللُّغات الأجنبية في سنٍّ مبكرة وملائمة، وامتلاك ناصيتها فيما بعد، يتم اتباع التوجيهات الآتية بصفة تدريجية، وبقدر ما تسمح به الموارد البشرية والبيداغوجية الضرورية، ابتداءً من الدخول المدرسي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

.2001–2000

3 – يُدرج تعليم اللُّغة الأجنبية الأولى في السنة الثانية من السلك الأول للمدرسة الابتدائية، مع التركيز خلال هذه السنة على الاستئناس بالسمع والنطق.

4 – يُدرج تعليم اللُّغة الأجنبية الثانية ابتداءً من السنة الخامسة من المدرسة الابتدائية، مع التركيز خلال هذه السنة على الاستئناس بالسمع والنطق.

وفي قراءة نقدية لكل ما ورد في التقرير، والمرتبط بالسؤال اللُّغوي، يمكن القول: إنَّ جُلَّ تلك الإجراءات لم تستطع أن تذهب لأبعد مدى، حيث نجد أن أغلبها تم إعادة التنصيص عليه في الرؤية الإستراتيجية للإصلاح بعد مرور ما يزيد من عقد ونيف من الزمن، والذي يعتبر في مسار التطور الحضاري للأمم الشيء الكثير. وبرزت هذه الملاحظات النقدية في التقرير التحليلي «تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000–2013 المكتسبات والمعيقات والتحديات»، والذي صدر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ويقع هذا التقرير في 192 صفحة، وشمل في بعض فصوله ما يرتبط بأداء التلاميذ على مستوى اللُّغات (التقرير التحليلي، ص 114)، والإشكالية اللُّغوية (التقرير التحليلي، ص 114). ويؤكد التقرير أن «تقييم النقص اللُّغوي للتلاميذ يعدُّ أحد العوامل المعيقة لعمليات التعلُّم. كما بيّن التقويم، المستند إلى معطيات للدراسات المشار إليها، أن مكتسبات التلاميذ ضعيفة في القراءة والكتابة إجمالًا، والحال أنها تشكلان الأساس الذي تنبني عليه التربية ونظامها. فقد أصبح التباعُد بين لغة التدريس بالثانوي واللُّغة المستعملة بالعالي إشكاليًّا. وبالرغم من التدابير التي اتخذتها بعض الجامعات لإرساء اختبارات التدقيق اللُّغوي ومراكز اللُّغات؛ فإن مستوى طلبة التخصصات العلمية في الفرنسية، غالبًا ما لا يرضي الأساتذة؛ مما يساهم في الانقطاع المكثف للطلبة عن الدراسة في السنة الجامعية الأولى. لذلك، يبدو تأهيلهم اللُّغوي صعبًا، خصوصًا مع عدم توافر العدد الكافي لمدرسي اللُّغات – كمًّا وكيفًا – وعدم ملاءمة الأساليب التعليمية لحاجيات هؤلاء الطلبة».

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ثم يعود التقرير ليؤكد «تنصيص الميثاق على تنويع لغات تدريس العلوم والتكنولوجيا، وتحقيق الانسجام في لغة التدريس بين التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم العالي؛ من أجل ضمان أوفر حظوظ النجاح الأكاديمي والمهني للمتعلمين». كما نصَّ على «تدريس الوحدات والمجزوءات العلمية والتقنية الأكثر تخصصًا من سلك البكالوريا، باللُّغة المستعملة في الشُّعب والتخصصات المتاحة لتوجيه التلاميذ إليها في التعليم العالي» (المادة 114). ولتحقيق هذا الانسجام دعا الميثاق أيضًا إلى العمل «تدريجيًّا على فتح شعب اختيارية للتعليم العلمي والتقني والبيداغوجي، على مستوى الجامعات باللُّغة العربية، موازاة مع توافر المرجعيات البيداغوجية الجيدة والمكونين الأكفاء» (المادة 114). غير أن هذه التوصيات لَمَّا تُطبق حتى الآن.

ويخلص لخلاصة واضحة، مؤداها: أنه «في جميع الأحوال، تظل الاختيارات اللُّغوية غير محددة بدقة، كما أن التخطيط اللُّغوي- الذي يمنح لكل لغة (للعربية والأمازيغية كلغتين رسميتين للبلاد، وكذلك للغات الأجنبية) موقعًا داخل نظام التربية والتكوين، باعتبارها لغة تدريس ولغة مدرسة- لم يوضح بما فيه الكفاية. لذلك، فإن عدم الانسجام اللُّغوي المميز لنظام التربية والتكوين، يقتضي إعادة التفكير في السياسة اللُّغوية ببلادنا، في أفق تحقيق توازن دائم بين مبدأ العدالة اللُّغوية ومطلب التحكم في اللُّغات الأجنبية» (تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 ص 156).

أمَّا فيما يخصُّ بعض المؤسسات العلمية التي يُناط بها مهام العناية الأكاديمية- وأخص هنا «أكاديمية محمد السادس للغة العربية»- فنجد أن الميثاق قد سبق وأشار إلى ضرورة إخراجها لحيز الوجود، وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن تعود الرؤية الإستراتيجية لتؤكد المطلب نفسه، بل أكثر من هذا نجد كذلك مشروع القانون التنظيمي رقم 16,04 والمتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية يتضمن من بين مؤسساته الفرعية أكاديمية محمد السادس، الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول جدية هذه الترسانة القانونية والمرتبطة بهندسة وتنظيم الوضع اللُّغوي ببلادنا.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أداء التلاميذ في اللُّغات:

أمَّا عن أداء التلاميذ في اللُّغات والتمكن منها، فقد خلص التقرير إلى أن «تعزيز تدريس اللُّغتين العربية والفرنسية وباقي اللُّغات الأجنبية وتحسينه، هو تحدٍ جوهريٌّ للسياسات التربوية في المغرب. وقد اعتبر الميثاق الوطني تمكُّن التلاميذ المغاربة من اللُّغات ضرورة لتعميم تعليم جيد»، بل طالب في معرض تقييم تمكُّن التلاميذ من اللُّغات بضرورة «تقييم أداء التلاميذ في اللُّغات على أساس ما أوصى به الميثاق، وهذا يستحق دراسة خاصة ومعمقة، تتجاوز إطار هذا التقييم الشمولي. ومع ذلك، فإن تقييم مكتسبات التلاميذ في المجال اللُّغوي يمكِّن من الوقوف على الإنجازات المحققة على مستوى تدريس اللُّغات، بإيجابياتها ونواقصها. إن مكتسبات التلاميذ في مادتي اللُّغة العربية واللُّغة الفرنسية بعيدة عن المستوى الذي حدده الميثاق. لقد أبرزت نتائج (PNEA) 2008 أن أغلبية التلاميذ الذين شاركوا في هذه الدراسة لم يتمكنوا من الحصول على المعدل. إن نسبة التلاميذ الذين حصلوا على أقل من 50 نقطة نسبة مرتفعة جدًّا. وتتراوح، بالنسبة للغة العربية، بين 63 ٪".

تقرير رسمي آخر يلفت الانتباه لهذه الإشكالية، يتعلق الأمر بـ "تقرير المجلس الأعلى للتعليم عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها، الصادر سنة 2008، يؤكد على الإشكالية نفسها، حيث ينص على أنه: " تمثل إشكالية اللُّغات عائقًا أمام تحسين جودة المنظومة التربوية، فهي تمسُّ جانبين اثنين: " لغات التدريس، وتدريس اللُّغات". يهمُّ الجانب الأول اللُّغة المستعملة في تدريس المواد، وعلى الأخص المواد العلمية"، بل أكثر من ذلك كله يؤكد التقرير بوضوح أن هناك «استعمالًا لخيار غير متناسق للغة التدريس في منظومة التربية والتكوين»، إذ يتميز مسار التكوين إلى نهاية الثانوي التأهيلي في تدريس المواد العلمية باللُّغة العربية. مقابل ذلك، «يطغى استعمال اللُّغة الفرنسية في التدريس والتعلم في التكوين المهني وفي التعليم العالي، لا سيما في الشُّعب العلمية والطبية والتقنية. يحدث هذا مشاكل حقيقة على مستوى اكتساب المعارف والكفايات» (تقرير المجلس الأعلى للتعليم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها، 2008، ص)، لينتقل التقرير، وينص في جانب آخر خلاصةً واضحةً، مؤدَّاها: «غياب سياسة وطنية لغوية واضحة، رغم أن الميثاق اقترح مشهدًا لغويًّا متنوعًا، تحكمه روابط التفاعل الإيجابي بين اللُّغات» (تقرير المجلس الأعلى للتعليم عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها، 2008، ص 72).

سادسا – خلاصات:

يتضح من خلال قراءتنا السريعة للرؤية الإستراتيجية للإصلاح، والتي لا يمكننا أن ندعي أننا أحطنا بجميع مفاصل الموضوع؛ وبالنظر لما واكب هذا الورش[1] من تقارير ودراسات رسمية، وبحسب اطلاعنا وتتبُّعنا للموضوع كباحثين- أن السؤال اللُّغوي موضوع بالغ الأهمية، لم ينل بعدُ نصيبه لدى الباحثين من أهل الاختصاص. كما لم يحز ما يكفيه من تتبُّع علمي وتمحيص منهجي؛ للوقوف على تفاصيله الدقيقة، باعتباره أعقد الإشكاليات التي لم تستطع المدرسة المغربية الانفكاك منها، بله الخلوص والاهتداء إلى حلول لها.

وفي الختام أؤكد على جملة من الخلاصات التي هي من بنات وحي هذه الدراسة المتواضعة، حيث أصبح من الواجب العمل على تدقيق عدد من المرجعيات المؤطرة للهندسة اللُّغوية «التناوب اللُّغوي/ اللُّغات الأكثر تداولًا»، حيث نجد أن جُلَّ الإحصائيات الدولية التي تتناول اللُّغات الأكثر تداولًا عالميًّا تؤكد حقيقة واحدة، وهي تراجع اللُّغة الفرنسية إلى مراتب متدنية، لكن لا تزال تحكم قبضتها على المدرسة الوطنية، شأننا في ذلك شأن كل المستعمرات الفرنسية، التي تعتبرها ما أسميه دائمًا بـ «الفضاءات الحيوية Espaces vitales»، والتي تشكِّل متنفسًا لغويًّا

1 – نقصر هنا ما تم إصداره قبل الانطلاق في اعتماد الرؤية الإستراتيجية للإصلاح من تقارير مست عدة مجالات؛ كتقرير تقييم الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبعض الدراسات التشخيصية التي أصدرها المجلس الأعلى للتعليم في صيغته القانونية ما قبل دستور 2011.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

للغة الفرنسية ومن خلالها لثقافتها. وحسبي هنا التأكيد على أنني لستُ معاديًا للغة الفرنسية، بل أعتبرها لغة حضارة الأنوار، لكن هذا لا يمكنه أن يكون مبررًا في كبح انفتاح مدرستنا الوطنية على اللُّغات العالمية التي أصبحت بإجماع الناس مفتاح البحث العلمي العالمي. كما أن من بين الخلاصات: ضرورة تقييم علمي منهجي للهندسة اللُّغوية في المدرسة العمومية، والجواب على سؤال: «لماذا المدرسة العمومية غير قادرة على تمليك اللُّغات للمتعلمين»؟ وكذا الإسراع بإخراج القانون التنظيمي للغات والثقافة المغربية، باعتباره الإطار العام للهندسة اللُّغوية في أبعاده الإستراتيجية والعامة، والحسم في الازدواج اللُّغوي على مستوى التعليم العالي، حيث لم يعد من المقبول ومن الطبيعي تدريس العلوم باللُّغة العربية في كل مستويات التعليم الابتدائي حتى الثانوي، ويتم اعتماد اللُّغة الفرنسية في التعليم العالي؛ مما يشكل نافذة للهدر العلمي لعدد من الطلبة في الجامعات المغربية. مع ضرورة إيلاء اللُّغات الوطنية العناية الكافية في الهندسة اللُّغوية. وقمين في هذا السياق، لا تخفى أهمية تبيان العلاقة بين اللُّغة والسلطة، مثلما لا تخفى أهميتها في تطوير وإغناء التمكُّن من اللُّغة، وتحديث أدوات قياس لما أضحى يُعرف اليوم بـ «الافتحاص اللُّغوي Audit linguistique»، وهو مفهوم حديث نسبيًّا، يمثل أولى مراحل التخطيط اللُّغوي، كما أنه تحقيق شامل في الاحتياجات اللُّغوية لمؤسّسة ما؛ بهدف وضع برنامج لغوي يحدد المهارات والموارد اللُّغوية المتوفرة، والأهداف اللُّغوية المنشودة في هيكلتها التنظيمية؛ لمواجهة التحديات التي تفرضها بيئة متعددة اللُّغات (الحجمري، 2016، ص 14).

ونزعم أن السياسة اللُّغوية- كما قال الفاسي الفهري- أولًا، قبل أن تكون مسألة توجهات أو خطط. ومن الواضح أن التوجهات أو الإجراءات اللُّغوية التي قد تعمد إليها الحكومة لا يمكن أن تقفز أو تستغني عن آليات السياسة الديمقراطية، التي تتطلب مشورة الشعب أو استفتاءه في شؤونه اللُّغوية «(الفاسي الفهري، 2013، ص82)، فقد أصبحت «السياسات اللُّغوية جزءًا لا محيد عنه في كل سياسة؛ نظرًا لارتباط اللُّغة بالسيادة، وبحدود الدولة، وبالسياسات الثقافية والاقتصادية،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والحقوق الفردية والجماعية، إلخ. وترفد نظرية السياسة اللُّغوية Language politics وخطط التوجهات اللُّغوية Language policy كذلك من تعددية الأبعاد والمجالات والمناهج والمقاييس التي تساهم في بنائها من جهة، وإمكان مقارنتها وتقييسها وتقييم نجاعتها، إلخ، من جهة ثانية» (الفاسي الفهري، 2013، ص82). من غير المحتمل أن ينجح تنفيذ السياسة اللُّغوية دون إحداث تغيير في الوظائف التي تؤديها اللُّغة (السياسة اللُّغوية)، ولا يحصل نجاح في تنفيذ السياسة اللُّغوية إلا بعد أن تُوظَّف اللُّغة لأداء مهام جديدة (كوبر، 2006، ص 333).

وفي الختام، أعود فأقول: إن أكبر منفذ لتجاوُز الإشكالية اللُّغوية بالمدرسة الوطنية هو عدم رهن السؤال اللُّغوي لتقلبات موازين القوى السياسية، ولرغبات فاعل دون آخرين، مستلهمًا مع بعض التنسيب قول الباحث التونسي عبد السلام المسدي: «لتعلم معي منذ البدء أن اللُّغة أمرٌ جلل، بل لولا خشية المظنات واتقاء انفلات التأويل لقلنا: إن اللُّغة أجلُّ من أن تُترك بيد السياسيين؛ والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي» (المسدي، 2011، ص 7).

المراجع:

- **التقرير التحليلي «تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 المكتسبات والمعيقات والتحديات»** (2016). المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المغرب.
- الحجمري، عبد الفتاح. (2016). **جدوى التخطيط اللُّغوي اليوم**. مجلة التعريب. العدد 56. الرباط: مكتب تنسيق التعريب.
- **الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015–2030** (2015). المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. المغرب.
- الفهري، عبد القادر. (2013). **السياسة اللُّغوية في البلاد العربية**. ط 1. بيروت: دار الكتاب الجديد.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المسدي، عبد السلام. (2011). **العرب والانتحار اللُّغوي**. ط 1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين.(2000). اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، المغرب.

تقرير المجلس الأعلى للتعليم عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها (2008). المجلس الأعلى للتعليم، المغرب.

دربال، بلال. (2014).**السياسة اللُّغوية المفهوم والآلية**. مجلة المَخْبَر. جامعة باتنة. العدد 10.

كالفي، لويس. (2008). **حرب اللُّغات والسياسات اللُّغوية**. (ترجمة: حسن حمزة). ط1. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

كوبر، روبرت. (2006). **التخطيط اللُّغوي والتغير الاجتماعي**. (ترجمة: خليفة أبو بكر الأسود). ط1. بنغازي: مجلس الثقافة العام.

Henning Bergenholtz & Mia Johnsen, (2006) Language Policy and Communication Policy – Same Same but Different, The Journal .of Language and Communication Studies no 37

,The Canadian encyclopedia

/http://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/about

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

جَدل المسألة اللغوية في المغرب: بحثٌ في اختيارات وتداعيات القانون - الإطار 51.17

عدنان بن صالح [1]

ملخص:

نَظرًا للأهمية الإستراتيجية للمسألة التعليمية، وبمقتضى دورها الرائد الرّافع بمستوى الشّعوب ثقافيا وفكريا وحضاريا؛ أوْلَى رجالات ونساء الحركة الوطنية منذ فجر الاستقلال وآخرينَ مِن بَعدهم اهتماماً مُقدّرا بالقضية التعليمية للبلد؛ وجهوداً محمودة في خِضمّ معركة الإصلاح الوطني الشامل، وتَفعيلاً لتطلُّعات عَهد الاستقلال وما بَعده في الارتِقاء بالتربية والتعليم والتكوين البحث العلمي.

فَمِن اللجنة المَلَكية لإصلاح التعليم (1957)؛ مروراً بلجنة التربية والثقافة (1959م) عُروجاً على المجلس الأعلى الأوّل للتعليم، فاللَّجنة الوطنية للتعليم؛ فالميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000)؛ لا زال المغرب يَعمل جاهِداً للتوصُّل إلى إصلاح تعليمي حقيقي ومُشارك في الإنتاج الحضاري وفاعِل في الساحة الدولية.

واليوم؛ يَشرع المغرب في اعتماد (الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم) في سياق اجتماعي وسياسي خاص، الأمر الذي يُحتِّم على الجهة الوصية على قطاع التعليم بالمغرب الدُّخول في زمن الإصلاح واحترام مبادئه وتقدير أولويته وعُمقه الدستوري والمُجتَمعي، والإنصات العميق والصّادق إلى دعواتِ ومطالب المجتمع المدني الحريصة على المسألة التعليمية وسُبل النهوض بها. وتَتَأسَّسُ أهداف الورقة البحثية هذه في تسليط الضوء على مناطِق الهشاشة والتناقُضات في القانون – الإطار، وبالأخص ما تَعَلَّق بالمسألة اللغوية فيه، من خلال مُقتَرَب وصفي تحليلي نقدي، مقرون بجملة من المبادئ والاقتراحات التي نرى وَجاهة الأخذ بها والتَّنبُّه الحكيم إلى ما قَدْ تُفضي إليه مُخرَجات وسنوات تطبيق القانون من أَضرار على اللغة الوطنية المشتَرَكة.

1 –باحث جامعة عبد المالك السَّعدي، تطوان – المغرب، ناشط مدني ومُهتَمّ بقضايا الفكر وشؤون التربية والتعليم.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

توطئة:

إنّ إصلاح التّعليم لا يمكن تَصوُّرُه بمعزِلٍ عن إصلاح مُجمل مُستويات النظام التعليمي، والتخطيط للتعليم وسنُّ سياسات لغوية لا يكونُ إلاّ في إطار التخطيط للمجتمع ككلّ؛ ويبدو أنَّ القانون الإطار الجديد الذي أعَدَّه «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي»، وأحالَتْه الأمانة العامة للحكومة المغربية على المجلِس الحكومي يوم 26 دجنبر 2017م، وتناقَلته وسائل الإعلام وعدد من الهيئات والفعاليات المدنية؛ جَاء غيرَ عاكِسٍ لطموحات ومرجعيات وتطلّعات الأمة المغربية، مُعبِّراً عن سياسة تعليمية لا تتوخّى – بجِدٍّ – أن يكون تعليمنا ووطنا في المكانة اللائقة بهما في العالم، ومُعيداً جَدل «لغات التدريس وتدريس اللغات» إلى واجهة النقاش العمومي والعلمي، من أصْلِ إشكالات وقضايا أخرى تُثير الجَدَل في مشروع القانون.

واعتبارا لكون اللُّغة العربية إحدى المقوّمات الأساسية للهوية والشعب المغربي، ومِن أجل تدارُك الارتباك والتردّد الذي طَبَع السِّياسات الرسمية في ميدان التعريب والتدريس باللغة الوطنية؛ ونظراً للإشكالات الخِلافية التي يتفجَّر بها النصّ/ المشروع؛ فإننا نُساهم في هذه الورقة البَحثية بالإدلاء بالرأي والنقد والاعتراض وتقديم جُملة من الملاحظات والاقتراحات إزاء عدد من القضايا ذات الصِّلة بالشأن التعليمي والجامعي التي جاء بها مشروع القانون – الإطار 17 , 51، وبالأخص المسألة اللغوية.

المطلب الأوّل: المَسْألة اللُّـغوية في مشروع القانون – الإطَار؛ توصيفات واعتراضات:

إنَّ الـمتتبِّع للنِّقاش المحتَدِم حول إشكالية السِّياسة اللغوية وتردّي الكفايات اللغوية لدى كثيرٍ مِن الـمُتَمَدْرِسين بمختلِف أسلاك التعليم العمومي، وصعوبة الحسم التي لا تزال قائمة في ما يَتَعَلَّق بتَدريس اللُّغات ولغات التدريس، رغم أنَّ دستور المملكة قَد حَسَمَ في مَسألة اللُّغة، ونَصَّ على أنَّ اللغة العربية هي اللُّغة الرسمية للبلاد إضافةً إلى اللغة الأمازيغية المطلوب تعزيزها والدّفع بإدماجها (الدستور 2011)، يلمَس ذلكم التضارب وسوء الاستقرار اللغوي في منظومة التربية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والتكوين، وتُطالِعه محاولات الالتفاف والاستبدال التي تقوم بها بعض الجهات في الدولة والمُجتمع على السواء، والخلْط الـمُتَعَمَّد بين التّـدْريس بِلغة مُوحّدة وجامعة على غرار ما نعرفه عن مجتمعات غربية وعربية عديدة[1]، وبين حاجتنا إلى الانفتاح العقلاني على اللغات العالمية، هذه التجاذبات والتقاطبات تجعلنا نشُكّ في دعاوى تعريب التعليم[2]، وعدم الثقة في تِكرارية الإجراءات والتدابير المُتخذَة في مجال التَّعريب عموما وتعريب التعليم العمومي على وجه الخُصوص، والاعتراض على مضامين بنود وموادّ القانون – الإطار الجديد، وبالأخص المادّتين (28) (29)، لِـمَسِّها بقضية اللغة[3] (الجابري، 2003، ص: 91)، والعامِل اللُّغوي الذي يُجسِّدُ لدى المُجتمع اللغوي أهمَّ عوامل الشعور الفردي والجماعي بالانتماء والامتلاء الـهُوِّي والوطني، والولاء لحضارة مُعيّنة ولمجتمعٍ مُحدّد.

وسنُقصِر هذا المبحث مِن الورقة على ثلاثة عناصِر أساسية، تستدْمِج الاستقراء في مَتن النص القانوني، وتَستحْضُرُ مرجعيات ومَظانِّ ودراسات في الموضوع، وتُسجِّل اعتراضات وملاحظات على المواد المعنية بالشأن اللغوي، في نَسَقِيتها داخل النص/ المشروع، وفي السياق السابق والراهن للمسألة اللغوية في المنظومة التعليمية، وفي اتِّساقِ أو افتراقِ مُقدِّمات ومُخرَجات المواد المذكورة، علميا وعمَليا، وتأثيرات ذلك على التعليم في ذاته، والمجتمع المغربي.

1) في توصيف [4] مُحتويات المادَّتين:

يَـتَعيَّن إيرادُ بعض العبارات والجُمَل الـمُضَمَّنة ضمن المادتين 28/ 29، من القانون – الإطار، كَشْفاً عن ملابَسات ما تُثيره وتُضمِره، ولتَنْبَنِيَ الاعتراضات على ذات النصوص لا في إطار تأويل يتقصَّد مرامِيَ غير علمية.

---

1 – البرازيل، الصين، إسبانيا، تركيا، اليونان..

2 – التي تُكمِل عامَها الستّينَ منذ تمَّ إقرارها من طَرف اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1957م.

3 – واللغة «هي الوعاء الذي تنصهر فيه الهوية ووحدة الوطن والمواطَنة، ففي هذا الوِعاء وبه تتحقَّق المشاعر ووحده الفكر ووحدة الذاكرة ووحدة التطلعات.. فاللغة جُزء من الكيان، من كياننا كمغارِبة..»/ انظر: (الجابري) محمد عابد: «مواقف، إضاءات وشهادات، العدد 14»، (قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه)، الطبعة الأولى أبريل 2003م، دار النشر المغربية أديما، توزيع سبريس، ص: 91، ومِن هنا أهمية انشغالنا بهذه المسألة البالغة الحساسية ضمن مشروع القانون الإطار الجديد، وتخصيص هذه الورقة البحثية لإشكالية لغة التدريس وتدريس اللغات وارتباطها بالهوية.

4 – لمزيد بيان وتفصيل، يُطالَع نص مشروع القانون الإطار51.17 كاملا، وبالأخص مادّيته (28) (29)، المقصودتان بالتوصيف هنا، وذلك بالاطلاع على الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة المغربية. www.sgg.gov.ma

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بدءًا ؛ يمكن تقسيم أو تصنيف مضامين المادتين إلى «مبادئ عامة» و«حُزمة إجراءات»، فضلاً عن «الجهاز المفاهيمي» و«البِنية اللغوية» الـمُعتَمَدة؛ ثمَّ الشروع في مناقَشة المضامين في كُلِّيتها، واستِخلاص بعض النتائج والتأثيرات (القريبة – البعيدة) التي لا شَكَّ سيُحدِثها المشروع، وفي المتن منه إشكالية لغات التدريس وتَدريس اللغات في منظومات التَّعليم الأساسي والعالي.

2) **مدْخَل منهجي وتوضيحات عِلمية:**

على امتداد عقود مِن استقلال المغرب؛ بَقيت السياسة التعليمية تتأثر بما يَفرضه الواقع، وتنزاح عن المقاربة العلمية[1] للقضايا والإشكالات التي تمَسُّ كل ما له صِلة بمنظومات التعليم، ولا تزال الذاكرة الوطنية تستحضر الضَّغط «مِن أسفل» الذي أحْدَثته الجماهير الشعبية سنة حصول المغرب على استقلاله على المسؤولين السياسيين والتربويين والمجلس الوطني الاستشاري[2]؛ الأمْر الذي دَفع بهؤلاء إلى تَبَنّي واعتماد المبادئ الأربعة المعرفة: (التعميم، التوحيد، التعريب، المغْرَبَة)، والتي لم تكُن في الأصْل ناشئة أو مُحْدَثَة مِن «تخطيط تعليمي» ولا «سياسة تعليمية» ولا تعبيرا عن «اختيارات وطنية» للدولة الحديثة؛ وإنما استجابة لمطالِب ساهَمَ فيها تَداخُل الاجتماعي بالثقافي بالتاريخي والواقع، متمَثِّلا في ضَغط الشارع ومطالِبه.

واليوم نحن بِصدد مشروع قانون – إطار لا نَقطَع بعَدَم اتصاله بالواقع وتأثيرات هذا الأخير على بعض موادّ ومضامين القانون،[3] تَستوقِفنا مجموعة مِن «الاختيارات الرسمية» للدولة تُجاه قطاع التعليم، تعمل على «التخطيط» لها، نظريا وعمليا.

لنتوّقف أوَّلاً مع أهمّ المفاهيم/ الإشكاليات التي استأثرت باهتمامنا في المادّتين

---

1 – الانطلاق من مقاربة معرفية علمية ركن أساس، ذلك أنَّ اعتماد المقاربة التشاركية التي تفتح الباب أمام التوافقات السياسية لا يجب أنْ تؤثِّر على المضمون المعرفي والنظام البيداغوجي للتعليم، وذلك ما يتطلب استحضار رأي الخبير العلمي الموضوعي والكفء الوطني – في حدود الخبرة – بما يجعل الإصلاح ذو سند علمي ومعرفي بعيدا عن الديماغوجية والسياسوية الضَّيقة، التي جَنَت الفَشل وخيبات الأمل في قطاع التعليم منذ 1957 إلى اليوم نظرا للحلول التوفيقية والترقيعية، وللارتجالية والإجراءات المؤقّتة التي اعتمدتها النخبة والحكومات والمسؤولين.

2 – تَمَّ حَلُّ المجلس الوطني الاستشاري الذي كان يرأسُه القيادي البارز في حِزب الاستقلال الأستاذ (المهدي بن بركة) في أبريل من العام 1959م.

3 – خصوصا ما تَعَلّق منها بمراجعة البرامج والمناهج، وإعادة هيكلة التعليم العالي والأساسي، وقضية الخرّيجين ومتطلّبات سوق الشغل، ورسوم التسجيل، وتحديد سنوات التمدرس، ولغات التدريس وغيرها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

28/ 29 من القانون، وهي: «الهندسة اللغوية L'ingénierie Linguistiques»،[1] «السِّياسة اللغوية»،[2] «الدور الوظيفي للغات»،[3] «التعددية لغوية»[4]، «التناوب اللغوي»[5]، «الخيارات اللغوية»[6]؛ وإنْ كانَت في مجمَلها وفي سياق الفقرات التي وَرَدت فيها لا تعدو الطابع الإنشائي الـمُبهَم، ويكتنِفها الغموض والتّمييع والفوضى المفاهيمية، وغياب الدِّقة.

ويبدو أنّ مفهومَ «السِّياسة اللغوية» أجدَر في هذا المقام بالفَحص والتدقيق والتَّعليق، لما ينطوي عليه مِن «عقلية مُعيَّنة» و«نَزعة أو رؤية للدولة» و«اختيارات حاكِمة» و«ومُوَجِّهات في النّظر والممارسة» و«أهداف إستراتيجية»، ولارتباطه بصناعة القرار اللغوي في البلاد، خاصة وأنَّ المتخصِّصين[7] وأصحاب النَّظر العلمِي في الموضوع يَعْتَبرون أنَّ هذا المفهوم والمفاهيم التي ذكرْنا أعلاه؛ يتجاوَزُ أو تتجاوَزُ كونُها مُجرَّد مُصطلحات أو مفاهيم على حدِّ ما نوصِفُها به في هذه الورقة؛ بل الهندسة اللغوية، وبالأخص السياسة اللُّغوية عِلمَيْن، وفروع مِن علوم قائمة بذاتها،

---

1 – انظر الصفحة 21 من مشروع القانون – الإطار رقم 17, 51 في نُسخته العربية، ومصطلح «الهندسة اللغوية» يُعدُّ من أوائل المصطَلَحات التي ظهرت في الدراسات اللغوية الاجتماعية، والهندسة اللغوية فَرع من فروع اللغويات التّطبيقية.

2 – نفسه، ص: 21

3 – نفسه، ص: 22، ومن وظائف اللغة؛ نذكر: (التعبيرية – المرجعية – السياسية الوطنية – الشِّعرية..)، ويُضيف الدكتور (عبد القادر الفاسي الفِهري) بُعدَين أو وظيفتين أخْرَيَتين للغة: (الـلَّـغو – التواصل).

4 – نفسه، ص: 22، يُميِّز الدكتور (الفاسي الفهري) في التعددية اللغوية بين: (تَـعَدُّد بَوتَقَة)، و(تَعَدُّد فُسيفساء).

5 – «يتعلق الأمر بتجربة دولية خلاصتها أنَّ: لغة التدريس الأساس في التعليم يجب أن تكون لغة البلد، مع إمكانية تدريس بعض المضامين أو المجزوءات ضمن المادة التعليمية الواحدة بلغة أخرى، قد تكون هي اللغة الفرنسية أو الإنجليزية. وهي تجربة معتَمَدة في بعض دول الاتحاد الأوربي. ولكي أوضح أكثر أقول: على سبيل المثال؛ إنَّ أستاذ مادة الفلسفة، يُدَرِّس المادة باللغة العربية لكن يمكنه أنْ يُدَرِّس نَصًّا فلسفيا لفيلسوف مُعَيَّن - لِيَكُن رينيه ديكارت مثلا - باللغة الأصلية التي كُتب بها، على اعتبار أنَّ ترجمَتَه إلى العربية قد تُفْقِدُه الكثير مِن مَعَانيه». / مُقتَطَف مِن حوار أجراه الصحفي في جريدة (أخبار اليوم) الأستاذ «إسماعيل حمودي» مع الدكتور «خالد الصمدي»، حينَ كان مستشاراً لدى رئيس الحكومة السابق الأستاذ (عبد الإله بن كيران) لشؤون التربية والتكوين.

6 – نفسه، ص: 23

7 – نذكُر منهم: البروفيسور (جيمس طوليفسن) صاحب كتاب: «السياسة اللغوية وتعليم اللغة» 2002، والدكتور (لويس جون كالفه) مُؤلِّف: «السياسات اللغوية» سنة 2009، والدكتور (روبرت كوبر) مؤلِّف كتاب: «التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي» 2006م. ومن العالم العربي نذكُر كُلاً من: (عبد القادر الفاسي الفهري) صاحب عِدّة مُؤلَّفات في هذا الباب، أهمّها إصداره الجديد «السياسة اللغوية في البلاد العربية» الصادر سنة 2014م، (عبد السلام المسدِّي) مؤلِّف كتاب: «العرب والانتحار اللغوي» سنة 2011م، (عبد العالي الودغيري) مؤلِّف كتاب: «اللغة والدين والهوية» 2000م، (آمنة إبراهيمي) التي ناقَشت أطروحتَها للدكتورة في موضوع «التخطيط اللغوي ووضع اللغة العربية بالمغرب» سنة 2003م، (علي القاسمي)، (محمد نافع العشيري)، (محمد الذّوادي) وغيرهم.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

و«سياسة» ضِمن سياسات عمومية تضطلع فيها الدّولة إزاء أهمّ قضايا المجتمع والوطَن بدور أساسِيٍّ وحاسم.

المفهوم الوارد أعلاه غالبا ما يُذكَر في سياق مرادِفات[1] أخرى وعائلة من المفاهيم ذات الصلة بعلم اللسانيات الاجتماعية، وقد كانت المدرسة التشيكوسلوفاكية أو ما يُطلَق عليه (حَلَقة براغ) سبَّاقة إلى مجال إقرار السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ثمَّ كان أنْ اندرَج المفهوم ضمن حَقْلَي (علم اللغة التطبيقي) و(اللغويات الاجتماعية)، للتخطيط للوضعيات وحَلّ المشكلات التي تعترض لها اللغات الوطنية مجتَمعيا ودراسيا وتدريسيا، ولعلَّ الهدف الذي تصبو إليه السياسة اللغوية لأيّ بلد يتمثَّل في «حَلّ المشاكِل اللغوية البَـحْتة»[2] (روبرت كوبر، 2006، ص: 77)، لتعالُقِها وتلازُمِ دَخْلِها ومُخْرَجِها بالحياة العامة ومصير الأجيال ومُستقبل الثقافة والاقتصاد والمعرفة على الإجمال.

ومِن المعلوم أنَّه يتوجَّب على المخطِّط للشَّأن اللغوي أنْ يكون على دراية بلُغَة المجتمع ومكوّنات اللِّسانية المجتمعية والتاريخية، وخبيراً بقضايا لغة المجتمع قَبل أيِّ شيء آخر، لتَضطلع السياسة اللغوية بأهدافها الـمتوخّاة منها، كـ:

- إزالة التَّعددية اللُّغوية والإبقاء على لغة واحدة تُصبِح هي اللغة القومية الرسمية[3]؛
- تبَنِّي التعددية اللغوية والاعتراف بها[4]؛
- تَبَنِّي لغتين رسميتين والاعتراف بهما لأنهما تتوافَقان مع التركيبة اللغوية

1 – منها على سبيل المثال: التطوّر اللغوي – التنمية اللغوية – التنظيم اللغوي – التخطيط اللغوي – التخطيط الألْـسُنِي..

2 – يتوسَّع الدكتور (كوبر) روبرت في كتابه: «التّخطيط اللغوي والتّغيير الاجتماعي»، تَرجمة: خليفة أبو بكر الأسوَد، إصدار مجلس الثقافة العام، ليبيا، طبعة 2006، ص: 77 فيشَرح الأهداف الاجتماعية والثقافية التي يقوم بها التخطيط أو السياسة اللغوية في بلد من البُلدان، فليُطالع كتابه هذا لمزيدٍ من الفائدة.

3 – ولِتِمَّ هذا الأمر، لا بُدَّ من الأخذ بعين الاعتبار: اختيار النموذج القياسي من هذه اللغات (مرحلة الاختيار والتَّـمْذَجَة) – صياغة شَكل اللغة المراد تَدقيقها – التنصيص على وظيفة اللغة بنصوص تشريعية (مرحلة التقنين وتوسيع الوظائف) – تَـقـبُّل المجتمع لهذه اللغة (مرحلة الـمُواضَعَة على النوعية).

4 – بما يَقتضيه ذلك من المحافظة على اللغات الأساسية داخل الدّولة، وانتخاب لُغة واحدة أو أكثَر كلُغة رسمية، فهذا الاتجاه يسعى لتحقيق تعايُش الثقافات داخل الدولة الواحدة، وتكريس التنوّع بدَل التجانس، والتـغَـيُّر بَدَل الثبات.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الوطنية[1]؛ وإعمال المراحِل الأساسية[2] في إعداد وتنزيل وتَحصيل السياسة اللغوية (وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية المُراد التدخُّل في تسييرها وَصْفًا علميا دقيقا، وجَرْد المشاكل المطروحة وتحليلها تحليلا لسانيا اجتماعيا أو ما كان يُسمِّيه (لويس جان كالفي) «الدراسة في الجسم الحيّ» – تحديد الأهداف الكبرى والمرحلية والتوجهات العامّة، ولا يتمُّ ذلك إلا بمعرفة النتائج المُراد الوُصول إليها – وضْعُ الإستراتيجيات وتحديد الوسائل التي ستُمكِّن مِن أَجْرَأَتِها وتَكفُل تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسة اللغوية..) وحتى تتسنَّم ذِروة القَبول الـمجتَمَعي لها، وتحوز - مُمارَسَةً وتنظيراً - المضمون الصحيح لمعنى (سياسية تخطيطية) لإحدى أعقد وأخطر قضايا الدولة والمجتَمع.

وعليه؛ فإنَّنا نتساءل مع مشروع القانون - الإطار عَن كيف عُولِجت مسألة لغة التدريس فيه، راهِناً واستِشرافاً؟ وهل تَمَّ تحديد دقيق للعمل على تطويعها للقيام بوظائفها اللسانية والاقتصادية والديمقراطية والإعلامية والثقافية؛ والتعليمية أولاً وأخيراً؟ وهل تسعى السياسة اللغوية للدولة إلى جَعْل وضْع اللغة الفرنسية وضْعَ لُغةٍ ثانيةٍ، لا لُغَة متعدِّية أو غالِبة؟ وماذا يعني أن تكونَ لدينا سياسة لغوية وهندسة لغوية؟ ولِمَن توجِّه الدولة تعليمَها؟ وهل تنسَجِم المقدِّمات مع الخلاصات من خلال المبادئ الحاكمة لتنزيل الهندسة اللغوية، والإجراءات العملية لتفعيل السياسة اللغوية من خلال منطوق النصّ/ القانون؟

3) في المبادئ والتّدابير؛ توصيفات وملاحظات:

ننطلق مِن استِقراء نتائج أو خلاصات الواقِع المَعيش للمسألة اللغوية في التعليم المغربي التي تُفيدُ أنَّ السياسات اللغوية الـمتَّبعة منذ سنوات، وبالأخص خلال عُشرية تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتّكوين[3] بكونِها غير ديمقراطية، ولا منصِفة لموقع اللغة الوطنية، وتعاني مِن غياب صناعة القرار اللُّغوي وذلك بالتأرجح بين

1 – يهدف هذا الاتّجاه إلى إعمال العدل في التعامل مع اللغتين اللتين أقرَّتهما الدولة. ولمزيد بيانٍ وتفصيل في هذه المعطيات، يُرجى مطالَعة كتاب: «قضايا ألسُنِية تطبيقية»، لــ(زكريا) ميشال، دار العلم للملايين، بيرون – لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، للإفادة أكثر.

2 – أوردناها في هذا المتن على سبيل التركيب والتصرّف، مِن خلال ورقة بحثية بعنوان: «السياسة اللغوية؛ المفهوم والآلية»، للأستاذ بلال دربال، منشورة بمجلّة «المَخْبَر؛ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري»، جامعة بَسْكَرة – الجزائر العاصمة.

3 – عُشَرية 2000 – 2010م.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إرضاء هذا الطَّرف وذاك، بما يُخِلُّ في العُمق بالتحكُّم في التوازنات اللغوية.

يَرى الـمُشرِّع أنّ الهندسة اللغوية التي ستُعتَمَد في المناهج والبرامج والتكوينات تقوم على 6 مبادئ:

1 – «إعْطاء الأولية للدّور الوظيفي للغات المعتَمَدة في المدرسة، الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتمكين المتعلِّم من اكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق انفتاحه على مُحيطه المحلي والكوني، وضمان اندِماجه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقيمي؛

2 – تمكين المتعلِّم من إتقان اللغتين الرَّسميتين واللغات الأجنبية، ولا سيما في التخصصات العلمية والتّقنية، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفُرَص؛

3 – اعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس، وتطوير وضع اللغة العربية والأمازيغية في المدرسة ضِمن إطار عمل وطَني واضح ومتناغِم مع أحكام الدّستور، لاعتبارها لُغة رسمية للدولة، ورصيداً مُشتَرَكاً لجميع المغاربة بدون استِثناء؛

4 – إرساء تعدُّدية لُغوية بِكيفية تدريجية ومتوازِنة، تهدف إلى المتعلم الحاصِل على الباكالوريا متمكِّناً من اللغة العربية، قادِراً على التواصل بالأمازيغية، ومُتقِناً للغتين أجنبيتين على الأقلّ؛

5 – إعمال مبدأ التناوب اللغوي من خلال تدريس بعض المضامين والـمجزوءات في بعض المواد بِمواد أو لغات أجنبية؛

6 – العمل على تمكين المتعلِّمين من اللغات في سِنٍّ مبكِّرة، مِن أجل تملُّكِهم الوظيفي لهذه اللغات طيلة مسارِهم الدراسي، وذلك خِلالَ أجلٍ أقصاه سِتّ سنوات ابتداءً من تاريخ دخول هذا القانون – الإطار حَيِّــز التنفيذ»[1].

جملة المبادئ الموجِّهة هذه تَستدعي في تقديرنا تَسجيل ملاحظات في المضمون والشَّكل والأُفق وفي مرامِي السِّياسة اللُّغوية للدُّولة الوطنية:

أوّلاها: مسألة ترتيب المبادئ؛ فهي مسألة حاكِمة، إذ نرى أنّ المبدأ الثالث يجب أنْ يتصدّر ترتيب المبادئ؛ لارتباطه بلغة التدريس، وتنصيصه على اعتمادها لغة أساسية للتّدريس، وإنْ كانت ألفاظ: «الاعتماد» و«الإتقان» و«التطوير» و«التمكّن» و«التملك الوظيفي» أثناء الحديث عن اللغة الوطنية لا تعدو شعارات فضفاضة لا تَستَحضِر التشريع اللغوي المطلوب، والتنصيص الواضح لطبيعة حضور العربية في

1 – انظر: مشروع القانون – الإطار رقم 17, 51، المادة: 28، ص: 22

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التدريس، ووظيفيتها، وكيفيات جَعْلها لغة قائدة للسان والكتابة والبحث العلمي والتّكوين والإنتاج والابتكار مُستَقْبَلاً، واعتمادُها – حقاً – في خِدمة وصيانة السِّلم اللغوي بالمغرب[1]، وما تعليقنا عن هذا الجانب (نقصد التراتبية) إلا لما للتراتبية من اعتبار كونِها مُقدِّمة لتنفيذ المساواة اللغوية.

■ **ثانيها**: غيابُ التَّنصيص على الطُّرق والوسائل والأدوات التي نَعتبِرها ضرورية لتهيئة اللغة العربية في التخصصات العلمية والتقنية، لتُـنافِس حضور اللغات الأجنبية في هاته التخصصات العِلمية، ولنُعِدَّ تعليمنا الأساسي والجامعي ليصير التدريس فيه وإنتاج البحث العلمي باللغة الوطنية الرسمية[2]، لأنه لا توجَدُ أمّة تُبدِعُ وتُنتِج وتتقدّم خارج لغتها الأمّ[3]، وإنْ كانت لغة انغلاقية، فكيف بالعربية ذات الامتداد الجغرافي والحضور الحضاري والعُمق التاريخي والمؤهلات الذاتية التي تحملها كلغة متميّزة ومُعتَمَدة دوليا في عدّة أجهزة ومؤسسات أممية. قد يكون التعليم العالي يحتاج في التخصصات العلمية والتقنية وغيرها إلى لُغة أجنبية، فـ «بعض الدول الأوربية[4] تجعل تدريس الإنجليزية في الابتدائي واجباً. نحن كذلك يجب أن نواكِبَ هذا ونجعل الإنجليزية حاضرة في تعليمنا بالشكل الذي يُـمَكِّنُ طلّابَنا مِن استعمالها في الجامعة كلُغة علمية. أما أنْ نُعَلِّم طلابنا الفرنسية ثمَّ يجدون أنفسهم لا يعرفون لا العربية ولا الفرنسية، وفي حاجة إلى الإنجليزية، فهذا واقعٌ يحتاج إلى مراجَعة» (الجابري، 2003، ص: 65)، شريطة أنْ لا تَطغى اللغة الثانية هذه أو غيرها

---

1 – السِّلم اللغوي بالمغرب من تعبير الدكتور (عبد القادر الفاسي الفِهري).

2 – كيف، ومتى، ووِفق أيّ منطق عملي وتصوُّر نظري، وبإعمال التدرّج من عدمه..؛ هذا ما يَلزَم أن تُخطط له السياسة اللغوية للحكومة والهيئات الاستشارية ذات الصِّلة بمسألة التربية والتكوين والتعليم والبحث العِلمي في البلاد، بالتشاور مع الخُبراء والـمختَصِّين، وبالانفتاح على التجارب الحَية لبعض الدول والشعوب التي نَجَحَت في التدريس بلغتها الوطنية، وتتبوّأ مراتِب متقدِّمة في العالم.

3 – يقول الراحل (علال الفاسي): «.. فإذا نحن واصلنا التعلم والحياة باللغة التي تربّينا عليها؛ نكون متّحدي الشخصية وإن تطوّرت أفكارنا، لأنّ الأفكار والعقائد مهما أثّرت في الإنسان فهي كما يقول (شوبنهاور) مجرّد صباغ خارجي. والذهنية وحدها هي التي تبقى، والذهنية إنما تتكوّن من الوسط الذي ننشأ فيه، بما يحتوي عليه من لغة، وما تعرب عنه من عقائد وأفكار، فهل يستطيع أبناء قومنا أن يدركوا قيمة المحافظة على لغتهم؟ إنها كل شيء في وجودهم وفي استقلال شخصيتهم. فتعلّموا لغتكم وتقمّصوا ما تلهمه من حياة سامية، لن تجدوها في الصورة التي تطبعكم بها أية لغة أخرى، وإذا لم تفعلوا؛ فمعنى ذلك أنكم ستصبحون كل شيء إلا أن تكونوا أنتم !»، انظر كتابه: «من أجل تفاعل لغوي»، الصادر عن مؤسسة علال الفاسي، الطبعة الأولى 2016م، ص:27

4– وكذلك ماليزيا.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

على اللغة الوطنية، فتُميِّع وَضْعها وتسلُبُها أهليتها في عُقر دارها، ويَستغِلَّ الداعون و«المارِسون للأحادية اللغوية الوظيفية لصالح الأجنبية» تنمية «مواقِفَ وردود فِعل سلبية تجاه اللغة الوطنية الرسمية أوَّلًا، ولكن أيضا؛ تُجاه تَعدُّد اللغات الأجنبية. وتنامِي المواقِف السّلبية من اللغات والأوهام حَوْلَهَا يَتَهَدَّدُ الاستقرار والسِّلْم اللُّـغَوِيين، الذين يَدخُلانِ ضمن الشروط الأساسية لتقوية الاتصال والانْدِماج المجتمَعي، والنُّمو السوسيو-اقتصادي». (الفاسي الفهري، 2003، ص: 10 – 11).

■ **ثالِثها**: ضُعف اتخاذ القرار الحاسم بإقرار اللغة العربية لغة وطنية للتدريس في مختلف الأسلاك والمستويات، إذِ الوضع الصّحيح والمنطق السليم يقتَضِيانِ جَعْل العربية لغة للتعليم في كلّ القُطر المغربي[1]، ودَعمُها سياسيا، ورَفع الضَّيْم اللغُّوي النازِل بها منذ الاستقلال. كما يهرُب النَّص مِن حَسْم إشكال التعريب في التعليم العالي[2]، وتَغِيبُ عنه الإرادة السياسية والسيادية للدولة في هذا الميدان، فمبدأ التعريب – كان ولا يزال – شرطا واقِفاً لقيام «مدرسة وطنية مغربية موحّدة، أي كشَرط مِن شروط تحقيق التوحيد» (عابد الجابري، 2003، 13)، ناهيك عن أنه شرطٌ لتحقيق وترسيخ هويتنا الوطنية التي أشارت إليها المادة 28 من القانون الذي بين أيدينا. ولا تَحْصِينَ لهويتنا مِن دون هوية لغوية، و«تعريب التعليم لا يتأتّى ولا يمكن أنْ يتحقّق بسلوك (الطريق الصَّاعد) وحده: الابتدائي، ثم الثانوي ثم العالي. بل لا بدّ أنْ تَشْمَل عملية التعريب – في آن واحد – هذه المراحل مجتمعة، لأنّ كلّا منها يتوقّف على الآخر فيمدّه بالمعلمين أو الأساتذة، وإما بالتلاميذ أو الطّلبة[3] (..)، نعم لا بدّ مِن التدريج، ولكن التدريج الأفقي، لا التدريج العمودي. لقد فهمنا خطأ وبكيفية سطحية مبدأ (التوحيد)، فَرُحْنا نحذف ونقلّص أو نهمل أنواعا من التعليم كانت مُعَرَّبَةً أو تكاد، فكانت النتيجة

---

1 – يبرُز هذا المَطلَب في كتابات وخِطابات عَدد من رموز الحركة الوطنية المغربية، وعلى رأسهم الأستاذ (علال الفاسي) والدكتور (محمد عابد الجابِري)؛ وإن كانَ واقِعُ حياة هؤلاء الرموز وقادة الحركة الوطنية والأحزاب السياسية المغربية سَلِيلَتُها؛ وطُرُق تدريسهم لأبنائهم والوُجهات الدراسية التي بَعثوهم إليها؛ تُناقِضُ دعاواهم ومَطالِبهم في هذا الباب.

2 – سنُخصِّص مَبحثاً حول هذه الإشكالية فيما يَلِي صفحات هذه الورقة البحثية، وسيأتي بيانه في موضِعِه.

3 – يقول المهدي بن بركة في هذا الصدد: «إنَّ كل أنظمة التعليم يجب أن تكون متناسقة». / انظر: محاضرة بعنوان: «الجامعة المغربية»، ألقاها الأستاذ المهدي أمام المشاركين في مناظرة بقرية (تيوملين)، صيف سنة 1957م، وقد تمّ تفريغها ورقنتها، ونُشِرَت في مجلة «أمل؛ التاريخ، الثقافة، المجتمع»، الجزء الأوّل، «نصف قرن على اختطافه بباريس؛ المهدي بن بركة جدلية الفكر والممارسة»، العدد 45، سنة 2015م، ص: 109.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعميم الفرنسية وتكريس الازدواجية. التدريج المقبول في مثل هذه الحالة هو التدريج الأفقي، بإنْشاء أقسام معرّبة موازية في كلّ مدرسة وفي مختلف أسلاك التعليم وشُعَبِهِ ومَعَاهِدِهِ، أقسام يُخَطّط لها بحيث تظلّ تتَّسِعُ وتتكاثر إلى أنْ تَبْتَلع الأقسام الـمفرنسة نهائيا، ويتحقّق التعريب الشامل. هذا ما كان يجب أن نفعل منذ البداية، وهذا ما يجب فعله الآن بالنسبة للمواد التي لم تعرّب بعد: العلوم والرياضيات»[1] (الجابري، 2003، 14)، وهو ما يمكن أو يجب تنفيذه في سياقنا الراهن، مع الأخذ بعين الاعتبار كثيراً مِن المتغيّرات والمستجدّة.

■ **رابِعُها**: نلمَس نُدرة تَحديد المناطق الحيوية لاستعمال اللغة العربية واللغات الأجنبية، كما أنّ اللغات الأجنبية تأتي في نفس المكانة مع اللغتين الرَّسميتين في (المبدأ رقم 2)، بحيث ينصُّ على وجوب تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية[2]، فعَلى مَن تعود هذه المفردة «اللغات»؛ على الفرنسية التي تُدعَّم بكل الإمكانيات، أم على الإنجليزية أم الإسبانية؟ وهل قَدَر الأمازيغية في التعليم أن لا تَبْرَح مكانها وتُوقَّى حقَّها الدستوري؛ إذ يكفي أن يُشير القانون إلى ألفاظ فضفاضة في حقِّها من قبيل: «تطوير وضْعها» و«التواصل بها»؟ وكيف يستقيم أنْ يسمو النص الدستوري باللغة العربية في حين يُنزِلها القانون الإطار في نفس الدَّرجة من حيثُ جَعْل الـمتعلِّمين مُتْقِنين «لها واللغات الأخرى»؟

■ **خامِسُها**: السَّعْيُ لإرْسَاء تَعَدُّدِية لغوية في ما غير إيضاح لوظيفية هذه التعددية، فالتجارب الدولية في المجال تُظهِرُ أنّ الهدف من وراء اعتماد بعض أو كثير من الدولة مبدأ «التعدد اللغوي» يكون إمّا: سَعياً للاندماج في مجتمع المعلومات والاتصال وبعالم الاقتصاد، وإما لوجود التنوع والتفرّد اللغوي والثقافي، على حدِّ ما أوْضَح اللِّساني المغربي (عبد القادر الفهري)، والحال؛ أنَّ واقع الأمر بالمغرب يكشِف عن أن هنالك «تعددات لغوية»، هدفها التشويش على وضع

1 – يشار إلى أنَّ المعطيات و(الآن) المقصود به في النص: سياق السبعينات.

2 – «لقد لاحظ أحد خبراء التعليم؛ اللبناني السيد (قيصر نصر) أن ثنائية اللغة تكوِّن عند الطّفل انحطاطا نفسيا. ويقول (مونطي): الواقع أن المجهود الذي يطلبه اللسان الثاني ينقص جدا من استعداد الطفل العقلي الذي كان يجب أن يقصر على دراسة اللسان الأول. ويقول (لوريه) _ أحد علماء النفس الفرنسيين _: إنّ نموّ الطفل العقلي لا يتضاعف، ولكن ينزل إلى النّصف، وبما أنّه غير قادر على التفرقة بين اللغتين؛ يحفظ الاثنين دون أن يتملّى بعبقرية لغته الخاصة»/ نقله الأستاذ (علال الفاسي) في كتابه المذكور سالفا، ص: 89

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللغة العربية، والمراكَمة في الأرصدية اللغوية التي اكتَسَبَتها في مختلِف القطاعات، وإحداث فَجوات لِسانية لدى المتعلِّمين والطلاب، ويبدو أنَّ التعدد الذي دعا له الميثاق الوطني، والمخطَّطات السابقة عليه، والمشروع الذي بين أيدينا قد تَرَتَّبَت عنْهُ أكلاف متفاوتة الحدّة والخطورة، وقد يُنتِجُ مُستقبلاً تشقُّقا هوياتيا وتمزُّقا مُـجتَمَعيا؛ ما لم تَضَع السياسة اللغوية الحكيمة للدولة – والمطلوب فيها أن تكون سليمة وحكيمة – اللُّغة العربية الرسمية في مَركز الثِّقل من التعدد اللغوي الذي تسعى لإقراره، وقد تُقِرّه مرات أخرى كذلك.

سادِسها: الوقوع في أخطاء علمية فادحة عندما يَذهب المشروع إلى ادِّعاء وجوبِ العمل على تمكين المتعلِّمين من اللغات الأجنبية في سِنّ مبكِّرة[1] (المبدأ رقم 6)، وكأننا لا نرتضي لبلدنا غير تلاميذ وطَلَبة خارِقين لُغويا، يُتقنون ثلاث لغات وأرْبَع، في حين تُشير بحوث علم النفس التَّربوي واللِّسانيات النّفسية والاقتصاد اللغوي وتجارب الأمم الحاضِرة أنَّ الأطفال والتلاميذ يكونون أكثَر عُرضةً لتشقُّقات لَسُنِية واضطِرابات لُغوية ونفسية إذا ما عُلِّموا قَسرا لغاتٍ متعدّدة كما يُؤكِّد ذلك الدكتور (علي القاسمي). ويذهبُ الدكتور (عبد القادر الفاسي الفهري) إلى أنَّه لا يستقيم تعليم الأطفال لغة ثانية غير لغَتِهِم الوطنية المشتَرَكة قبل سِنِّ الثانية عشر، أو التاسعة على الأقل، بل يتوجَّب العمل على توفير بيئة طبيعية لتعليم اللغة الأمّ والحرص على الإغماس الـمبكِّر للمتعلِّمين في اللغة الوطنية، لتلافِي الارتدادات الناتجة - مُستَقْبَلاً- عن الازدواجية اللغوية، والارتدادات المتفاوِتة الحِدّة على نموّهم اللغوي والمعرفي والنَّفسي. والتَّعليم اليوم في أمريكا باللغة الإنجليزية، وفي تركيا بالتركية، وفي الصِّين

1 – «فأمّا القول بأنّ الفرنسية يمكن أن نتقنها ونتقن معها العربية وننبغ فيهما، وننتج أدبا وعلما وكل ما ينتجه المواطن بلغة الأم؛ فهو هراء لا دليل عليه (..)، لا توجد أمّة تستطيع أن تتقن لغتين أو لغات في آن واحد على قدم المساواة، وتنتج بهما على حدّ سواء، إنني أعرف أنّ في الإمكان تعلّم لغات كثيرة، وأعرف أنّ هنالك أناسا قد تعلّموا أكثر من لغة، وأعرف فضيلة هذه المعرفة، وأثرها على النّفس والفكر والعاطفة، ولكنني أعلم أنّ ذلك لا يتيسّر إلا لفئة قليلة ممن أعطوا عبقرية تعلّم اللغات، ولا يمكن لجميع الذين يدخلون للمدارس أن يكونوا في مستواهم. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإنّ اللغة الأمّ ليست هي اللغة التي يتكلّمها الإنسان في صغره، فليست هنالك وراثة دموية لغوية، ولكنها تلك التي يميل إليها الإنسان ويتقنها وتظهر فيها عبقريته، ولا يمكن أن يقع ذلك لشخص واحد في لغتين أو أكثر في وقت واحد. ويمكن لمن أراد أن يتتبّع ملاحظات الفلاسفة والمربّين ليتأكّد صحة ما قلناه، وليعلم أنّه ليس في مستطاع أجيال بأسرها أن تتّخذ لغتين في وقت واحد لغة أمّا». / (الفاسي) علال، في: «من أجل تفاعل لغوي»، ص: 106 – 107

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بالصينية، وفي البُرتُغال بالبُرتُغالية[1]. والتجارِبُ تُثبت أنَّ طلبة العِلم، وهُم في سِنيِّ العشرين فَما فوقَها، عندَ توجُّههم لبَلدٍ أجنبي قصْد الدراسة؛ يُخصِّصون سنة واحدة أو نصف السنة من التكوين المكثَّف في لغة البلد الـمُستضيف، وسرعان ما يُحصِّلون لغة جديد تصير لهم «ثانية» أو «ثالثة»، الأمر الذي ينسِف دعوى تمكين متعلِّمينا - لُزوماً – مِن إتقان اللغات الأجنبية في سنّ مبكِّرة من أجل تملُّكٍ وظيفيٍّ لها طيلة مسارهم الدراسي !

أما الإجراءات أو التدابير التي نَصَّتْ عليها المادة (29) من القانون، باعتبارها مخططات عملٍ وتنفيذ، فهي 6 تدابير:

1 – مراجَعة عميقة لمناهج وبرامج تدريس اللغة العربية، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الديداكتيكية الـمُعتَمَدَة لتدريسها؛

2 – مواصلة الجهود الرامية إلى تهيئة اللغة الأمازيغية لَسَنِيا وبيداغوجيا في أفُق تعميمها تدريجيا على مُستوى التعليم المدرسي؛

3 – مراجَعة برامِج ومناهج تدريس اللغات الأجنبية طِبْقاً للمقاربات والطرائق العلمية الجديدة؛

4 – تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصّصات والتكوينات والبحث على صعيد التعليم العالي، وفَتْحُ مسارات لمتابعة الدراسة باللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية في إطار استقلالية الجامعات، وحاجتُها في مجال التكوين والبحث، حَسَبَ الإمكانات الـمُتاحَة؛

5 – إدراجُ التكوين باللغة الإنجليزية في تخصصات وشُعَب التكوين المهني، إلى جانِب اللُّغات المعتَمَدة في التكوين؛

6 – تمكين أطُر التّدريس والتكوين والبحث مِن اكتساب كِفايات لُغوية متعدِّدة، مع تَقَيُّدِهِم باستِعمال اللغة الـمُقرَّرَة في التّدريس دون غيرها مِن الاستعمالات اللغوية»[2] (القانون الإطار، 2017، ص: 23)؛

---

1 – وهذه النَّماذج الثلاث (البرتغال، تركيا، الصين) صاحِبة لُغة انْغِلاقية، لا يتكلَّم بها إلا ذَووها، وحدود انتِشارها هي حدودُ جُغرافِية تلك الدّول، اللهم ما عَدا وجود بَعض المتحدثين بها إما رَغبةً في تعلُّمها كما هو الحال مع (الصينية والتركية)، وإما لعوامِل تاريخية كما هو الحال في تحدُّثِ البَرازيل باللغة البُرتغالية.

2 – انظر المادة (29) من مشروع القانون – الإطار 17, 51، ص: 23

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تَفْسَح جملة التّدابير الموضونة هذه أمام المتفرِّس فيها انطِباعات ومُلاحظات، نكتفي بإيراد أربعةٍ منها، دون أنْ يعني هذا الاقتصارُ عَدَمَ تحمُّل النص لأكثر من تأويل وتفسير ووجهات نظَرٍ ونَقد:

- **أوَّلها**: يتعلَّق بماهية وطبيعة «التّهيئة» التي تتحدّث عنها المادة لصالح اللغة الأمازيغية (التدبير رقم 2)، إذ يَغِيبُ التنصيص على ضرورة توفير الطُّرق والآليات وكل ما من شأنه أنْ يجعل الأمازيغية مُدْرَجة في أسلاك التدريس، وتَـنْمِيَتُها لتُشكِّل إلى جانب اللغة العربية ازدواجية رابِحة ومُنْتِجة، لاشتراكِهما في البيئة الحاضنة، والموقع مِن الوثيقة الدستورية، والخبرة التاريخية، فإنَّ «السياسة اللغوية الحكيمة هي التي تُحقّق بُعدين أساسين للأمّة: تعزيز اللغة الوطنية الـمُشتَرَكة مِن أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والمحافَظَة على الهوية الوطنية. تحقيق الانفتاح على ما يُسمّى بـــ(مجتمع المعلومات) للاندماج في عالم الاقتصاد لئلا تتعرّض البلاد للإقصاء من القرية الكونية التكنولوجية والاقتصادية»[1] (القاسمي، 2003، ص: 3)، وذلك بالسمُوّ بلغتينا الرسميتين معاً.
- **ثانيها**: تتعلَّق بخيارات المراجعة الشاملة لبرامج ومناهج اللغات الأجنبية (التدبير رقم 3)، بحيث لا يزال الإشكال القائم اليوم مرتبِطٌ بتحديد وظيفية اللغات الأخرى، هل هي للانفتاح، أم للتحصيل الدراسي، أم للارتقاء الوظيفي، أم لغرض آخر؟

وعليه؛ فإنه يَلْزمَ أن تتضمّن عملية مراجعة البرامج والمناهج لا بما يُكرِّس مزيداً من السُّمُو للغات الأجنبية في البلاد - وإن كان المعنى هنا ينصرف إلى اللغة الفرنسية في المقام الأوّل لما لها من حضور مدعوم من التيار الفرنكفوني والفرنكوفيليين المغاربة، رغم أنها ليست في حقيقة الواقع اللغة الأكثر انتشاراً كما يزعم البعض وتُسوِّق له بعض القوانين؛[2] بل الفرنسية في المغرب أداة نُخبَة مُعيَّنة تخترق عددا من المجالات، وكذلك هي أداةٌ تُساعِد تلك النخبة في الاحتكار الـمُستَدام للثروة والسلطة والإعلام؛ وتعمَل على جَعل التعليم في المغرب موسوماً بالإقصاء. ونظرةٌ

1 – على القاسمي، «معالم نظرية في السياسة اللغوية»، ص: 3

2 – كمشروع القانون – الإطار للمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، وهو في طَور المناقَشة في لِجان البرلمان المغربي حاليا، وسيُصادَق عليه قريباً.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

سريعة على حصيلة حَمَلَة الشَّواهد العليا المعطَّلين، فَضلاً عن الـمَيْز السلبي الذي يُعانيه موظَّفون آخرون في قطاعات مختلِفة وكثير من طلبة الجامعات، وبالأخص كليات الآداب؛ تُدلِّل على صِحّة هذه الملاحظة؛ (يلزَم) تحديد دقيق لمراحِل وسنوات التمدرُس باللغات الأجنبية، وتحديد مجالات ونطاقات والدور الوظيفي للغات الأجنبية[1] (الانفتاح على سبيل المثال)، وأن تكون هذه الوظيفية والحضور حصْرِيان ابتداءً من دخول المتعلِّم مُستوى التعليم الثانوي التأهيلي، على أنْ تتبوّأ الإنجليزية موقعا متقدِّما ضمن هذا الدور الوظيفي، مع وضْعِ جدولة زمنية عادِلة بين المواد، وأنْ يُخطَّطَ لإتقانِها من قِبَل الطَّلَبة في المستوى الجامعي والمعاهد العلْيا.

- **ثالِثها**: استمرار إشكال الحسم في تعريب التعليم العالي، دونَما تجاوُز قَطعي وسليم للوضع الـمُلْتَبِسِ لحضور اللغات في جميع المستويات بما فيها التعليم الجامعي، إذ يحمِلُ الإجراء رقم (4) تناقُضاً حاداً مع مبدأ تعريب التعليم العالي، بدعوته إلى تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتكوينات والبحث العلمي على مُستوى التعليم العالي، (ناهيك عن الصيغة الشِّعاراتية الغامضة لهذا المفهوم، على غرار مفاهيم أخرى غير واضحة في منطوق نص القانون الإطار «التعددية اللغوية»، «التناوب اللغوي»، «الكفايات اللغوية»..)، ثمَّ يَعقُبُ ذلكَ بالتنصيص على لزومية فَتح مسارات دراسية في: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية ضمن استقلالية الجامعات؛ دون أن يتطرَّق إلى كيفيات وطُرق ووسائل فتح تلكم المسارات؟ وحدود اختصصات الجامعات في هذا المجال؟
- **رابِعها**: يَدَّعي التدبير رقم (5) حضور «لُغات» في التكوين المهني؛ في حينَّ أنّ حقيقة الواقع اللغوي بتخصصات وشُعَب التكوين يُؤكِّدُ أنّ التكوين يتمُّ بلغة واحدة هي الفرنسية (الكُتب، والشرح، والمجزوءات تتمُّ بالفرنسية..)، وتحضُر الإنجليزية كمادّة مُستقِلّة (تدريس الإنجليزية كلُغة..) ولا تُشرَح الدروس والمواد والدلائل التعليمية بلغات متعددة كما يذهب إلى ذلك القانون الإطار؛ وبالتالي؛

1 – تستأثر بالاهتمام ملاحَظة قيمة أدلى بها الأستاذ (علال الفاسي) في الصفحة 109 – 110 من كتابه الذي ذَكَرْنا آنفا، يقول فيها: «إنني أعتقد أنَّ إيثار الفَرنسية بالتَّوَسُّع في التعلُّم يمكن أن يُخرِج منا فَنّيين وإداريين وكُتّاباً عاديين، ولكن لا يُمكن أن يُعطينا أداة اللسان التي نُعبِّر بها عن ما نشعُر به من أحاسيس وما نحلم به من أخْيِلَة، وما نُسجِّله في أعماقنا من ارتسامات حياتنا اليومية، اللهم إلا إذا كنا نُريد أن نهاجِرَ مهاجَرَةً كلية من عالم العروبة والمغربية إلى عالم أجْنَبِيٍّ لا يتسرَّبُ إليه هواء غير هواء فرنسا»، ولذا يَلْزَم جَعْلها لغات انفتاح وتواصل لا غير.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وجَب على النص تجنُّب التحايُل، والانسجام مع الأفُق الذي يرغَب الوصول إليه متمثِّلًا في «إدراج التكوين باللغة الإنجليزية في تخصصات..» (القانون، 2017، ص: 23)، وإيرادُ المعطيات كما يشهَد الواقع بها وعليها.

خامِسُها: يَتواصل منطِقُ الغموض واللَّف ضدّاً على اللغة الصَّريحة والتعبير الواضح، إذ يحضُّ التدبير رقم (5) أطُرَ التدريس بمختلف المستويات على التقيُّد باستعمال «اللغة المُقرَّرة في التدريس دون غيرها من الاستعمالات اللغوية»، دون أن يحدّد بدِقّة: أيُّ لغةٍ يَقصِد؟ العربية أم الفرنسية أم الإنجليزية؟

صفوة القول؛ إنَّ المبادئ والتدابير التي تدعو لها المادتين (28/ 29) من القانون – الإطار يجبُ أن تُحدِّد وتبيِّن لنا بدِقّة الأصول لا الفروع، ويجب أن تكون خادِمةً للأصول حمايةً وتأهيلاً وتطويراً، عبر تشريعات لُغوية نافِذة، تحفظُ الخريطة اللغوية في البلاد من حدوث تنافُس لغوي غير متوازن، ظاهِرُه التعدُّد، وحقيقته تصدُّر الفرنسية واستدامة حُضورها. ينبغي للقانون أن ينْسجَ مع الهوية والأصالة، وأن لا ينصَّ على بنودٍ وموادَّ تُميِّع وضع العربية وتضرُّ بها وتُضْعِفها، وأن تتَّسِق مُقدِّمات ما يدعو إليه بـمُخْرَجاتٍ ما نصبو إليه جميعاً في منظومتنا التّعليمية، وأنْ يحدِّد الوسائل والطُّرق الكفيلة - عمليا- باحترام التوازنات اللغوية، وتجريم «الكراهية اللغوية» والخروقات التي تطالُ اللغة الرسمية في التعليم الأساسي والجامعي ومعاهد التكوين المهني وخارِجَها، والتقدُّم في اتِّجاه الحسم النهائي في مسألة الاختيار اللغوي للتعليم في المغرب، في مراعاة ناضجة للخُصوصيات الثقافية والحضارية والحاجات التَّواصلية والعلمية للمجتمع والوطن.

4)لغات التدريس وتدريس اللغات؛ بين الحسم والتّردُّد:

تتطلَّبُ اللحظة الراهنة ضَرورة حَسْم جدلية الازدواجية اللغوية التي تَطبع الحياة العامة ومختلف المؤسسات التّعليمية، والتَّسريع بحماية وتنمية اللّغة العربية وتمكينها في كلّ القطاعات والمستويات، وتعزيز تداوُلِها الاجتماعي، وإقرار الصِّيغة الفاعلة والنّاجعة لمسألة تدريس اللُّغات ولغات التَّدريس بالجامعة المغربية.

فإذا كان «التَّعريب في أصله خِدمة اللُّغة العربية مِن الدّاخل على مستوى نسقها وعلى مستوى إنتاج الأدوات التي تمكِّن من تنميتها ونشرها، وأيضا إعادة النَّظر في وضعها في المحيط إزاء اللغات واللهجات الأخرى» (الفهري، 2003، 6)؛ فإنَّ غياب هذا الأصل فيما يَتعلَّق بتدريس اللُّغة العربية وبواقع حضورها في الإصدارات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المختلِفة، وفي إنتاجات البحث العلمي ومناقشات الأطاريح في مختلف التّخصّصات الجامعية. فضلا عن أنَّ «هُنَاك خَلْطا مقصودا بين لغة التدريس وتدريس اللغات، حيث تثبِتُ التقارير الدولية، أنَّ عشرين دولة المرتَّبة الأولى في التعليم - وأوّلها الولايات المتحدة الأمريكية -؛ تُدَرِّسُ جميعَ المواد في جميع الأسلاك وجميع المستويات باللغة الوطنية فَقط. إنَّ الدول الفالحِة تُخصص الانفتاح اللغوي لخَمس مجالات فَقط: الديبلوماسية، المخابرات، البحث العلمي العالي، التّجارة الخارجية، والترجَمَة»[1].

إنَّ النِّقاشات اللّغوية الحالية التي تدور حول اللغة العربية سواء كان مصدرها مغربيا أو أجنبيا، غالبا ما يُخلَط فيها بين ما يتّصل بالمنهج العلمي الموضوعي وبين ما يتعلَّق بالنضال الإيديولوجي، مما يجعلنا أمام تلوّث بيئي لغوي[2] وتناقضات صارخة وتصدُّع مجتمعي يُنذرُ بسوء العواقب. وما التَّقاطبات المجتمعية الصّاعدة مِن حينٍ لآخر من هيئات وحركات اجتماعية وأحزاب سياسية وفاعلين ومنظّمات طلاّبية إلا أصْدَق مُعبِّر عن أنّ «اللُّغة ظاهرة اجتماعية كلية»[3]، وبوضعها الاعتباري في وجدان وكيان مُـكوِّن مِن مكوّنات المجتمع؛ بله المجتمع برُمّته؛ يجعلنا أمام صراع هويات وصراع خطابات.

إنّ التعددية اللُّغوية – الكمونية والحلولية[4] إنْ جاز التعبير – المتوارَثَة مُنذ زمن في السياسات التعليمية وفي واقع الحياة العامة والإدارات والمؤسسات الرسمية واقعٌ قائم؛ غيرَ أنَّه واقع لم تُفرِزه سياسة لغوية واضحة المعالم ولا تخطيط لغوي كما حصل بُعَـيْدَ الثورة الفرنسية[5] في فرنسا وأوربا، مما نَتَجَ عنه في حالة المغرب «تجميع لغوي» على حدّ تعبير الدكتور الفاسي الفهري. والذي هو في الأخير مُحصِّلة تَعَدُّد لُغوي زائغ عن هدفه ونازح عن حدوده ومُعرْقِل لتطوّر الفُصحى، وفي الأدْنى؛ هو تَعَدُّدٌ يُـمَثِّل

1 – محاضرة: «التدريس بالفرنسية؛ سياقات ومآلات»، أبو زيد المقرئ الإدريسي، من تنظيم المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصِرة.

2 – على حدّ تعبير اللِّساني المغربي الكبير الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري.

3 – هذا التّعبير للدّكتور (مارسيل مور 1887 – 1969).

4 – هذان المفهومان من إنتاج وإبداع المفكِّر العربي الراحل (عبد الوهاب المسيري).

5 – بل وقَبْلها بعقود؛ إذ يُورِدُ الأستاذ (المقرئ الإدريسي أبو زيد) أستاذ اللسانيات بجامعة عين الشقّ – الدار البيضاء، في محاضَرة له بعنوان: «اللغة العربية والهوية»، بمدينة القنيطرة في مارس 2012م: أنَّ فرنسا كانت تعرف وجود 9 لغات فُحصي في القرن السادس عشر (الروطونية، الأوكيطانية، الباسكية، الكاتالانية..» كانت تُنافِسُ اللغة الفرنسية وتهدّد الهوية القومية الجامِعة، فاستُصْدِرَ قرار سنة 1537م يقضي بتوحيد اللغات في لغة واحدة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

«الاختيار الأمثل بالنِّسبة للنخبة» (الفِهري، 2003، 7) التي للأسف لَمْ – ولا – تُقَدِّر تأثيراته وانعكاساته السلبية (الثَّقافية والذَّوقية والمعرفية والبحثية والاقتصادية والسّياسية) بالنِّسبة لعامة أبناء الشَّعب.

وقد شَهِدَت المؤسَّسات التَّعليمية في المملكة المغربية تَتَالي سَنّ سياسات لغوية غير منسَجِمة ولا متساوِقة مع المجتمع، وعلى مُستوى التعليم الأساسي والتعليم العالي خاصّة الذي يُعَدُّ موطن الإشكال اللُّغوي بتعبير الدّكتورة (رحمة بورقية)[1]، لعلّ آخرها ما اصطلح عليه في الشّأن التربوي التعليمي بـ «التّناوُب اللغوي»، الذي أخذ منحى تشريع لساني مِن لدن مؤسَّسة غير منتخَبَة، كأنّه ترجمة لقرار جماعي أَخَذَ بعين الاعتبار حاجات المجتمع[2] على هذا المُستوى، ناهيك عن القانون – الإطار الحالي الذي تستمرُّ فيه ذاتُ الإشكالية، مما يُدلّل على التردّد في الحَسم والاختيار رغم التنصيص الدُّستوري على اعتبار اللُّغة العربية لغة وطنية رسمية، ورغم الاختيار الذي أقرّه الميثاق الوطني للتربية والتكوين[3] في مجال التربية والتعليم منذ صدوره أوائل الألفية الحالية.

لكنَّ سوء الاستقرار اللُّغوي فيما يَتَعَلّق بواقع تدريس اللُّغات ولغات التدريس يحملان في طياتهما كوامن صراعية، وهي مُؤهَّلة للاستطراد والاستفحال إذا ما لم تُحتَرَم ثوابت الأمّة ومُقتضيات الدُّستور والتَّشريع ذي الصِّلة بمسألة اللُّغة في البلد، وإذا استمرّ جدل الحسم والتردّد في مسألة إقرار لغة التّدريس الوطنية ودَعمها سياسيا وإعلاميا وإداريا وتدريسيا، وما لَمْ يُتَوَصَّل إلى حلّ سليم لترشيد وتدبير الازدواجية اللّغوية، والبحث عن توازنات لغوية «تَجعل اللّغة العربية في المركز الذي يُدعَّـمُ

1 – عُضو أكاديمية المملكة المغربية، وعُضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

2 – يذهَب الدكتور (عبد القادر الفاسي الفهري) حَدَّ إمكانية إجراء «اسـتِفتاء لُغوي» إن كان المسألة تتعلَّق بمجتمع ما برُمَّتِه، وتتعلَّق عُضويا بلسانه وهويته.

3 – الذي نصَّ على اعتماد أربع اختيارات أساسية:

– إيجاد لغة رسمية شاملة في كل القطاعات والوحدات والمجزوءات التعليمية، لغة جديدة وعلمية وعصرية؛

– اعتماد تَعدّدية لسانية تراكمية متوازنة ومتنوعة ومُعزَّزَة؛

– تنوّع لُغوي هوياتي (أمازيغي خاصة)، يحظى بالدعم على مُستوى جهوي في المراحل الأولى مِن التمدرس، وفي مستويات مراكز البحث والتكوين والتعليم العالي؛

– ضرورة انسجام التعليم عبر اللغة، ودعم التعليم الأولي بُغية تسهيل المعالجة المبكّرة للتعدّد اللغوي. وهو ما أطلَق عليه الدكتور (عبد القادر الفهري) مفهوم: «الإغماس اللُّغوي الـمُبَكِّر»

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

باستثمار الازدواجية والتعددية الأمْثَل، ويؤسِّس للسِّلم اللُّغوي المبني على سياسة لغوية واعية وهادفة، وتخطيط لغوي مُحكم..» (اليَجيوي، 2011، 6)، وتَكاد تُجمع التَّقارير الرسمية وغير الرسمية الأجنبية والوطنية، ودراسات المتخصِّصين على وجود اختلالات في التعليم[1] وفي الوضع اللُّغوي بالمغرب تتطلَّبُ اقتراح الحلول لتجاوزها:

- اختلالات في لغة التَّعليم وتدريس اللُّغة[2]:

– ضعف إتقان العربية لدى المتعلِّم المغربي (وفي هته الحالة عددٌ كبير من طلاب الجامعات المغربية كذلك)؛

– عدم توفّر لغة تعليم عربية شاملة؛

– عدم توفّر المدرّس اللائق للغة العربية بشكل كافٍ في مؤسسات التعليم العالي؛

– غياب قواميس مُختصّة ومُحيَّنة؛

– غياب تخصّصات (ديداكتيك) اللُّغة العربية وندرة المتخصِّصين فيها؛

- اختلالات في وضع اللغة العربية في الحياة العامة:

– ضعف وظيفيات[3] اللُّغة الوطنية الرسمية في الاستعمال الجامعي والمجتمعي؛

– هيمنة اللغة الأجنبية (بالأخص الفرنسية) كلغـة عمل وتواصل واقتصاد وإدارة وإعلام وبحث علمي؛

– المواقف السّلبية لكثير من أرباب الشركات والمعامِل والأبناك وبعض المؤسسات التعليمية الخصوصية مِن الشخص المكوَّن باللغة العربية وإضعاف حظوظه في الشغل بَعد تخرُّجه؛

---

1 – يقول المفكّر المغربي عبد الله العروي: «التعليم أمُّ مشكلات المغرب، وكان ولا يزالُ وسيبقى كذلك. أخفق المخزن قبل الحماية، وأخفقت إدراة الحماية – سيما الفرنسية –، وأخفقت حكومات المغرب المستقل الموحَّد في تصوُّر إصلاح شامل يحظى بموافقة الجميع، الأحزاب، النقابات، أولياء التلاميذ..إلخ. قال البعض إنّ سبب الإخفاق المتكرّر عدم وجود إرادة سياسية، حتى لو توفَّرت تلك الإرادة لما هان تصوُّر وتطبيق الإصلاح. فالإرادة السياسية وحدها لا تكفي، لا بُدَّ من قناعة بنجاعة الإصلاح وضُعف المعارضة الداخلية. يمكن القول إذاً؛ إنّ الحلول الجزئية الترقيعية ستتوالى، بعضها يُصيب الهدف بسبب حيوية المجتمع ومواكبة نموّ الاقتصاد، فيكون رفْع مستوى التّعليم نتيجة لا سبب للتطوّر، إلى تتوافر الظّروف في إطار المغرب بالتّحديد»، انظر: (العروي) عبد الله، «إستبانة»، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، الطبعة الثانية 2016م، ص: 32 – 33

2 – لَمزيدِ فائدَةٍ يُرجى قراءة كتاب «اللغة والبيئة» الذي سبقت الإشارة إليه في بعض هوامش هذه الورقة.

3 – القانون _ الإطار يتحدَّث عن «إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات الـمعتَمَدَة في المدرسة..» لا الدّور الوظيفي للغة الوطنية واللسان الأساسي للأمة المغربية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- فوضى التَّلهيج[1] والمُصطلحات والمفاهيم؛
- الأدوار التَّخريبية لوسائط الاتصال ووسائل الإعلام والإشهار والإعلانات[2] والبلاغات في الجامعات؛

■ اختلالات في المؤسَّسات:

-عدم توفّر مؤسَّسة ذات سلطة مرجعية عالية ترعاها السلطة العليا للبلاد (تَأَخُّر إطلاق أكاديمية محمد السادس للغة العربية)[3]

-عدم توفّر القانون الملائم للعناية بالطاقات ذات الجودة والامتياز، وتحفيزها ماديا ومعنويا؛

-ضعف التوفّر على مراكز بحث فاعلة بما يكفي لتحقيق الجودة، وإنتاج الأبحاث وتوليد الأدوات الضرورية؛

- قِلّة الترجمات والمترجمين المُختصّين؛

الأمر الذي يَستدعي لزوماً الاتفاق على رُزمة من الإصلاحات والبدائل وإقرارها من قبيل: (إنجاز قواميس عصرية ومُحَيَّنة على أرضية لسانيات متخصِّصة - تحسين التَّرجمات[4] المختَصّة وتشجيع المترجمين - إصدار تشريعات قانونية لحماية وتنمية اللُّغة العربية واحترام المُقتضات الدُّستورية ذات الصِّلة - التشجيع على مناقشة أطروحات مسالك الماستر والدكتوراه باللغة العربية[5]..) وغيرها مِن البدائل التي لا يَعوز اقتراحها والعمل بها.

---

1 - تطرَّق الباحث الدكتور (سلمان بونعمان) لمخاطِر التلهيج وفوضى السياسات الفرنكفونية واشتِباكُها مع قضايا الهوية واللغة بالمغرب، وحاول الرَّد بعلمية وموضوعية على الأسس التي يدَّعيها ويدعو لها الخطاب التلهيجي بالمغرب، وذلك في إصداره الذي يحمل عنوان: «النهضة اللغوية وخِطاب التّلهيج الفرنكفوني؛ في نقد الاستعمار اللغوي الجديد حالة المغرب»، ضمن سلسلة مراجعات في الفكر العربي المعاصِر، طبعة 2013م، عن مؤسسة مَركز نماء للبحوث والدراسات، ويتكوّن الكتاب من مَدخل وأربعة فصول وخاتمة.

2 - يلاحِظ الزائر لمختلف المدن والحواضر المغربية كثافة اللوحات الإعلانية والإشهارات الموجَّهة للجمهور، وأغلبها يعتمد «الدارجة المغربية» أو ما يُصطَلَح عليه بـ «العامية». وكذا الأمر في علامات التشوير التي تمتزج فيها العامية بالفرنسية، وفي أسماء المقاهي والمطاعِم وفي المطارات وعند مَداخل المدارِس العمومية والخصوصية وفي بعضِ حافلات النَّقل العمومي وفي الملاعب الرياضية وقنوات القُطب العمومي، وغيرها.

3 - وهي التي ينصُّ الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مادّته 111 على ضرورة إخراجها إلى حيّز الوجود !

4 - لمَكتب تنسيق التعريب - الرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألِسكو) ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب جهود مشكورة وأدوار متميِّزة وإنتاجات متّسمة بالجِدّة والموضوعية في هذا الباب.

5 - تمّت مناقشة أوّل أطروحة باللغة العربية في قسم الرياضيات بالجامعة المغربية يوم 11 أكتوبر 2016، كما نُوقِشت من قَبل سنة رسالة دكتوراه في الطّب بفاس باللغة العربية كذلك.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

إنَّنا أردنا مِن خلال هذا الرّصد والنَّقد الـمُقتَضَب صَرف التَّـفكير والتَّدبير الرَّاشد لإيجاد مقاربة سديدة لواقع جانِبٍ أساسٍ من جوانِب هويتنا وتعليمنا، وفي المتن من إشكالاتها؛ لزوميات لغات التدريس وتدريس اللغات لتعليمنا العالي ولوطننا ولراهن ومستقبل أجيالنا. وتأكيد حاجتنا لبلورة «ميثاق لغوي»[1] يُـعزّز مكانة اللّغة الوطنية في المعرفة الأكاديمية والبحث العلمي والتّدريس ونَشر الأطاريح، ويسعى إلى توسيع اللّغة العربية وإصلاحها بإدخال مُصطلحات ومفاهيم جديدة عليها، وإلزام الإدارة الجامعية والجهات المعنية ورئاسات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بعدم استعمال لُغة أخرى على مُستوى التَّواصل والاتصال والإرساليات والمضامين التَّدريسية وبرحاب مؤسَّسات التكوين والبحوث والتكوين المهني، والسّعي لتأهيل الأمازيغية لاندراجٍ أوسَع في المُجتمع والجامعة والثَّقافة والتواصل، في أفق تبوُّأ اللغة العربية الوطنية والرسمية الرِّيادة والقيادة كلسان وأداة تثقيف ومعرفة وتوجيه سياسي وتنظيم اجتماعي واقتصادي وجامعي بالبلاد.

المطلب الثاني: المسألة اللغوية؛ معالم اقتراح بين يدَي مشروع جديد:

تنطوي الاعتراضات التي أبْدَيناها على المبادئ والتدابير أعلاه، والملاحَظات التي أوْرَدناها بمقاربة نقدية لمضامين المادّتين (28/ 29) على قَدْر من الاقتراحات ضمَّناها في العوارِض الإحدى عشر؛ ولمّا انطوَت هته الورقة البحثية على اتخاذ مُقْـتَرَبٍ وَصفي نقدي واقتراحي، ونظرا لطبيعتها المواكِبة لما استجَدَّ من نقاش عمومي حول ورش إستراتيجي يهمُّ المجتمع، وأمَلاً في أن تُسْهِم في إضاءة مناطق الهشاشة وكَشف التناقُضات في نصّ مشروع القانون الإطار 17,51 نرى وجاهة تضمين هذا المبْحَث من الورقة مطالِب ومعالم اقتراحات تقع في صُلْبِ المسألة اللغوية من منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي ومن المجتمع واستِمراريته الثقافية واستِقلاليته اللِّسانية وحماية لغته التي تجسّم مرتكزا من مرتكزات دوام شخصيته الاعتبارية والحضارية والعلمية؛ منها على وجه الاستِعراض لا الشرح والتدقيق:

- ضَرورة اتِّخاذ قرار لُغوي سِيادي لـجَعْل اللغة العربية لغة التدريس الأساس، ويتِمُّ تفعيل مبدأ التَّناوب اللُّغوي بالتَّدَرُّج؛

1- لا يَعرف المغرب ظاهرة تشقُّق هوياتي حتى نُجمِع على ضرورة تحرير واعتماد ميثاق لغوي أو تعليمي أو حتى سياسي أو مُجتَمَعي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- تمكين أطر التَّدريس والتَّكوين والبحث مِن إتقان لغتهم الوطنية (العربية)، وتيسير تَكوين مُزدَوَج اللُّغة لهم، لا الاقتصار على الفرنسية فحسب؛
- إحداثُ مراجعة عميقة لمناهج وبرامج تدريس اللغة العربية، وإعمال مبدأ العدالة في توزيع الجدولة الزمنية للمواد التي تُدرَّس باللغة العربية في مسالك وتخصصات التعليم الثانوي؛
- تشجيع التكوين والبحث العلمي والتقني بمختلف تخصُّصاته باللغة الإنجليزية، وباللغة العربية كذلك، وتطويرها[1] لتواكِب ثورة التكنولوجيا والإنتاج العلمي والابتكار؛
- إدراج التّكوين في كفايات التواصل والكتابة بالعربية وبالأمازيغية في مؤسَّسات تكوين الأطر، وفي مؤسسات التكوين المهني؛
- إدراج وحدة مُدَرَّسَة باللغة العربية في المسالك المدرَّسَة باللغات الأجنبية في التعليم العالي، بالنسبة للمغاربة؛
- وضع إطار مرجعي وطني مشتَرك للغات الوطنية والأجنبية المدرجة في المدرسة المغربية؛
- إيماناً منا بِضرورة التفاعل الثقافي الخلّاق مع الحضارات الأخرى؛ فإنّنا ندعو إلى الانفتاح على اللغات الأجنبية وفي طليعتها الإنجليزية والإسبانية والصينية والألمانية والفرنسية (كلغات انفتاح وتواصل لا لغات لتدريس المواد بها)، مع تعزيز أواصر التعاون العلمي الحقيقي مع الدول المتقدّمة؛
- إقرار اللغة الوطنية وتعريب التعليم العالي في كافة مراحله، اعتبارا لأن اللغة هي إحدى المقومات الأساسية للشخصية الوطنية والقومية للشعب المغربي، وتَمَاشِيًا مع مقتضيات التَّحَرُّر مِن مخلَّفَاتِ الاسْتعمار، وانطلاقا مِن الوعي بما يهدِّد كياننا الثقافي والفكري نظرا للسياسات الرسمية السائدة في ميدان تعريبِ جميع قطاعات المجتمع ومرافقه العمومية والتي تميزت بالحيرة والارتباك، استنزفت العديد مِن الطاقات والإمكانيات مِن جرَّاء التأرجح بين اللغة لأم وبين اللغة الفرنسية؛

1- فكُلُّ اللغات صالحة لأهلها، ويجب أن نكون لها السيادة والريادة في مجالها وترابها، وأن يعمَل المتكلِّمون بها والمنتسِبون إليها على تطويرها وتأهيلها وتمكينها من الحضور والاستمرارية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقيا
أو تداولها تجاريا

- ترسيخ آليات تنفيذ التشريعات اللغوية، وتجريمُ الخروقات في حق اللغة الرسمية الـمُشتَرَكَة، وإعمال الحكامة اللغوية في التخطيط والتنّفيذ والـمُتابَعة؛
- استحضار اللغة الوطنية كمقوِّم أساس في التنمية والعلاقات الاقتصادية وعائدات السياحة والإنتاج الثقافي.
- تشييد مؤسسة محمد السادس للغة العربية، وإخراجها للنور بعد أزيدَ من 15 سنة على التّصديق على قانونها المنظِّم.

خاتمة:

إنّ مساعي وضع المدرسة العمومية والجامعة المغربية على قاطرة التقدّم والتنافسية والابتكار يقتضي القَطع مع منطق الإصلاحات الجزئية الترّقيعية، والتحوّل باتّجاه إيجاد صيغة وبرنامج إصلاح توافُقي بين مكوّنات المجتمع المغربي وحكومته المنتخَبة ومؤسّساته الدّستورية ذات الصِّلة بملف التَّربية والتَّكوين والتّعليم والبحث العلمي، وتضافُر القوى وانخراط الإعلام وهيئات المجتمع المدني في جَعْل العُشرية الحالية عُشرية التَّعليم وتفاعلا مطوِّراً للقانون – الإطار لإصلاح التَّعليم، يحوز رِضا الشَّعب ويَصير إلى خِدمة لغته وهويته وأصالته، وتركيز جُهود النّهوض بالجامعات المغربية، لتعزيز دمقرطة التّعليم العالي مِن خلال ترسيم الجودة، ودعم اللغة العربية وحمايتها من مقتضيات التّدهور، وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص، وتأهيل الطلاب، ونجاعة المشروع البيداغوجي وفعّالية نظام التّقويم..؛ لأنَّه بواسطة ذلك وغيره يُمكننا أنْ نُحدِثَ التّحولات الأساس في بناء مجتمع المعرفة، وأنْ نَرفع هيئة أساتذتنا وباحثينا وطلبتنا وتلامذتنا وتعليمنا ولغُتنا الوطنية الـمُشتَرَكَة إلى المكانة اللائقة بهم في عالم اليوم والغد.

قائمة المراجع والدراسات:

- أبو زيد، المقرئ الإدريسي. (2012). محاضَرة بالصوت والصورة بعنوان: اللغة العربية والهوية، القنيطرة – المغرب، من إلقاء الأستاذ (أبو زيد) المقرئ الإدريسي.
- الجابري، محمد عابد. (2003). مواقف إضاءات وشهادات، قضية التعليم في مسار متعدد الأوجه. الدار البيضاء، الطبعة الأولى، دار النشر المغربية أديبا، توزيع سبريس.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- العروي، عبد الله. (2016). استبانة. الدار البيضاء– المغرب، منشورات المركز الثقافي العربي.
- الفاسي، علّال. (2016). من أجل تفاعل لغوي. الرباط: مؤسسة علال الفاسي. الطبعة الأولى.
- الفهري، عبد القادر. (2003). اللُّـغة والبيئة. الرباط، منشورات الزمن، رقم 38.
- القانون – الإطار 17,51. (2017). الرباط، النُّسخة الورقية والإلكترونية، الأمانة العامة للحكومة المغربية.
- بونعمان، سلمان. (2013). النَّهضة اللغوية وخِطاب التّلهيج الفرنكفوني؛ في نقد الاستعمار اللغوي الجديد حالة المغرب. المملكة العربية السعودية، ضمن سلسلة مراجعات في الفكر العربي المعاصِر، عن مؤسسة مَركز نماء للبحوث والدراسات.
- دربال، بلال. السياسة اللغوية؛ المفهوم والآلية. مجلّة المَـخْبَر؛ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بَسْكَرة، الجزائر.
- دستور المملكة المغربية. (2011). الرباط، النسخة الإلكترونية الصادرة عن مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية.
- زكريا، ميشال. (1993). قضايا ألسُنِية تطبيقية. لبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى.
- كوبر، روبرت. (2006). التّخطيط اللغوي والتّغيير الاجتماعي. تَرجمة: خليفة أبو بكر الأسوَد. ليبيا، إصدار مجلس الثقافة العام.
- نصف قرن على اختطافه بباريس؛ المهدي بن بركة جدلية الفكر والممارسة. (2015). مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، الرباط، الجزء الأوّل، العدد 45.
- يجيوي، عبد الرحمن. (2011). تنمية اللغة ولغة التنمية في الوطن العربي. الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة المغربية. www.sgg.gov.ma

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مراجعة كتاب:
(موت اللُّغة Language Death)(*)

د . سحر سويلم راضي [1]

«في الرابع من نوفمبر من عام 1995م، كانت كاسابي Kasabe تعيش بيننا، في الخامس من نوفمبر، من العام نفسه فقدنا كاسابي Kasabe ».

أورد ديفيد كريستال David Crystal هذا النعي الموجز في الصفحة الأولى من كتابه (موت اللُّغة Language Death) معبرًا عن أسفه لوفاة كاسابي Kasabe، وهذا الاسم لا يشير إلى كائن حي، إنما يشير إلى لغة إفريقية، كان يُتحدث بها في الكاميرون، وفي ذلك اليوم، تُوفي آخر متحدث بلغة كاسابي Kasabe، وقد أخذ لغته معه.

إن عبارة (الموت اللُّغوي)- كما يذكر كريستال- تبدو محزنة وكئيبة، فأن نقول: إن لغةً ما قد ماتت، مثلما نقول: إنَّ شخصًا نعرفه قد مات، فهذه العبارة لها وقع نفسي غير مُرحَّب به، ولكن قد لا يكون أمامنا وسيلة أخرى للتعبير عن اللُّغات التي ليس لها وجود من دون المتحدثين بها.

---

*- بيانات الكتاب:

- لغة الكتاب: الإنجليزية .
- اسم الكتاب: Language Death ، اسم المؤلف: David Crystal
- دار النشر: Cambridge University Press ,2000
- عدد صفحات الكتاب: 189 صفحة، وقد ترجم الكتاب إلى العربية، الدكتور فهد بن مسعد اللهيبي، الأستاذ بجامعة تبوك، دار النشر : جامعة تبوك 2006م، وهو كتاب قيم جدير بالقراءة، يتسم بوضوح الأفكار، وسلاسة الأسلوب، وقد اعتمدت هذه المراجعة على الكتاب الأصلي.

1 - أستاذ اللُّغويات المساعد، قسم اللُّغة العربية، كلية الآداب - جامعة المنوفية. sahar.rady@yahoo.com

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

نظرة عامة في الكتاب: موضوعه وأهدافه.

ألَّف كريستال كتابه (موت اللُّغة) بأسلوب واضح وجذَّاب، يُميِّز هذا الكتاب عن أعماله الأخرى، وقد كتب كريستال هذا الكتاب ضمن مشروع اليونسكو لدراسة اللُّغات المُهدَّدة بالانقراض.

وهو يتناول ظاهرة (الموت اللُّغوي)، ويُطلق هذا التعبير على اللُّغة التي فقدت متحدثيها الطبيعيين، و يكون ذلك بموت المتحدث قبل الأخير، فلا يجد الأخير مَنْ يُخاطبه بها، أو بموت الأخير بحسب بعض التعريفات ـ وهو التعريف الذي اختاره كريستال ـ فإذا كانت هناك لغة لها وجود بشكل رسمي، مثل : اللاتينية التي تعدُّ لغةً رسمية في الفاتيكان، كما أنها لغة مناسبات دينية أيضًا، فهي مازالت ميتة باعتبار الشرط السابق، وهو فقدان المتحدث الطبيعي للغة.

ويهدف المؤلف من خلال هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على هذه القضية الوعرة وأبعادها، ودقَّ جرس الإنذار للتوعية بخطورتها، والتداعيات الثقافية والحضارية التي يمكن أن تترتب على عدم الوعي بها، أو تجاهلها، فالكتاب يهدف إلى الوعي بالقضية في المقام الأول، وينقل كريستال إلى القارئ الشعور بالتهديد، ويؤكد أن الوثائق التاريخية واللُّغوية تثبت أن كثيرًا من اللُّغات تموت على مدى التاريخ، فليس هناك شيء غير عادي في وفاة لغةٍ ما، فالمجتمعات والحضارات تظهر وتتبدل عبر التاريخ، وكذلك لغاتها، إلا أن القوى العالمية المعاصرة تشكِّل تهديدات على نطاق لم يسبق له مثيل، وفي العصر الحاضر، ومع الألفية الثالثة، تفاقمت هذه الظاهرة بشكل غير مسبوق، ويذكر المؤلف أن اللُّغات الطبيعية في العالم يبلغ عددها 6000 لغة تقريبًا، وتشير التقديرات إلى أنه من المرجح أن نصف هذا العدد من اللُّغات يواجه الانقراض في المستقبل القريب، في خلال 1200 شهر، وذلك بمعدل لغة كل أسبوعين، في حين أن اللُّغات على المدى الطويل حتى على نطاق واسع قد تكون في خطر. فالوضع جدّ خطير؛ حيث بدأ اللسانيون يقدِّرون حجم المشكلة، بحيث يجب بذل جهد دولي، ومتعدد التخصصات؛ لمساعدة المتحدثين باللُّغات المهددة بالخطر، وإنقاذهم، وقد كتب هذا الكتاب لتنبيهنا إلى هذا الخطر.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لم يقتصر هدف المؤلف على دق جرس الإنذار للتنبيه إلى الأخطار التي تواجه اللُّغات، ولكنه قد طرح خططًا، واقترح إستراتيجيات، للتعامل مع هذه التهديدات؛ لمنع الموت في أفضل الأحوال، أو لإبطاء المدى الزمني لموت اللُّغات، كما قدَّم برامج تُمهِّد سُبُل الحفاظ على تنوُّعنا اللُّغوي.

ويهدف عرض الكتاب ومراجعته إلى توعية القارئ العربي بالقضية أولًا، في ظل إدراك أهمية نشر الوعي اللُّغوي بين جميع أفراد البيئة اللُّغوية العربية، وفي ظل تصاعُد الاهتمام بالتخطيط اللُّغوي من قِبل المؤسّسات اللُّغوية والمختصين، كما يهدف إلى الإفادة من البرامج العلاجية التي اقترح لها كريستال نموذجًا من الحقل الطبي؛ لإسعاف حالات الخطر والتهديد اللُّغوي الذي تعاني منه اللُّغة العربية، والذي قد يؤدي إلى موت اللُّغة مع مرور الزمن.

ينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول، يتناول كل منها سؤالًا مركزيًّا واحدًا :

ما هو موت اللُّغة ؟ كان عنوان الفصل الأول من الكتاب، حيث يعرض المؤلف المقصود من هذا التعبير، ويذكر كريستال أن وفاة اللُّغة تحدث عندما يموت آخر متكلم من اللُّغة، وتخبرنا ذاكرة التاريخ أنه عندما تموت اللُّغة، فغالبًا لا يكون هناك فرصة للتنشيط، وإعادة الحياة للغة المنقرضة، ومن بين الحالات النادرة لتنشيط اللُّغة، ما حدث للغة Kaurna، وهي لغة السكان الأصليين في جنوب أستراليا، فقد استطاع السكان الأصليون في تلك البقعة الجغرافية، إعادة بعض أشكال الحياة لتلك اللُّغة التي انقرضت لمدة مئة سنة، برغبة من داخل المجتمع المحلي، فقد كان المجتمع متحمسًا للغاية، فاستطاعوا بالاعتماد على سجلات قديمة مكتوبة بتلك اللُّغة بعث الحياة من جديد في حياة لغتهم المحلية، كما أن هناك حالة شهيرة تتبادر إلى الذهن عندما نتحدث عن اللُّغات التي تم تنشيطها وإنعاشها بعد الموت، وهي اللُّغة العبرية الحديثة، ولكن المؤلف يشير إلى أن العبرية لم تنقرض تمامًا ـ كما هو شائع ـ ولكن كان هناك قدر كبير من الاستمرارية اللُّغوية في حياة العبرية من العصر الكلاسيكي حتى العصر الحديث، سواء في شكلها المكتوب، أو من خلال خطاب اللُّغات المحلية العامية، التي استمرت في بعض البُقع الجغرافية المحدودة في بعض مناطق أوروبا.

اقترح المؤلف نظامًا للتصنيف لإعداد قائمة اللُّغات المعرضة للموت Endangered Language، فهي غالبًا ما تكون تلك اللُّغات التي يتحدث بها سكان

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مهمشون اجتماعيًّا، ومحرومون اقتصاديًّا؛ ونتيجة لذلك، فهم يتعرضون للضغط لاعتماد لغة مهيمنة، غالبًا ما تكون لغة الأغلبية، أو لغة الأعلى اجتماعيًّا، والأقوى اقتصاديًّا، فيزداد عدد المتحدثين الجُدد باللُّغة المهيمنة، وذلك من خلال تعليمها للأطفال، وبذلك تصبح لغة السكان الأصلية عُرضة للخطر، ويكون المتكلمون الوحيدون الذين يعرفون اللُّغة المحلية جيدًا هم من فئة الشباب، وعندما لا يكون هناك متكلمون جُدد بلغةٍ ما يمثلون مرحلة الطفولة التي تعكس مؤشر الاستمرارية (the index of continuity) ، فإن اللُّغة تكون مهددة بالانقراض، وإذا كان عُمر أصغر المتكلمين المتقنين للغة فوق سنِّ الخمسين، تُصنف اللُّغة على أنها مهددة بشكل خطير، وأخيرًا، عندما لا يكون هناك متكلمون بتلك اللُّغة على الإطلاق، فإن اللُّغة تكون قد انقرضت.

على الرغم من أن التصنيف يبدو واضحًا تمامًا، فإن كريستال يذكر أيضًا أن أي نظام تصنيفي يجب أن يأخذ في الاعتبار العديد من المتغيرات، مثل عدد المتحدثين بالنسبة إلى مجموع السكان؛ فإذا كان اللُّغة لديها 1000 متحدث فقط، وكان مجموع سكان المجتمع 1500، فإن اللُّغة ربما لا تتعرض للخطر، إذا افترضنا أن المجتمع نفسه مستقرٌ، ولكن إذا افترضنا أن هناك فقط 1000 متحدث باللُّغة الإنجليزية في الولايات المتحدة، ويبلغ مجموع سكانها 275 مليون نسمة، فإنه سيكون لدينا بالتأكيد مبررٌ للقلق.

لماذا علينا أن نهتم بموت اللُّغة؟ هو سؤال الفصل الثاني من الكتاب، ويظهر من هذا الفصل أن المؤلف يهتم كثيرًا لهذه الظاهرة في الواقع، وأنه يدعو المجتمع اللُّغوي كاملًا للاهتمام بهذا الأمر، وأنه يرفض الحجج التي يتبناها آخرون، الذين يدافعون عن السماح للغة بالموت، ومن تلك الحجج، أنه قد يدعي البعض أن العالم سيكون مكانًا أفضل إذا تحدثنا جميعًا لغة مشتركة؛ لأن الاختلافات اللُّغوية تساهم كثيرًا في الصراع العرقي، وتعوق التبادل التجاري، وتحول دون سهولة التفاوض السياسي المرن، بالإضافة إلى أن التكلفة الباهظة التي تتطلبها الجهود والبرامج المصممة لإنقاذ اللُّغات المهددة من الموت لا مبرر لها، وينبغي أن نلاحظ أن مؤيدي اللُّغة العالمية Universal Language الذين يسعون للحد من التنوُّع اللُّغوي، عادة ما ينتمون إلى ثقافة أحادية اللُّغة، ويضعون في اعتبارهم لغتهم الخاصة، ومصالحهم الشخصية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويسلم كريستال بأن هناك نفقات مرتفعة التكلفة لمقاومة الموت اللُّغوي، ولكنه يوضِّح الأسباب والدواعي التي تبرِّر جدوى هذه التكاليف، فهو يجيب عن السؤال: لماذا علينا أن نضطلع بها ؟ وأول تلك الأسباب، أي حاجتنا للحفاظ على التنوُّع، وحجة كريستال في ذلك: هي أننا يجب أن ننظر إلى التنوُّع اللُّغوي بالطريقة نفسها التي ننظر بها إلى التنوُّع البيولوجي، وننظر إلى اللُّغة بوصفها جزءًا من النظام الإيكولوجي للحضارة البشرية، ووجود الخلل في جزء واحد من أجزاء ذلك النظام؛ يؤدي إلى خلل في جميع مكونات النظام، وعلاوة على ذلك، فإن الاختلاف عنصر هام من عناصر القدرة على التكيف بين مختلف العناصر، والأنواع في البيئة؛ ومن ثَمَّ البقاء على قيد الحياة، ويقول: إنه " إذا كان التنوع شرطًا أساسيًّا لنجاح البشرية، فإن الحفاظ على التنوُّع اللُّغوي أمرٌ ضروريٌّ " (ص 33-34).

ثم يعطي المؤلف للقارئ الفرصة للتفكير فيما إذا كان الاختلاف بين اللُّغات هو في الواقع نفس التنوع البيولوجي، أو شيء مختلف تمامًا.

لماذا تموت اللُّغات ؟ كان سؤال الفصل الثالث من الكتاب، يذكر المؤلف أن موت اللُّغات ظاهرة معقدة للغاية، وديناميكية، وبدون تحليل عميق للقوى الثقافية، والتاريخ الإثني، والبيئة المادية، والوضع الاقتصادي، لا يمكن فهم الظاهرة، أو تفسيرها بشكل كامل.

وهو يبدأ بأهم القوى التي تؤدي إلى موت لغة، وهي: الكوارث البيئية، وانتشار الأوبئة، ويسارع المؤلف إلى الإشارة إلى أن التغيرات البيئية الأكثر تدميرًا كانت تلك التغيرات الناجمة عن تصرفات البشر، وقد كان من الممكن أن يتصرفوا بطريقة أفضل؛ فقد تسبب قطع الأشجار على نطاق واسع، وممارسات الري السيئة، وتآكل الأراضي، والتصحر في بعض أنحاء العالم في اختفاء السكان الأصليين الذين كانوا موجودين بالفعل في تلك البُقع الجغرافية، فعلى سبيل المثال: فُقِد العديدُ من المتكلمين الجُدد في الصومال خلال الجفاف الذي حدث في أوائل التسعينيات، عندما تُوفي ربع الأطفال دون سن الخامسة؛ بسبب المجاعة بعد فشل المحاصيل، وانتشار مرض نقص المناعة المكتسب(الإيدز)، وهو مرض يهدد حياة السكان بأكملهم، وخاصة مع غياب التعليم المناسب، والرعاية الوقائية، والعلاجات الدوائية. وفي بلد مثل نيجيريا، حيث يوجد 470 لغة، والكثير من هذه اللُّغات يتحدث بها عدد قليل جدًّا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

من السكان، فإن الإيدز كما يسبب هناك وفيات بشرية، كذلك يسبب وفيات لغوية في ذلك الموطن البيئي.

ومن الصعب جدًّا تحليل وتصنيف العوامل الاجتماعية والسياسية التي تساهم في فقدان اللُّغة عندما تضطر مجتمعات الأقليات إلى الاندماج مع ثقافة أجنبية مهيمنة، وعلى الرغم من أن الغزو العسكري لثقافة واحدة من قِبل ثقافة أخرى، هو حدث كارثي بالنسبة للغة مُهدَّدة بالانقراض - على سبيل المثال: ما حدث من تدمير لثقافة دول أمريكا الشمالية الأصلية من قِبل الأنجلو الأوروبيين، أو الغزو الإسباني للسكان الأصليين في بيرو وكولومبيا، وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية - إلا أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية في العصر الحاضر، هي الأكثر شيوعًا وغدرًا، والتي تعدُّ جزءًا من التوسُّع الاقتصادي الصناعي.

إن الضغط على العديد من الثقافات الصغيرة لاعتماد لغة مشتركة، أو لغة مهيمنة لأغراض قوى اقتصادية تطمح إلى عمليات تجارية موسعة ومربحة، وإلى هيمنة اقتصادية-إن أعضاء تلك الثقافات معرضون للوقوع في معضلة مدمرة، فهم من ناحية، إذا قاوموا هيمنة اللُّغة المشتركة، قد يفقدون طريقهم إلى المستقبل، عندما تطغى عليهم القوى الاقتصادية، وهم من ناحية أخرى، يخاطرون بفقدان طريقة حياتهم التقليدية، وموروثهم الحضاري إذا استجابوا لتلك الهيمنة، وذلك من خلال التخلي عن لغتهم الأم. كما يناقش كريستال، أن هذه الأوضاع الجديدة للغة الثقافات الصغيرة الناتجة عن الضغوط تؤدي إلى تآكل احترام أشكال اللُّغة التقليدية مع مرور الوقت، ومن خلال عملية تدريجية غير محسوسة، فإن لغة مشتركة جديدة مدفوعة اقتصاديًّا تخلق طبقة ثنائية اللُّغة ناشئة؛ مما يجبر لغة السكان الأصليين على التضاؤل في الاستخدام ضمن دوائر عائلية ضيقة، ومغلقة، حيث تُستخدم أقل، وأقل، حتى تختفي، ولا يمكن استخدامُها في نهاية المطاف على الإطلاق، كما يتم القضاء تدريجيًّا على لغة السكان الأصليين - في كثير من الأحيان - من خلال النظرة الاجتماعية المتدنية للمتحدثين بلغاتهم المحلية، وبالتالي إلى الشعور بالخجل، و(الفولكلورية)، فتفقد اللُّغة هيبتها بين المتحدثين أنفسهم، وخاصة الجيل الأصغر سنًّا.

بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرها كريستال التي تؤدي إلى اختفاء اللُّغة، يذكر كريستال أيضًا أن اللُّغات قد تموت بسبب الإجراءات الحكومية من جانب المجتمع

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المهيمن، فتسعى الجماعات المهيمنة للقضاء على لغات السكان الأصليين، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق قوة جبرية، من خلال جعْل التحدث بلغة السكان الأصليين غير شرعي، أو حرمان المتكلمين بتلك اللُّغة من حقوقهم السياسية، كما حدث للغة Ainu في اليابان، والويلزية في ويلز، وكما يحدث في اللُّغات المحلية في العديد من البلدان الأخرى.

في الفصلين الختاميين من الكتاب: من أين نبدأ؟ وما الذي يمكن القيام به؟ يطرح كريستال خططًا وبرامج للتدخل؛ بهدف تنشيط اللُّغة من خلال تكوين فرق بحثية وتنفيذية متعددة التخصصات، تتكون من باحثين في علم اللُّغة، وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، ومختصين ومسؤولين في التعليم، والأهم من ذلك خلق قاعدة شعبية من داخل المجتمعات المحلية للنهوض باللُّغة، ويعتمد نجاح هذه الخطط والبرامج على مدى رفع وزيادة وعي سكان الدول المتعددة اللُّغات، وتطوير وتوجيه الباحثين أنفسهم. وهو يعتمد نموذجًا طبيًّا في تشخيص الحالة للغات المُهدَّدة بالخطر، وفي وصف الخطط العلاجية المطلوبة لإنقاذ أكثر من 3000 لغة مهددة بالانقراض في جميع أنحاء العالم.

وتعتمد مهام التشخيص على : تحديد الحالة، وتقييم مستوى الخطورة، ودرجات التهديد، ورَصْد وقياس التطوُّر في الحالة اللُّغوية محل البحث، ورَصْد الحالة يعتمد على متابعة حالة تلك اللُّغة مع مرور الوقت من خلال خطوات علمية دقيقة، تعتمد على الوصف، وتحليل النتائج، ثم يتم التدخُّل العلاجي، أولًا- من خلال نشر، وزيادة مستوى الوعي، ومحاولة جذب وكسب الدعم المحلي من السكان الأصليين، وتعزيز المواقف الإيجابية للمجتمع، وثانيًا- من خلال السعي والوساطة بين الثقافات والحكومات، والسعي للحصول على دعم المجتمع الدولي، وثالثًا- وضع برامج لغوية محددة للمدارس، وأخرى لأفراد المجتمع المحلي.

يدعو المؤلف إلى مراجعة المواقف والممارسات التقليدية للسانيين أنفسهم، فهم الآن أصبحوا أمام مسؤولية، ويقول كريستال: إن اللسانيين لديهم الآن مسؤولية ملحة (للوصول إلى هناك)، حيث تكمن مواقع التهديد، حيث يجب عليهم القيام بشيء ما.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

قد تتعرض الفرق التي تشارك مشاركة مباشرة في عمليات إنقاذ اللُّغات المُهدَّدة بالخطر إلى المخاطر، وقد تكون هذه المخاطر مهنية، مثل: النقاش، والجدل النظري، وقد تكون هناك خسائر محتملة في حقوق الملكية الفكرية، وذلك عندما تكون المواد البحثية جزءًا من موارد المجتمع المحلي. كذلك نجد أن هناك مخاطر وخسائر مادية أيضًا؛ فاللُّغات المعرَّضة للخطر غالبًا ما تكون في أجزاء غير آمنة، وغير مستقرة، وخطرة من العالم.

إن المهمة هائلة، فعمل اللسانيين ـ من هذا المنظور ـ يُعدُّ عملًا فريدًا من نوعه؛ لأن من ضمن مهامهم التوسط بين مجتمعات السكان الأصليين والحكومات، وكذلك مخاطبة الشركات التي تسعى إلى استغلال أراضي وموارد الشعوب الأصلية، والتي لا تملك في كثير من الأحيان وثائق أو خرائط، أو حتى أسماء، أو أي سجل مكتوب لتاريخها، ويمكن للسانيين في كثير من الأحيان تحديد أسماء للأماكن، والاستعانة بعلمي الأنساب والأنثروبولوجيا، ورصد التعبيرات العامية التي توفِّر أدلة قد تكون حاسمة؛ لإثبات حقوق الأراضي والملكيات في تلك المناطق، ولا بد من توظيف استشاريين من اللُّغة الأم، للمشاركة في عملية إنقاذ اللُّغة ضمن فريق التنشيط، وكذلك حشد أفراد المجتمع على جميع المستويات داخل مجتمعات اللُّغات المهددة بالانقراض.

في نهاية الكتاب أدرج المؤلف مسارد لعدد من المنظمات والهيئات ذات الصلة بالقضية المدروسة، ولأسماء اللُّغات واللهجات التي ذكرها في الكتاب.

نظرة نقدية للكتاب :

على الرغم من التناول المنطقي والموضوعي والمقنع الذي طرح به كريستال القضية، إلا أن الأسلوب لا يخفى منه نظرته الإنسانية العاطفية، فهو ينظر إلى اللُّغة بوصفها كائنًا حيًّا، إن كلمة (الموت) لها ظلال عاطفية كئيبة محزنة، ويؤكد ذلك ضمنيًّا باقتراحه للنموذج الطبي في التعامل مع اللُّغات المهددة بالخطر، وهو النموذج نفسه الذي يتم التعامل به مع الإنسان والكائنات الحية التي تتعرض للمرض، كما أن العاطفة مختزلة في الأسلوب الميسر في التناول، الذي يوحي أن كريستال منفعل بالقضية، ولا يجب أن يكون الكتاب موجهًا إلى المتخصصين في اللسانيات فقط، ولكن أيضًا لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، كما يمكن أن يفيد منه أيضًا القانونيون،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والمهتمون بحقوق الإنسان، وكذلك الأشخاص العاديون الذين يشعرون بالقلق إزاء قضايا الهوية الثقافية في عالم متزايد الترابط.

وقد عرض الظاهرة من خلال نظرة عامة موجزة مع مجموعة جيدة من الأمثلة، وضرب أمثلة لبعض الحالات اللُّغوية، ويميز هذا الكتاب اقتراحه للنموذج الطبي، في إنقاذ وعلاج اللُّغات المهددة، وعلى الرغم من صغر حجم الكتاب بالنسبة إلى المحاور البحثية التي تناولها، فقد استطاع المؤلف بأسلوب عرض مكثف أن يساعد اللسانيين في وضع الخطط العلاجية للغة محل البحث.

وفي الحقيقة أن من أهم النتائج التي يجب الاعتداد بها في هذا الكتاب، هي أن ضعف اللُّغة، واستجابتها للضغوط المختلفة باتجاهها نحو الهبوط، أو ثباتها أمام تلك الضغوط – يتحدد أكثر تبعًا لاتجاه المجتمع المحلي ذاته، ورغبة السكان الأصليين ـ في الحقيقة ـ في الحفاظ على لغتهم، وهو صراع بين الهيمنة والمقاومة؛ مما يتطلب تصميم برامج وخطط لزيادة الوعي العام، وهو ما يُعرف بتخطيط المكانة اللُّغوية، ststus planing Language، ويشمل مهمة غرس الثقة، وتجديد الفخر والاحترام بين الناطقين بها، والذين يجب أن يكونوا مسؤولين في المقام الأول عن بقاء لغتهم، وفي هذه النقطة الأخيرة يؤكد كريستال أن العمل على اللُّغة يجب أن يتم ليس فقط (مع المتكلمين)، ولكن أيضًا (من قبل المتكلمين).

إن ما يميز وجهة نظر المؤلف ـ كما يظهر من كتابه ـ أنه ينظر لحياة اللُّغات بنظرة إنسانية حضارية بالدرجة الأولى؛ فهو يقبل حتمية انتشار اللُّغات المهيمنة، ويعتبر اللُّغة الإنجليزية هي اللُّغة الأكثر وضوحًا في اللُّغات المرشحة للهيمنة في العصر الراهن، ولكنه مع ذلك يؤيد بقوة حتمية تعدُّد اللُّغات، ويدعو إلى دعم القاعدة الشعبية للغات الأصلية، والتي ينبغي أن توجد في انسجام مع اللُّغات السائدة؛ وبهذه الطريقة سوف يحافظ المتكلمون على هويتهم الذاتية الإيجابية، وسوف نحافظ جميعًا على النظام المعرفي المتعدد الذي لا يُقدر بثمن، والذي يعتبر النظام اللُّغوي أحد أهم أجزائه.

إن هذا الكتاب قد احتوى على كثير من النداءات من أولئك الذين يشتركون في وجهات النظر اللُّغوية والفلسفية للمؤلف، أولئك الذين يُعدُّ اهتمامهم باللُّغة في الدرجة الأولى من الاهتمامات الكونية الحضارية، أو مما يوحدنا كبشر، فربما نجد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

هناك من لا ينزعجون كثيرًا، أو قد لا ينزعجون إطلاقًا من وفاة كاسابي Kasabe، أو أية لغة أخرى، طالما أنها ليست اللُّغة الخاصة بهم، ولكن هناك في الجانب الآخر أولئك الذين يقدِّرون التنوع، ويعتقدون أن التنوُّع اللُّغوي، مثل الاختلاف البيولوجي، مرتبطٌ ببقائنا، والذين يهتمون بقضايا الهوية الثقافية التي تتزايد مع العولمة، وهؤلاء حتمًا سوف يجدون الكتاب مُقنعًا، ولا يمكن بأي حال أن يقنع هذا الكتاب أحادي اللُّغة العدواني، أو شخصًا غير مبالٍ.

يُؤخذ على الكتاب صغر حجمه، بالنسبة إلى حجم التناول الذي طرح به القضية، لكن ذلك لا يقلل من قيمة الكتاب، فهو كتاب رائدٌ، ويعدُّ نقطة لانطلاق الكثير من الأبحاث في جميع المحاور التي تناولها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعريف بمجمع اللُّغة العربية السوداني

أ.د. بكري محمد الحاج [1]

المجامع اللُّغوية العربية مؤسّسات عُنيت بمساندة اللُّغة العربية، والعمل على تيسير تعلُّمها، ونشرها، وتمكينها من مجابهة التحديات المعاصرة، وهي تأصيل لجهد قديم في تراث العربية. ويأتي هذا التعريف لتسليط الضوء على واقع مجمع اللُّغة العربية في السودان، بناءً على ما ورد في مرسوم إنشائه، وما أنجزه، وما يواجهه من عقبات، وما يُؤمل أن يؤديه في الحاضر والمستقبل لخدمة العربية

نشأة المجمع:

أُنشئ المجمع السوداني بقرار جمهوري من رئيس جمهورية السودان المشير عمر البشير عام 1990م، وكان ثمرة لما عُرف بقرارات ثورة التعليم العالي، التي نصَّت على قيام الهيئة العليا للتعريب من أجل «أن تُعنى بشؤون كتابة المواد العلمية، وتدريسها باللُّغة العربية، ووَضْع الأسس والقواعد المنظمة لها».

ولم تقتصر هذه القرارات على قيام الهيئة العليا للتعريب، بل كان من أعمال لجنة التعريب وتوصياتها حول تقارير لجان ثورة التعليم العالي، وتقارير الجامعات حول التعريب، المناداة بقيام مجمع للغة العربية؛ يرتقي بمستواها، ويشرف على رعاية التعريب، وسيادة اللُّغة العربية في المجتمع السوداني بأسره، بما في ذلك التعليم العالي ومؤسّساته.

وقد تشرف المجمع في مرحلة إنشائه بإسناد رئاسته للعالم الكبير البروفسور عبد الله الطيب (رحمه الله). وبقي عبد الله الطيب مطلعًا بمهام رئيس المجمع السوداني حتى وافته المنية في عام 2002م، وخلفه في رئاسة المجمع الأستاذ الدكتور علي أحمد محمد بابكر في العام 2002م حتى العام 2015م، إذ تسلم الرئاسة بعده الأستاذ

1 – رئيس مجمع اللُّغة العربية السوداني بالخرطوم.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الدكتور حسن بشير صديق، وأخيرًا تولى الرئاسة الأستاذ الدكتور بكري محمد الحاج في خواتيم عام 2017م.

رسالة المجمع:

لمجمع اللُّغة العربية السوداني رسالةٌ موحدةٌ مع المجامع العربية على امتداد الوطن العربي، تتمثل في خدمة اللُّغة العربية، والعمل على تنميتها، وللمجمع السوداني رسالة خاصة تنبع من بيئته المتنوعة، ولغاته المحلية المتعددة، وتحدياته المتجددة المتعاظمة؛ وذلك لأن العربية وإن كانت «لغة غالب أهل السودان، إلا أنها ليست اللُّغة الوحيدة في السودان، فهناك مجموعة من اللُّغات واللهجات المحلية التي يتكلم بها بعض السودانيين، وهي تزاحم العربية بدرجات متفاوتة» .

أهداف المجمع:

نصَّ القانون الأساسي للمجمع على أن أهدافه تتمثل في الآتي:

1 – العمل على ترقية أداء اللُّغة العربية في جميع المجالات خاصة دور العلم.

2 – الإسهام الفاعل في حركة التعريب، ووضع المصطلحات للعلوم والآداب والفنون والحضارة.

3 – التعاون مع المؤسّسات المعنية بشؤون الثقافة والفكر والعلوم، وتسمية أهم المؤلفات العربية الرصينة لترجمتها إلى اللُّغات الأجنبية الحية.

4 – توثيق الصلات بالمجامع والمؤسّسات العلمية واللُّغوية والثقافية في الدول العربية وغيرها.

5 – وَضْع معاجم وموسوعات علمية ولغوية.

6 – تحقيق المخطوطات العربية والوثائق ونشرها.

7 – إصدار المجلات والدوريات والنشرات والبحوث في مجال اللُّغة العربية.

8 – إقامة مؤتمرات محلية وعربية ودولية، وعقد ندوات ومواسم ثقافية، في مجال اللُّغة العربية والعلوم المرتبطة بها.

9 – مدّ وسائل الإعلام بالمادة العلمية والثقافية في مجال اللُّغة العربية، الصالحة لتوجيه الرأي العام.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الدوائر العلمية في المجمع:

لتحقيق الأهداف السابقة عمل المجمع على إنشاء عدد من الدوائر العلمية، وذلك في فترة رئاسة البروفيسور علي أحمد محمد بابكر، وتعدُّ من الوسائل التي تمكِّن المجمع من بلوغ أهدافه. وتقابل هذه الدوائر اللجان المتخصصة في بعض المجامع اللُّغوية الأخرى. ولكل دائرة رئيس ومقرر، وعدد من الأعضاء. والدوائر هي:

1 -دائرة المعاجم:

أُنشئت هذه الدائرة بتوجيه من الأستاذ الدكتور علي أحمد محمد بابكر رئيس المجمع الأسبق؛ لتسهم في أداء المجمع لدوره في المجتمع السوداني خاصة، والعربي بعامة. ومن أهداف هذه الدائرة: 1 –المحافظة على اللُّغة العربية، ونشر المفردات والتراكيب الصحيحة. 2 – الاستجابة لمطالب المؤسّسات العلمية والتربوية والأدبية والفنية من المعاجم التي تفي بمطالب الحياة. 3 – التعاون مع مجامع اللُّغة العربية ومؤسّسات التعريب فيما يتعلق بصناعة المعاجم في داخل السودان وخارجه. ولما كانت صناعة المعاجم لا تقف عند حدود زمانية أو مكانية؛ ذلك أنَّ لكل لغة ماضيًا موروثًا وحاضرًا حيًّا متجددًا. وإعمالًا لسنة التجدُّد هذه وضعت دائرة المعاجم خطة لصناعة معجمين اثنين؛ الأول: المعجم الكبير. وقد تم – بعون الله– طُبع الجزء الأول من هذا المعجم الذي يشمل حرف الهمزة في منتصف العام الميلادي (2010م)؛ وقد كان من الإضافات النافعة التي أضافها هذا المعجم إلى المعاجم الأخرى اشتماله على مجموعة من الكلمات من عامية أهل السودان، التي تتطابق معانيها مع معاني أمثالها من كلمات العربية الفصيحة. وفي هذا تقريب للشقة بين المستويين اللُّغويين. وقد رُتِّب هذا المعجم ترتيبًا ألفبائيًّا ييسر الرجوع إليه، كما زُوِّد بفهارس فنية تعين على سرعة حصول القارئ على طِلبته. وقد اختير لهذا المعجم اسم (معجم الإحسان فيما ينطق به اللسان).

أما المعجم الثاني فهو: معجم الطالب. والهدف من هذا المعجم مساعدة الطلاب في المرحلة قبل الجامعية على كشف معاني المفردات التي تحويها المرحلة الثانوية من مصطلحات علمية ومفردات لغوية. واعتمد جمعُ المادة اللُّغوية لهذا المعجم على الكتب المدرسية، وعلى كتابات التلاميذ، وعلى أحاديثهم في الصفوف المختلفة. وقد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رتبت المواد في هذا المعجم ترتيبًا ألفبائيًّا حسب ورود الحروف في الكلمة دون النظر إلى أصالة حرف أو زيادته. وقد أُهملت المفردات التي سقطت من الاستعمال في العربية الفصحى المعاصرة، والتي أصبحت بعيدةً عن حاجات التلاميذ واستخداماتهم، وفي المقابل أضيفت ألفاظ حديثة مولدة شاعت في هذا العصر. ومن المؤمل أنْ يساعد هذا المعجم في النمو المعجمي للتلاميذ في مرحلة التعليم قبل الجامعي. وقد طُبع الجزء الأول من هذا المعجم.

2 - **دائرة الترجمة:**

أُنيط بهذه الدائرة نقل الأعمال الفكرية المميزة المنشورة باللُّغات الأجنبية إلى اللُّغة العربية، التي تحقق ترجمتُها إضافة علمية مقدرة للمكتبة العربية في أي مجال من مجالات المعرفة. ويشمل نشاط هذه الدائرة: 1 – المشاركة في نقل بعض روائع الفكر الإنساني والحضارة العالمية المنشورة باللُّغات الأجنبية إلى اللُّغة العربية، ولاسيما الأعمال ذات الصلة بالمجمع. 2 – المشاركة في ترجمة كتب المناهج العلمية التي تُدرس في الجامعات الأجنبية بنقلها إلى اللُّغة العربية الفصحى الميسرة؛ لتيسير تدريس المواد العلمية في مناهج الكليات المتخصصة في السودان، ولدعم وتمكين مسيرة التعريب في الوطن العربي. 3 – نقل نماذج مختارة من كتب الحضارة العربية والفكر الإسلامي إلى اللُّغات الأجنبية الحية، بما يعين غير العرب على الفهم الصحيح لمرتكزات الحضارة العربية والإسلامية، ويلفت النظر إلى عراقة اللُّغة العربية، وما تحويه من معارف وخبرات، كان للعرب والمسلمين نصيب وافر في ريادتها.

أَمَّا في مجال المصطلحات، فإنَّ الدائرة تسعى إلى تعريب المصطلحات الأجنبية التي تدخل على لغة التخاطب، وذلك إما عن طريق الترجمة بألفاظ عربية فصيحة، وإما بتهذيب اللفظ الأجنبي وتشذيبه حتى تُستوعب الكلمة الأجنبية في متن اللُّغة العربية. كما أنَّ الدائرة تتعاون مع جهات علمية عديدة ذات صلة بهذا المجال– كالهيئة العليا للتعريب، وأساتذة الجامعات– في ترجمة المصطلحات العلمية التي تشتد إليها الحاجة وتعريبها من قِبل مؤسسات التعليم العالي.

وقد أَنجزت دائرةُ الترجمة – بفضل من الله وهمة القائمين على أمر المجمع– عدة أعمال علمية، طُبع بعضها وتمَّ نشره، والدائرة تعكف على أعمال أخرى في سبيلها إلى الطبع والنشر. ومن هذه الأعمال: 1 –كتاب حرب النهر (The River War)

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لمؤلفه ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الأسبق. وقد نقله إلى العربية عضو اللجنة الأستاذ سليمان عبد الله. وهذا الكتاب من بواكير إنجازات الدائرة. وقد تم طبعه ونشره. 2 – كتاب الزراعة في السودان (Agriculture of the Sudan) لمؤلفه الدكتور توتهل (مدير جامعة الخرطوم الأسبق)، وقد قطعتْ فيه الترجمة شوطًا مقدرًا. 3 –كتاب التقانة الإسلامية (Islamic Technology) لمؤلفيه أحمد الحسن ودونالد هيل، وقد دُفع بهذا الكتاب للمطبعة، ولعله يرى النور قريبًا. –4كتاب مقاومة المواد (Strength of Materials) لمؤلفه ج. رايدر، وهو كتاب في مجال الهندسة، توقف العمل فيه إلى حين الحصول على إذن بترجمته من أَصحاب حقوق النشر.

3 - دائرة اللُّغة العربية ومنابر الإعلام:

للإعلام بكل أَنواعه دور لا ينكر في نمو اللُّغة العربية واتساع معجمها، فقد تم على يد الصحفيين والكتاب استحداث الكثير من الألفاظ والعبارات والأساليب؛ وذلك لأنهم يواجهون عملًا يستلزم إنتاجًا يوميًّا يملأ أعمدة الصحف. وهو عمل لم يُتح له الوقت الكافي للتروي والتقصي والبحث؛ لذا فقد وقعت فيه أخطاء كثيرة متنوعة! لذا كان تركيز المجمع على هذه الدائرة؛ للتصدي لهذه الأخطاء وغيرها من المشكلات والقضايا التي تواجه لغة الإِعلام. وقد اعتمدت الدائرة في ممارسة هذا النشاط على المؤلفات التي يعدُّها القائمون على أمر هذه الدائرة، والمحاضرات والندوات والسمنارات. ففي مجال التأليف أُعِّد بحثٌ عن الأخطاء الشائعة في لغة الإعلام، وقد رُوعي في هذا البحث تجنُّب الاعتساف في معالجة الأخطاء، ويلحق بهذا البحث بحثان آخران؛ الأول: بعنوان: (ظاهرة استنباط العامية في سياق الفصحى في لغة الصحافة السياسية). والثاني: بعنوان: (اتصالية لغة الإعلام).

كما أن الدائرة تعمل على جَمْع عينات من لغة الإعلام الدعائي؛ كالأسماء التجارية، والإعلانات؛ وذلك توطئة لمعالجة المسخ اللُّغوى الذي يخالط هذه الأسماء. وهذه من الظواهر التي تتصدى لها الدائرة؛ لأنها تسهم في تشويه التراكيب العربية، وتخلّ ببنية كلماتها، فتؤدي بذلك إلى إفساد الذوق اللُّغوى العام.

وقد أقام المجمع من خلال دائرة اللُّغة العربية ومنابر الإعلام دورات تدريبية للعاملين في الحقل الإعلامي؛ لرفع قدراتهم اللُّغوية، كما عُقدت حلقات نقاش مع الإعلاميين لمناقشة مجموعة من الهموم المشتركة بين المجمع ووسائل الإعلام،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

من هذه الهموم أو القضايا المشتركة: ظاهرة الازدواج اللُّغوي في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وظاهرة تكرار وقوع الأَخطاء التي سبق التنبيه إليها.

4 - **دائرة اللُّغة العربية والحاسوب:**

تأسست هذه الدائرة لتلبية حاجة المجتمع في مواكبة الطفرة العلمية والتقنية في مجال حوسبة اللُّغة العربية بالوسائل المختلفة. ومن أهم الأهداف التي تسعى هذه الدائرة إلى تحقيقها: 1 – حماية اللُّغة العربية من الطَّمْس والتحريف عند استخدامها وتوظيفها عن طريق الحاسوب. 2 –مواكبة التطوُّر التقني الذي يشهده العالم في مجال الحاسوب، وتوظيف منجزاته في خدمة اللُّغة العربية في السودان. 3 –حوسبة جميع أعمال الدوائر المختلفة في المجمع. 4 – الاهتمام بإجراء البحوث والدراسات، وإقامة السمنارات التي تعالج قضايا اللُّغة والحاسوب. وقد قدمت الدائرةُ في هذا الخصوص العديد من المحاضرات، مثل محاضرة: الحوسبة والحلول المتاحة لدعم اللُّغة العربية، ومحاضرة: هندسة اللسانيات المحوسبة، وغير ذلك من المناشط.

5 - **دائرة اللُّغة العربية ومناهج التعليم:**

للدائرة مشروعات بحثية تتناول العديد من القضايا التي تتصلُّ بمناهج تعليم اللُّغة العربية، من ذلك: الضعف اللُّغوى وأسبابه لدى طلاب الجامعات السودانية، والكتاب الجامعي في أقسام اللُّغة العربية بالجامعات السودانية. كما أن الدائرة تُعِدُّ لمجموعة من الندوات وحلقات النقاش حول القضايا التالية: إقامة مؤتمر يتناول مناهج اللُّغة العربية في الجامعات السودانية، وملتقى لأساتذة اللُّغة العربية في مرحلتى الأساس والثانوي، وإقامة ندوة بعنوان: (تداعيات تدنى مستوى اللُّغة العربية في التعليم وعلاقة ذلك باللُّغات المحلية)، وحلقة نقاش حول الكتابة العربية وأثرها في مخرجات التعليم العالي، وحلقة نقاش بعنوان: (جهود نَشْر اللُّغة العربية من خلال تجارب المؤسّسات العاملة في مجال تعليم اللُّغة العربية لغير الناطقين بها)، وحلقة نقاش حول مشكلات التدريس باللُّغة العربية في الجامعات السودانية، وتقويم امتحانات اللُّغة العربية للشهادة السودانية، ولشهادة مرحلة الأساس.

6 -**دائرة اللُّغة العربية واللهجات العربية السودانية:**

تسعى هذه الدائرة إلى دراسة أوضاع اللُّغة العربية في السودان في مجالاتها المختلفة،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والسعي لجَمْع اللهجات العربية السودانية من مختلف أنحاء السودان ودراستها، ومن ثَمَّ عمل معجم يضمها، والشروع في وضع أطلس لغوي سوداني. وقد أكملت هذه الدائرة صناعة معجم يضمُّ ألفاظ القبائل العربية في السودان، سُمِّي (معجم الألفاظ الفصيحة للهجات العربية في السودان).

7 - **دائرة العلوم التطبيقية:**

أُنشئت هذه الدائرة لتعضيد قرار تعريب الجامعات سنة 1993م، فقضية التعريب من القضايا التي يهتم بها المجمع لما تؤديه من خدمة للطلاب، ولتحقق ذلك جعلت اللُّغة العربية لغة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا في مجال العلوم التطبيقية كأحد أهدافها، واتخذت الوسيلة لتنفيذ أهدافها طباعة الكتب في مجال العلوم التطبيقية باللُّغتين العربية والإنجليزية ونشرها، واستقطاب الخبراء المختصين للكتابة باللُّغة العربية في مجال العلوم التطبيقية.

8 - **دائرة اللُّغة العربية واللُّغات المحلية السودانية:**

لهذه الدائرة أهداف تتصل اتصالًا مباشرًا بأهداف المجمع عامة؛ وذلك لأنَّ بعض المجموعات السودانية تتكلم بلغات غير عربية، بيد أنهم يساكنون المجموعات العربية، ومن ثَمَّ فإن العربية تأثرت بهذه اللُّغات المحلية، كما أن هذه اللُّغات تأثرت – بدرجات متفاوتة– بالعربية؛ لذا فإنَّ هذه الدائرة جعلت دراسة هذه التأثيرات عملها الأول؛ لأن الوقوف على درجات التأثير والتأثر يساعد في التخطيط اللُّغوي السليم لهذه البلاد، بل يساعد في وَضْع أطلس لغوي يُصوِّر الواقع بدقة وإحكام. وقد جعلت هذه الدائرة بداية عملها إحصاء اللُّغات السودانية غير العربية، ومن ثَمَّ تحديد الفصائل التي تنتمي إليها هذه اللُّغات، وتحديد مدى انتشارها أو اندثارها.

9 - **دائرة التأليف والتحقيق والنشر:**

تعمل هذه الدائرة على تحقيق أهداف المجمع من خلال تعاونها مع دوائر المجمع الأخرى في طباعة ما يتم إنجازه في هذه الدوائر ونشره ؛ لذا فإنَّ واجبها الذي أُنيط بها يتمثل في نَشْر الكتب والبحوث والأوراق العلمية، وكل ما يصدر عن المجمع، وطباعة مجلة المجمع الدورية المحكمة ونشرها، والعمل على تحقيق المخطوطات ونشرها، وجَمْع إنتاج أدباء السودان الشعري وتحقيقه ونشره.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ومن ناحية أخرى، فقد قدمت مواضيع علمية في الجلسات الشهرية للمجلس العلمي للمجمع، فضلًا عن الموضوعات التي احتوتها عشرة أعداد من مجلة المجمع، وتوجد مجموعة من الكتب في المراحل النهائية للطباعة.

10 - **دائرة المكتبة**:

لم يفت على القائمين على أمر المجمع إنشاء مكتبة عصرية، تُعنى بكل أوعية المعرفة، والمعلومات ذات الصلة باللُّغة العربية والدراسات الإسلامية. ولتأكيد التواصل مع مجتمعات الباحثين في السودان وخارجه أُنشئت مكتبة إلكترونية؛ لتوفير الخدمة المكتبية للباحثين داخل المجمع وخارجه. وللمجمع السوداني علاقات متعددة ومثمرة مع مجامع اللُّغة العربية في العالم العربي، ومع كثير من مراكز البحث العلمي. وقد أثمرت هذه الجهود عن إهداءات مقدرة وصلت إلى المجمع من مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، تزيد على مئة وثلاثين عنوانًا، فضلًا عن أربع مئة عنوان أخرى من النادي الأدبي بجدة، وبعض المؤلفات المهمة من مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللُّغة العربية، والنادي الأدبي بحائل، وكذلك تم استلام بعض الإصدارات من الملحقية الثقافية بسفارة خادم الحرمين الشريفين بالخرطوم.

11 - **دائرة الأدب**:

تهدف هذه الدائرة إلى تجميع تراث القبائل العربية السودانية من شعر ودوبيت وأمثال ومؤلفات سودانية، فبنت جسر التواصل بينها وبين الجامعات حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وحتى تحصل على أحدث ما كُتب في العاميّ الفصيح السوداني عبر مركز الدراسات العليا.

الرؤى المستقبلية:

حتى يتمكن المجمع من أداء رسالته على الوجه الأمثل والارتقاء به إلى مصاف المجامع العربية والعالمية من حيث المبنى والمعنى، طرح مشروعًا متكاملًا لتعزيز البناء المؤسّسي، بمراجعة الهياكل الإدارية والوظيفية، وصياغتها بما يناسب وظيفته، بوصفه مؤسسة علمية ثقافية تُعنى بشأن اللُّغة العربية وعلاقاتها مع سائر العلوم الإنسانية والتطبيقية. وتتمثل رؤية المجمع المستقبلية في العمل على: مشروع تعزيز البناء المؤسّسي للمجمع، وإصدار قانون مجمع اللُّغة العربية من الهيئة التشريعية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

القومية، وإصدار قانون حماية اللُّغة العربية، وإصدار اللائحة الداخلية للمجمع، ومشروع تحسين بيئة العمل، والمشروع القومي للتأليف والنشر والترجمة والتعريب كأحد أطر اختصاصات المجمع، ومشروع الموسوعات والمعاجم، ومشروع إدارة التنوُّع اللُّغوي في السودان، ومشروع تعظيم المحتوى الرقمي للدراسات اللُّغوية والأدبية في السودان ونشرها على كل المواقع، ومشروع البوابة الإلكترونية السودانية للغة العربية، ومشروع تطوير وتحديث المكتبة، ومشروع المجلة الشهرية للمجمع آفاق مجمعية، ومشروع شهادة الجودة في اللُّغة العربية، ومشروع الشبكة القومية لمنتديات اللُّغة العربية، ومشروع المجلس الإفريقي للغة العربية، ومشروع تعزيز العلاقات الخارجية، ومشروع تصميم منهج للغة العربية العلمية في الجامعات، ومشروع تعريب الحياة السودانية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تعريف بجمعية: «بالعربيّة للّغة والتحديث»

د.سارة ضاهر

يقول ابن خلدون: «إنّ قوّةَ اللُّغةِ فِيْ أمَّةٍ ما، تعنِي استمراريّةَ هذهِ الأمّةِ بِأخْذِ دَورِهَا بينَ بقيَّةِ الأُمَم؛ لأنّ غَلَبَةَ اللُّغةِ بِغَلَبَةِ أهلِها، وَمَنْزِلَتِها بَيْنَ اللُّغاتِ صورَةٌ لِمَنزِلَةِ دولَتِها بَينَ الأُمَم» .

ربما يختصر هذا القول لابن خلدون فكرة جمعيّة «بالعربية للُّغة والتحديث» التي تعمل على نشر اللُّغة العربية، وتعزيزها بين الشباب العربي وبالتالي العالمي، من خلال خطّة إستراتيجيّة تشمل الأطفال والشباب، ومختلف فئات المجتمع، عبر محاور عدّة.

من بيروت – لبنان، جمعيّة متخصِّصة في شؤون اللُّغة العربيّة، تقدِّم من خلال فريق عملها مجموعة أنشطة، تبدأ بمحو الأمية، وتعليم الكبار، ومكافحة التسرُّب المدرسي، مرورًا بتأسيس أكاديميّة للّغة العربيّة، ونادٍ للأطفال، ولا تنتهي بتسليط الضوء على الأيام الثقافية العالمية، والاحتفال بها بأسلوب يلفت نظر شريحة واسعة من الناس، إضافة إلى العمل على إقرار قانون يقضي بضرورة فرض «اختبار الكفاءة بالعربيّة» على كل مَن يتعاطى الشأن العام والأمور الإداريّة، احترامًا للغتنا العربية الغالية.

بالعربيّة:

تأسّست جمعيّة «بالعربية» عام 2015، وهي تسعى إلى نَشْر اللُّغة العربيّة ومحو الأميّة. وتعمد من خلال موقعها الإلكتروني، وتطبيق الهواتف الذكية، إلى نشر الأخبار الثقافيّة والمقالات الأدبيّة والحوارات، إضافة إلى ما يتم نشرُه على مواقع التواصل الاجتماعي.

انطلقت الفكرة نتيجة ما نعانيه من ضعف لغوي لدى الناطقين باللُّغة العربية. إذ نشهد الكثير من الأخطاء الصّرفيّة والنّحويّة، يَرتكبها إعلاميّو المرئيّ، والمسموع،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والمكتوب، كما يرتكبها موظّفو الإدارات، وطلّاب الجامعات على السّواء. فوجد الأصدقاء، المتخصّصون في اللُّغة العربية، أنه من خلال تأسيس جمعية مختصّة، سيكون بإمكانهم المساعدة في تحقيق الغاية بأفضل وسيلة. وهكذا تمّ تأسيس«بالعربيّة» حرصًا على مستقبَل اللُّغة العربيّة، وللعمَل على خلق لغة عصريّة وسهلة، من خلال اختيار مفردات قريبة من الناس؛ بهدف التّعامل بها في مختلف نواحي الحياة الأكاديميَّة والعمليّة، بأسلوب سلِس وعصريّ. وإدراكًا لمدى أهميّة التمتُّع بإتقان لغةٍ عربيّة سليمَة، تمكِّننا من التَّعبير بها، وبالتَّالي الانتماء إليها.

وبهدف إتقان العمل، ضمّت «بالعربيّة» فريق عمل مختصًّا من حملة دكتوراه في اللُّغة العربيّة، ومختصّين في الكتابة الدعائيّة، بالإضافة إلى مدقّقين لغويّين، ومترجمين، وصحافيين، ومنظّمي مؤتمرات، إلى جانب آخرين. وتتألّف هيئتها الاستشاريّة من نُخبة من الأساتذة الجامعيين المختصّين باللُّغة العربية: أ. د. محمد توفيق أبو علي (العميد السابق لكلية الآداب والعلوم الإنسانية)، أ. د. هند أديب دورليان، أ. د. عبد المجيد زراقط، أ. د. مهى جرجور، د. ناتالي الخوري غريب، د. نازك بدير، د. رزق الله إلياس قسطنطين. وتتعاون الجمعية مع مختلف المؤسسات الحكومية: وزارة الثقافة، والتربية، والشؤون الاجتماعيّة، وجامعة الدول العربيّة، والجامعة اللبنانيّة.

بعد التأسيس، توجهت الجمعيّة لمختلَف شرائح المجتمع لنشر رسالتها: فردًا، صاحب مؤسّسة، أو سياسيًّا، أو إعلاميًّا، أو موظّفًا، أو مجرّدَ قارئ، أو كاتبًا هاويًا؛ تساعدهم «بالعربيّة» على الكتابة باللُّغة الصّحيحة والأسلوب السّلس، من خلال فريق عمل متخصِّص، يتواصل معه من مدينة بيروت النّابضة بالحياة.

أبرز المنجزات:

على غِرار خليّة النحل يعمل فريق جمعيّة «بالعربية» لتحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية والفكريّة. نبدأ مع إطلاق موقع إلكتروني، تطبيق هاتف ذكي، وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أخبار اللُّغة العربية وقواعدها بأسلوب مختَصَر وحديث. ثمَّ جرى العمل على تأسيس «أكاديمية بالعربية» التي تهدف إلى تنظيم دورات تدريبية في اللُّغة العربية، في الصرف والنحو، والأدب العربي، والتقوية في مواد اللُّغة العربية لطلاب المدارس، والكتابة الإبداعيّة، والكتابة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإعلانية والتسويقيّة، وتدريب الموظفين، واللُّغة العربيّة للناطقين بغيرها. كذلك تمّ إطلاق «نادي ماريّا للأطفال» الموجّه للأطفال من عمر سنتين حتى ثماني سنوات: قراءة، وكتابة، وتمارين، ورسوم كرتونيّة عربيّة، ورسم، وتعبير...

كما نظمت الجمعيّة مؤتمر «بالعربية الدولي الأول»، بيروت – 2016، برعاية وزارة الثقافة اللبنانية، بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، وخرج المؤتمِرون بتوصيات ختامية، تمّ تسليمها لكل من وزير الثقافة د. غطاس خوري، ومعالي وزير التربية الأستاذ مروان حمادة. وتضمّن المؤتمر، إضافة إلى عقد ندوتين علميّتَين، مسابقة على مستوى وطني عن الأديب اللبناني الراحل أمين نخلة: نثرًا، وشعرًا، ورسمًا. بقرار رسمي من وزارة التربية اللبنانية، شارك فيها طلاب الثانويّات الرسمية والخاصة من كل لبنان. ومؤخرًا إطلاق مشروع «لبنان منوّر» لمحو الأميّة وتعليم الكبار، ومكافحة التسرُّب المدرسي عبر برامج متطوّرة.

اللُّغة العربية والجيل الجديد:

وفي السياق ذاته، تواكب «بالعربيّة» الجيل الجديد، سواء عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ، وتطبيق الهاتف الذكيّ، والموقع الإلكترونيّ، حيث يستطيع الشباب التّواصل مع الجمعية بسهولة. ويأتي هذا النشاط ضمن حملة «بالعربية» التي تهدف إلى نشر اللُّغة العربيّة، ومواكبة الجيل الجديد. إذ يتم عرض مجموعة معلومات مرفقة بصور، ورسائل قصيرة لا تتعدّى الأسطر القليلة، على مواقع التواصل الاجتماعي، وتطبيق الهاتف الذكي، وعلى الموقع الإلكتروني، تسهّل على الشباب التعرّف على أدبائهم وأدبهم، وقواعد لغتهم من خلال منشورات تحمل عناوين: «اعرف لغتك»، «أدباء العرب»، «من كتاباتهم»، «حكمة اليوم»، «أصول الكلمات ومعانيها»، «أحسنتَ يا عزيزي»، «أخطأتَ يا عزيزي»، «شارك واربح». إضافة إلى خدمة «اسألنا»؛ بهدف تصحيح الأخطاء وتوجيه الكاتب.

هذه المعلومات كلّها، بتصاميمها الجميلة والبسيطة، تحفِّز القرّاء على الاطّلاع عليها وبالتّالي معرفتها. فالإنسان عدوّ ما يجهل، وطالما أنّ الإنسان لا يعرِف قواعد لغته جيّدًا، سيبتعد عنها حكمًا. لذلك، تسعى الجمعية إلى تقريب اللُّغة من الجيل الجديد، ودفعه إلى التّعبير بها، والعمل على تطويرها. اللُّغة لا تتطوّر من نفسها، بل

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

بمجهود أشخاصٍ حريصين على مواكبة العصر.

ولتحقيق الهدف نفسه، أسّس القيّمون على الجمعيّة «أكاديميّة بالعربيّة»، حيث يتم تنظيم دورات تدريبيّة في اللُّغة العربية، الصرف والنحو والبلاغة، وفي الكتابة التسويقيّة والإبداعيّة، وتدريب الموظّفين والطلاب، كذلك يتم تنظيم دورات تثقيفيّة في الأدب العربي على مرِّ العصور. إذ يحتاج الإنسان العربيّ إلى معرفة لغته بعمق، خاصّة أنّ ظروف الحياة من عمل ودراسة لا تساعده على معرفة لغته بشكل كافٍ. إضافة إلى أنّ معظم ما نتعامل به في الحياة بعيد عن اللُّغة العربيّة، وعن اللُّغة الفصحى بالتّحديد؛ لذلك شعرنا بوجود نقص ما في هذه الناحية، قمنا بالعمل عليه.

وطبعًا للأطفال حصّتهم في هذا المجال، إذ يجدون لهم مكانًا في «نادي ماريّا للأطفال» الذي يُعنى بالأطفال من عمر السنتين حتى الثماني سنوات. حيث يقرؤون القصص المصوّرة، ويغنّون بالفصحى، ويعبّرون عن أنفسهم بالفصحى أيضًا، ويشاركون جميعًا في مسابقة «الأديب الصّغير» لتنمية مواهبهم وتشجيعهم على تقديم الأفضل، فضلًا عن بناء صلة قويّة مع لغتهم منذ الصّغَر.

وهناك قسم لتعليم اللُّغة العربيّة للناطقين بغيرها، حيث يخضعون لدورات تعليم وتدريب في اللُّغة العربية، ويتقدّمون في نهاية الدورات لـ «اختبار الكفاءة بالعربية»، وهو الامتحان الأوّل من نوعه في لبنان. ويشمل دراسة نصّ وقصيدة على المستويات الأربعة: التحليل، والصّرف، والنّحو، والبلاغة. بالإضافة إلى الإملاء، والكتابة، والمحادثة. كما يخضع لهذا الامتحان الطلاب اللبنانيون والعرب، وموظّفو الإدارات، والإعلاميّون؛ بهدف تقييم مستوياتهم في اللُّغة العربية، خاصّة مع ما نشهده من أخطاء يرتكبها مَن هم مؤتمنون على نقل الأفكار بلغة سليمة.

الأهداف والرؤية والرسالة:

سؤال واحد يطرحه القيّمون على جمعيّة «بالعربية»: لماذا؟ بدءًا من قراءة الإعلانات المكتوبة خطأً – سواء أكان لغويًّا أم أسلوبيًّا– على الطرقات، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، أو شاشات التلفزة. كذلك التكلّم بلغات غير عربية بين الشباب العرب أنفسهم. إضافة إلى غياب اللُّغة العربية عن معظم، إن لم يكن كل ما يهمُّ الأطفال والشباب العرب، من شخصيات بطولية، وأطعمة حديثة، وفنّ،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

وتكنولوجيا... ناهيك عن لغة الإعلام، ولغة الإنترنت، ولغة الأبحاث... وكلّها أمور ضروريّة ويوميّة، إضافة إلى كونها تؤسِّس فكر جيل جديد، مُهدّد بالاستغناء عن لغته وبالتالي هويته، إن لم يجد فيها ما يهمُّه.

فهل صحيح أنّ اللُّغة العربية عاجزة عن مواكبة الحياة؟ هل هي عاجزة عن مراعاة طموح أبنائها؟ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يسأل الذين يتعلّمون اللُّغة العربية: أين نستخدمها؟ في أبحاثنا؟ في عملنا؟ في مراسلاتنا؟ في اقتصادنا؟ في تقنياتنا الحديثة؟ أم في المسلسلات والأفلام؟ وهذه الأخيرة، وسواها، نستوردها من الخارج !

اللُّغة العربية ليست عاجزة، وهي بخير، إلا أنّها تحتاج الدخول في الحياة أكثر، تحتاج إعادة توجيه البوصلة، واتخاذ قرارات حازمة في هذا المجال. والأهم من ذلك كله، العمل على توعية الشباب العربي بمدى أهمية اللُّغة وارتباطها بالهويّة، إضافة إلى تحفيزهم على التفكير باللُّغة العربية، كذلك تصميم اختراعات تفيد البشريّة، وتسجيلها ونشرها في العالم باللُّغة العربية.

من هنا، تهدف «بالعربية» إلى العمل على تحويل المجتمع العربي مجتمعًا متمكّنًا من لغته، فخورًا بها، يستخدمها في تفاصيل حياته اليوميّة كافة، وذلك من خلال تحصينها من جهة، وحضورها في كل النواحي التي تهمُّ أي مواطن عربي من جهة ثانية. فاللُّغة هي ابنة الحياة، وابتعادها عن هذه التفاصيل الصغيرة، يعني ابتعادها بالتالي عن اهتمامات أبنائها الذين يسعون إلى اللجوء إلى لغة أخرى تُرضي طموحاتهم، وتحاكي اهتماماتهم. لذلك، تسعى «بالعربيّة» إلى التواصل مع مختلف المؤسّسات المماثلة؛ بهدف تبادُل الآراء والخبرات، للوصول إلى إقرار خطّة تبقي اللُّغة العربية الفصحى لغة الإعلام، ولغة الشارع، ولغة الفنِّ، ولغة الفكر، ولغة التقنيات العصرية... ويحتاج تحقيق هذا الهدف توحيد جهود مختلف المؤسّسات الثقافية العربية.

من ناحية أخرى، بدأت الجمعية العمل مع الجهات المختصّة على إقرار قانون يعمد إلى فرض اختبار الكفاءة بالعربية، على كلِّ مَن يتعاطى الشأن العام، أو الإدارة، أو الكتابة؛ لأنّ هذا القانون كفيلٌ بحماية اللُّغة من ارتكاب الأخطاء بحقها، ويؤمّن لها حضورًا يليق بها على ساحة القرن الحادي والعشرين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

صدر حديثًا

نظام الكتابة العربية: النشوء والتطور

صدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية مشروع (نظام الكتابة العربية)، وهو ضمن سلسلة (مباحث لغوية)، يهدف هذا المشروع إلى بناء تراكمي كاشفٍ لنظام الكتابة العربية، ويعدُّ كتاب "نظام الكتابة العربية: النشوء والتطور» الجزء الأول من هذا المشروع. جاء أول أبحاث هذا الجزء تحت عنوان: "الخط العربي: الجذور وبدايات التشكُّل"، حاول فيه الدكتور محمد القاضي الكشف عن ملامح المراحل المبكرة لولادة الخط العربي. أمَّا الدكتور هشام القاضي فقد ناقش في بحث: "نظام الكتابة العربية: محددات الهوية والتصنيف" قضية تصنيفات الأنظمة الكتابية المختلفة بحسب ما ظهر في نظرية أنظمة الكتابة التي نشأت في نهايات القرن التاسع عشر، وما تلا ذلك من منجزات على أيدي عدد من الدارسين، محاولًا الوصول إلى تصنيف علمي للكتابة العربية، يمكن الاطمئنان إليه. وفي دائرة محاولات التصنيف نفسها يدور بحث الدكتور محمد عبد الدايم بعنوان: "الكتابة العربية نظام بين نظامين"، والمقصود بعبارة العنوان هنا هو أن الكتابة تعدُّ نظامًا وسطًا بين نظامي: «الأصوات» و«الكتابة الصوتية»؛ ذلك لأنها تمثيلٌ بصريٌّ للنظام الصوتي، وفي الوقت نفسه يُعاد تمثيلها بالكتابة الصوتية. ويأتي البحث الرابع في هذا الكتاب، وعنوانه: "نظرية الرسم في نظام الكتابة العربية" للدكتور محمد سعيد ربيع الغامدي، إذ إن هذه الدراسة أخذت على عاتقها بحث ثلاثة محاور تتصل بنظرية الرسم في نظام الكتابة العربية، هي: (طبيعة الرسم الكتابي العربي)، و(إشكالات الرسم الكبرى)،

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

و(اتجاهات معالجة هذه الإشكالات وإصلاحها). أما البحوث الأربعة الباقية فقد تصدَّت لمناقشة أربع قضايا كبرى رئيسة تتصل بنظام الكتابة العربية، وتعدُّ من متمماته، هي: النقط، والتشكيل، والترقيم، والأرقام. ابتدأها الدكتور عبد الحميد النوري ببحثه الموسوم بـ "النقط في نظام الكتابة العربية: وظيفته، وحقيقة نشأته". ابتدأ الدكتور النوري معالجة النقط بالتتبُّع التأريخي لنوعين من النقط، هما: نقط الإعجام الذي يميز بين الحروف المتشابهة في الصورة، ونقط الإعراب الذي قيل إنه كان سابقًا للحركات. ويتقاطع مع موضوع النقط المشار إليه موضوع "الشكل" الذي تصدَّى لمعالجته الدكتور مسلَّم عبد الفتاح في بحثه: "التشكيل في نظام الكتابة العربية: تاريخه ودوره الصوتي"، وقد تركز تناول الكاتب لموضوع التشكيل بصورة رئيسة في الجانب التأريخي المعتمد بصورة كلية على ما ورد في التراث من مرويات، وذلك في عدة محاور؛ أولها: التشكيل في نظام الكتابة العربية من الجاهلية إلى الخلافة الثانية. وثانيها: التشكيل إلى زمن الخليل بن أحمد. وثالثها: التشكيل في زمن أبي الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر. يأتي بعد ذلك دور الترقيم، وهو الموضوع الذي تصدَّى له الدكتور أحمد كروم تحت عنوان: "الترقيم في نظام الكتابة العربية: النظرية والواقع"، ينوِّه الباحث إلى أهمية الترقيم، ويؤكد أن علامات الترقيم تتجاوز في وظيفتها كونها مجرد "علامات"؛ إذ تتعدى في مفهومها مفهوم العلامة إلى مفهوم أوسع، سمَّاه بـ "الهيئات اللُّغوية الصامتة"، واستعرض مسألة ورود علامات الترقيم في التراث، وانتقل بعد ذلك إلى معالجة الأبعاد النظرية لنظام الترقيم في العربية. أما ثامن بحوث هذا الكتاب وآخرها فإنه بعنوان: "الأرقام العربية: التاريخ ومراحل التطوُّر بين الشرق والغرب وحساب الجمل" للدكتور محمد ذنون. تناول فيه المنظومة الاصطلاحية المتعلقة بنظام التمثيل الكتابي للعدد والرقم وأسماء العدد.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

منظومة الحروف العربية

صدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية الجزء الثاني ضمن سلسلة مباحث لغوية في (نظام الكتابة العربية)، وهو كتاب "منظومة الحروف العربية" يتكون هذا الكتاب من مقدمة، وسبعة موضوعات لغوية، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، ويهدف إلى مناقشة عدة موضوعات تتصل بمنظومة الحروف العربية، هي: الموضوع الأول: "أشكال الحروف العربية وإشكالاتها"؛ وقد تناولت فيه الباحثة الدكتورة سوسن السكاف عدة عناصر، هي: ظاهرة الكتابة العربية: نشأتها وتطورها، وخصائص الحروف العربية قبل الرسم العثماني وعناية المسلمين الأوائل بإصلاحها، وإشكالات الحروف العربية وصيحات الإصلاح في العصر الحديث، والدعوة إلى تيسير الكتابة العربية بين السلب والإيجاب، وجهود المحدثين في مجال إصلاح الكتابة العربية تجديدًا وتيسيرًا. جاء الموضوع الثاني بعنوان: "القيمة الصوتية للحروف العربية وتطوراتها"، تناول فيه الباحث الدكتور شعبان عبد التواب "المستوى الصوتي" باعتباره أحد الجوانب الأساسية المعروفة في الدراسة العلمية للغة. وقد ركز الباحث في دراسته على الجانب الدلالي للصوت، وعرض تطوُّرات هذه القضية من خلال تناول علماء العربية، بداية من أقدم إشارة لها في كتب القدماء حتى العصر الحديث. الموضوع الثالث: "خصائص الحروف العربية: الكتابة والإيمائية والإيحائية"، تناوله الباحث الأستاذ الدكتور مختار عبد الخالق من عدة زوايا، هي: الخصائص الكتابية لكل حرف من الحروف العربية على حدة، والخصائص الكتابية للحروف العربية مجتمعة، والخصائص الإيمائية للحروف العربية، والخصائص

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإيحائية للحروف العربية التي تتعلق بالدلالات اللمسية والذوقية والبصرية والسمعية والشعورية والشمية. أما الموضوع الرابع فجاء بعنوان: "الحروف العربية بين الائتلاف والتنافر في اكتساب مهارات اللُّغة العربية" للباحثة الدكتورة بسمة صدقي الدجاني، وتمَّ تسليط الضوء على نطق الصوت مفردًا ومستقلًّا، ومركَّبًا مع غيره في كلمةٍ، وتغير نطق الصوت الواحد بتغير مجاورته في الكلمة والجملة من خلال أمثلة عملية وتطبيقية من ممارسات الطلبة وأداءاتهم اللُّغوية، معتمدًا على أثر علم اللُّغة التقابلي في تعليم أصوات العربية للناطقين بغيرها. وقد تناول البحث أيضًا تعليم الكتابة والقراءة، وطرح المشكلات، ومناقشة الحلول في ضوء دراسة تطبيقية على مجموعة من طلبة العربية للناطقين بغيرها في مركز اللُّغات في الجامعة الأردنية. الموضوع الخامس: "ترتيب الحروف العربية ومراتبها: الأبجدي، والهجائي، والصوتي" للباحث الدكتور عبد العاطي هواري، وقد تناول الباحث فيه طرائق ترتيب الحروف العربية ومراتبها المتنوعة بتنوُّع السياق البحثي اللساني النظري والتطبيقي. وجاء الموضوع السادس بعنوان: "القيمة التعبيرية للحروف العربية" للباحث الدكتور زكي البغدادي، أكد فيه الباحث أن العلماء أدركوا مناسبة حروف العربية لمعانيها، وأن للحرف العربي قيمة تعبيرية موحية، فكل حرف منها يستقل ببيان خاص ما دام يستقل بإحداث صوت معين، وكل حرف له ظل وإشعاع وصدى وإيقاع، وتناول البحث عدة نقاط أخرى، منها: القيمة التعبيرية والوظيفية البيانية لحروف اللُّغة العربية، وأهمية الصوت في تشكيل اللُّغة باعتباره اللبنة الرئيسة لها، وعلاقة الصوت بالمعنى من خلال الإيقاع والجرس الموسيقي، ونماذج تحليلية عن التوافق الصوتي والتناسق الفني من (القرآن الكريم – الشعر – النثر). أما الموضوع السابع فقد جاء بعنوان: "عالمية الأبجدية العربية وتأثيراتها الإيجابية على اللُّغات الأوروبية المعاصرة" للدكتور نصر عبد ربه، وقد تناوله الباحث في عدة نقاط، هي: الأبجدية العربية باعتبارها الخلية الأولى لأية لغة تبنى عليها منظومتها اللُّغوية، وبزوغ نجم اللُّغة العربية على خريطة الأحداث العالمية في الآونة الأخيرة، وإبراز القيمة اللُّغوية للأبجدية العربية وتأثيراتها الإيجابية على اللُّغات الأوروبية المعاصرة. كما تناول الباحث أيضًا عدة عناصر، وهي: التعريف المقارن بالأبجدية العربية، ووصول اللُّغة العربية إلى أوروبا، وظاهرة استعارة المفردات اللُّغوية، وتأثير الأبجدية العربية على اللُّغة الإسبانية، وتأثير الأبجدية على اللُّغة الإنجليزية، وإستراتيجيات تدريس اللُّغة العربية للناطقين بالإنجليزية.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإملاء في نظام الكتابة العربية

صدر عن مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية الجزء الثالث ضمن سلسلة مباحث لغوية في (نظام الكتابة العربية)، إذ جاء بعنوان "الإملاء في نظام الكتابة العربية"، وقد قُسِّم هذا الكتاب إلى ثمانية فصول بناء على الأنواع الثلاثة لأشكال الكتابة، هي: الإملائية، والعثمانية، والصوتية (العروضية)، وقد تم البدء فيها بما يتعلَّق بالكتابة الإملائية؛ لأنها يحتاج إليها مستخدمو اللُّغة في نقل أفكارهم إلى الآخرين، وهي التي يستقبلها القارئ عندما تقع عينه على نصٍّ مكتوب؛ ولذلك يلزم أن تكون قواعدها سهلة وبسيطة، حتى تتحقق عملية الفهم والإفهام. بعد ذلك تم تناول أنماط الكتابة الأخرى من خلال البدء بتوضيح العلاقة بين اللهجات العربية ونظام الكتابة، ثم الكتابة العثمانية، والصوتية والعروضية، وأخيرًا الكتابة المغربية. وعلى هذا جاء ترتيب الكتاب في ثمانية فصول وفقًا لما يأتي: الفصل الأول: "نظام الكتابة العربية ونظرية الشفافيَّة الإملائية"، وقد أعدَّه الدكتور خالد حسين أبو عمشة. وجاء الفصل الثاني بعنوان: "الإملاء الوظيفي وقواعد الكتابة العربية"، أعدَّه الأستاذ الدكتور علي عبد المحسن الحديبي. أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان: التعقيد الإملائي في نظام الكتابة العربية: الدعاوى والحقائق"، وقد أعدَّه الدكتور مصطفى أحمد قنبر. وجاء الفصل الرابع بعنوان: "إصلاح الإملاء العربي: الدعوات والمآلات"، الذي أعدَّه الأستاذ الدكتور فيصل بن منور حصيد. والفصل الخامس أعدَّه الدكتور مجدي مصطفى ياقوت موسى ليكون بعنوان: "تمثُّلات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الهمزة وخياراتها الإملائية في نظام الكتابة العربية". وجاء الفصل السادس بعنوان: "اللهجات الفصيحة وأثرها في نظام الكتابة العربية"، وقد أعدَّه الدكتور محمود محمد قدوم. أما الفصل السابع فقد جاء بعنوان: "الكتابة العربية وتعدُّد الأنظمة الإملائية: الكتابة الصوتية، والكتابة القرآنية الرسم العثماني، والكتابة العروضية"، وأعدَّه الأستاذ الدكتور جاسم علي جاسم. وجاء الفصل الثامن بعنوان: "تبايُن الأنظمة الإملائية بين المشرق والمغرب العربيين: دراسة تحليلية مقارنة" وقد أعدَّه الأستاذ الدكتور بوشعيب بن مسعود راغين.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التخطيط والسياسة اللغوية

تتصاعد أعمال التخطيط اللغوي في مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، وذلك ضمن سلسلة من الخطط والبرامج التي تتكامل فيما بينها لتصنع مسارًا، يأخذ بعضه برقاب بعض. وهنا يأتي العدد السادس من مجلة التخطيط والسياسة اللغوية استكمالًا لمسيرة المركز في الجانب العلمي الأكاديمي، وفي الجانب العملي؛ فالتخطيط اللُّغوي ليس عملًا علميًّا منعزلًا عن الواقع، وإنما يتأسس فعلُه العلمي علىٰ الارتباط الوثيق بالواقع وقضاياه.

الأمين العام للمركز المشرف العام على المجلة

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيًا
أو تداولها تجاريًا

(ردمد): ١٦٥٨-٧٤١٣

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي
لخدمة اللغة العربية
King Abdullah Bin Abdulaziz Int'l Center for
The Arabic Language
ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa